

المرأة في السعودية رؤى عالمية

دار غيناء للنشر

١٤٢٩هـ

دار غيناء للنشر، ١٤٢٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مجموعة مؤلفين

المرأة السعودية رؤى عالمية. / مجموعة مؤلفين - الرياض، ١٤٢٩هـ

٢٥٥ ص، ١٤ × ٢١ سم

ردمك: ٢-٣-٩٨٠٤-٩٩٦٠-٩٧٨

١- المرأة - الأحوال الاجتماعية - السعودية ٢- المرأة - رعاية - السعودية

أ. العنوان

ديوي: ٣٠١.٤١٢٥٣١٢٢ ١٤٢٩/٦١

رقم الإيداع: ١٤٢٩/٦١

ردمك: ٢-٣-٩٨٠٤-٩٩٦٠-٩٧٨

حقوق النشر محفوظة



غيناء للنشر
Ghainaa Publications

الرياض ت: ٢٢٩٥١١٩ ف: ٢٢٩٥٠١٩

ghainaabook@hotmail.com

الطبعة الأولى

١٤٢٩ - ٢٠٠٨ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

استهلال

يتفق الكثيرون - في الشرق والغرب على حد سواء - أن حضارات الأمم إنما تنمو وتزدهر إذا حصل التناغم التام بين المعطى الثقافي والمنجز التنموي. ومن شروط النهضة ألا يحدث الانفصام بين هذين البُعدين الرئيسيين، وإلا تصبح النهضة جوفاء، لا تستلهم تاريخاً، ولا تستنطق ثقافة، ولا تستشرف رؤية.

وفي مسيرة الأمم والحضارات - السالفة والمعاصرة - ظلت المرأة الساعد الرئيس للرجل في المنجز التنموي والنهوض الحضاري في كل مجالاته. وطبيعة مشاركة المرأة في المسيرة الحضارية تنطلق من

المرأة في السعودية

أيديولوجية كل مجتمع ومن خصوصيته الثقافية. فالمرأة في الشرق ليست صورة مستنسخة من المرأة في الغرب، ولن تكون كذلك. حقيقة الاختلاف هذه هي سُنّة منبثقة من حتمية اختلاف المعتقد، والفكر. والعقلاء المنصفون هم فقط من يفهم هذه الحقيقة ويدركها.

والمرأة السعودية ليست بدعاً من نساء العالم، فهي تعيش وفق منظومة ثقافية تستلهم الإسلام، وتستمد منه الشريعة والقيم والتعاليم، وتتخذ نبراساً لها في حياتها الدنيوية والأخروية. لهذا السبب لم تكن بمنأى عن شبهات الغرب أو المستغربين الذين يحاولون فرض أنموذج ثقافي معين على حياتها، وهي شبهات علا صوتها، واصعد دخانها في لُجّة الأحداث التي عصفت بكل ما هو ثقافي غير عربي في الآونة الأخيرة.

هذا الكتاب يتضمن أطروحات نظرية هادئة حول عدد من القضايا ذات العلاقة بالمرأة السعودية، أعدتها نخبة من النساء السعوديات، شاركن مجموعة من الأصوات المنصفة، من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، واليابان في مجالات التنمية المختلفة التي ارتكزت على تناغم الثقافي مع التتموي، ويدفعن عدداً من الشبهات التي تثيرها المؤسسات الغربية عن واقع المرأة في السعودية.

وإضافة إلى الأطروحات النظرية يُقدم الكتاب دراسة ميدانية اعتمدت المنهج العلمي في البحث والاستقصاء، تناولت جملة من القضايا التي أسس لها الجانب النظري من الكتاب، شارك في إعداد مضمونها ثلة من النساء السعوديات اللاتي يتبوأن مكانة مرموقة في البناء الاجتماعي النسوي في المجتمع السعودي.

المرأة في السعودية

غاية هذا الكتاب أن يعرض قضايا المرأة السعودية بعيون السعوديات أنفسهن، وأن تصل حقيقة هذا الواقع - أيضاً - بأصوات نسائية أخرى، لا بأقلام الرجال السعوديين، ولا بمن يتحدث عنهن من (الآخر) أو من ينوب عنه.

الناشر

المحتويات

٤ استهلال

١٥ تعريف بالمشاركات

القسم الأول

الإطار الفلسفي لموضوع الكتاب

تعليم المرأة السعودية : التاريخ والواقع والتحديات

٢٧ (د. الجوهرة بوبشيت)

٢٨ - مقدمة

٣٠ - التعليم ما قبل الرسمي

٣٢ - عقبات واجهت تعليم المرأة السعودية

٣٥ - أسس تعليم المرأة في السعودية

٣٦ - تطور تعليم المرأة في السعودية

٤٤ - خاتمة

التعليم غير المختلط في السعودية

٤٧ (رقية العلولا)

٤٨ - مقدمة

٥٠ - مرتكزات التعليم غير المختلط في السعودية

٥٠ - المرتكز الديني

٥١ - الفروق الفسيولوجية والنفسية

٥١ - المرتكز الاجتماعي

٥٣ - الدعوة إلى التعليم غير المختلط في الغرب

٥٨ - خاتمة

سراب الأخلاقيات العصرية في التعليم المختلط

- ٦١ (د. سيس مود)
- ٦٤ - آثار الترويج المناصر للاختلاط
- ٦٧ - واقعية الإسلام في العلاقة بين الرجال والنساء
- ٦٩ - تعليم المرأة في السعودية
- ٧٢ - مناصرون لعدم الاختلاط في التعليم
- ٧٤ - تهديدات تواجه القيم

المرأة السعودية في سوق العمل

- ٨١ (هدى الجريسي)
- ٨٢ - مقدمة
- ٨٥ - المرأة السعودية في سوق العمل الحكومي
- ٨٥ - المرأة السعودية في القطاع الخاص
- ٩٠ - المرأة السعودية والعمل التطوعي
- ٩١ - خاتمة: استشراف المستقبل

المرأة السعودية من منظور ياباني

- ٩٥ (نامي تسويجامي)
- ٩٦ - مقدمة
- ٩٧ - المستشرقون: سوء فهم مشترك
- ١٠٣ - المرأة في اليابان: لمحة مختصرة
- ١٠٥ - تجاوز الاستشراق: نظرة يابانية إلى المرأة السعودية
- ١١٠ - خاتمة

قراءة في الواقع الاقتصادي للمراة السعودية

- ١١٣ (كارولين مونتاج)
- ١١٤ - مقدمة
- ١١٧ - نماذج وأصوات
- ١٢١ - برامج الإصلاح
- ١٢٢ - المراة في المجال التطوعي

مصادر المعرفة الغربية عن المراة السعودية: رؤية شخصية مقارنة

- ١٢٥ (تانيا هوسو)
- ١٢٦ - الاختيار المستقل
- ١٣٠ - خطاب مفتوح للسعوديين
- ١٣٢ - الأمن المقارن
- ١٣٤ - الإساءة الغربية للمراة السعودية
- ١٣٨ - الإسلام الذي كرم المراة
- ١٣٩ - قيادة المراة السعودية للسيارة
- ١٤٢ - خاتمة

المفاهيم الغربية الخاطئة عن المرأة السعودية

- ١٤٥ (آن موريس)
- ١٤٩ - حجاب المرأة السعودية
- ١٥٢ - المرأة السعودية وقيادة السيارة
- ٣٥ - التعليم والعمل
- ١٥٦ - الترابط في السعودية والاستقلالية في بريطانيا
- ١٥٨ - الحقوق السياسية

لماذا يحمل الغرب صورة مشوهة عن المرأة السعودية؟

- ١٦٣ (باربرا فيرجيسون)
- ١٦٥ - جهل المراسلين الصحفيين
- ١٦٧ - التشويه المتعمد للحقائق
- ١٦٨ - نظرة التعالي على الآخر
- ١٦٩ - تحيز وسائل الإعلام الغربية
- ١٦٩ - فوبيا الخوف من الإسلام
- ١٧٢ - هوليوود والتأثير الكبير
- ١٧٥ - خاتمة

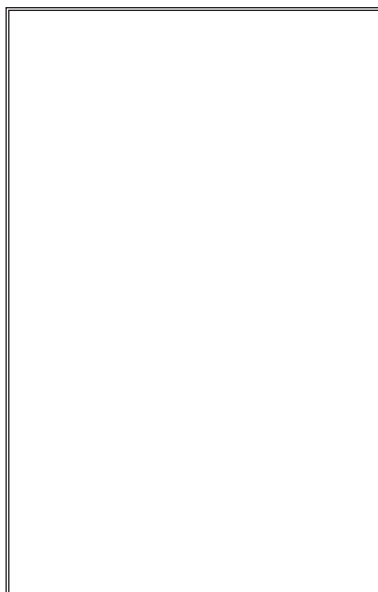
القسم الثاني
الدراسة الميدانية

- ١٧٩ **مدخل منهجي**
- ١٨٤ - مقدمة عن واقع المرأة السعودية
- ١٨٤ - التخطيط لشراكة المرأة في المجتمع
- ١٨٨ - الوضع التعليمي
- ١٩٠ - الوضع الصحي
- ١٩٢ - الوضع التشغيلي
- ١٩٧ **المرأة السعودية والشأن الاجتماعي**
- ١٩٨ - مدى رضا المرأة السعودية عن دورها في تنمية المجتمع
- ٢٠١ - حرية المرأة السعودية في مجتمعتها
- ٢٠٥ - قيادة المرأة السعودية للسيارة
- ٢٠٩ - عمل المرأة السعودية
- ٢١٢ - علاقة المرأة السعودية بذويها

- المرأة السعودية والإعلام السعودي ٢١٩
- الإعلام وقضايا المرأة السعودية ٢٢٠
- القضايا التي ينبغي على الإعلام السعودي تناولها ٢٢٣
- مدى حيادية الإعلام السعودي في تناوله قضايا المرأة ٢٢٦
- مدى قدرة الكُتّاب على مناقشة قضايا المرأة السعودية
نيابة عنها ٢٢٩
- المرأة السعودية والإعلام الغربي ٢٣٥
- الفهم القاصر لواقع المرأة السعودية ٢٣٦
- المصادر المعرفية المغلوطة ٢٣٨
- التشويه المتعمد ٢٣٩
- التحيز الواضح ٢٤٣
- النتيجة العامة ٢٤٤
- الخاتمة: المرأة السعودية.. العوائق والطموحات
- (د. بدرية البشر) ٢٤٧
- طموحات أمام المرأة السعودية ٢٥٠
- عوائق المرأة السعودية ٢٥٢



التعريف بالمشاركات



الدكتورة الجوهرة بنت إبراهيم بوبشيت:

عضو هيئة التدريس في كلية التربية جامعة الملك فيصل في الدمام. حصلت على درجتي البكالوريوس والماجستير من جامعة أوهايو في الولايات المتحدة والدكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط من جامعة أم القرى في مكة المكرمة. عضو في العديد من اللجان العلمية، كما شاركت في الكثير من المؤتمرات والمنتديات وورش العمل داخل المملكة وخارجها. نُشر لها عدد من البحوث العلمية باللغتين العربية والإنجليزية. (السعودية).

الدكتورة أمل بنت عبد الله السويح:

تعمل أستاذاً مساعداً في كلية التربية للبنات جامعة الملك سعود تخصص كيمياء، مهتمة بالمجالات العلمية في الكيمياء والمجالات التربوية وخاصة في مجال تنمية الذات. (السعودية).

آن موريس:

عملت مراسلة صحفية للعديد من الصحف البريطانية، وكاتبة عمود في صحف الأبرزيرفر Observer وديلي تليغراف Daily Telegraph قبل أن تتفرغ لإدارة مؤسستها الخاصة التي

المرأة في السعودية

أنشأتها عام ١٩٩١م، وهي مؤسسة موريس الدولية المتخصصة في طباعة المجلات وتقديم الاستشارات الإعلامية المتخصصة في شؤون العالم العربي والإسلامي. وهي كذلك مؤسسة تهدف إلى تنمية التفاهم بين الغرب والعالم العربي. (بريطانيا).

باربرا فيرجيسون :

مديرة مكتب صحيفة عرب نيوز Arab News في واشنطن. ظلت تغطي أحداث الشرق الأوسط طيلة ٢٥ عاماً. مهتمة بالثقافة العربية والإسلامية وتطورات الوضع في الشرق الأوسط. تستعين بها الجهات الرسمية الأمريكية لتتقيف المدنيين والعسكريين الأمريكيين الموجودين في العراق. (أمريكا).

الدكتورة بدرية بنت سعود البشر :

أستاذ مساعد في قسم الدعوة والإعلام في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. حصلت على الدكتوراه في تخصص الدعوة عام ١٤٢٢هـ (٢٠٠١م)، عضو الهيئة الاستشارية لموقع (دعوتها)، عضو الجمعية السعودية للدراسات الدعوية، كاتبة في عدد من الصحف و المجلات السعودية، تشارك في عدد من

الدورات العلمية والمهنية في مجالات الدعوة المختلفة، مثل: إعداد الداعية إلى الله، وفض الإلقاء، والخطابة، وغيرها. (السعودية).

تانيا هوسو:

محللة سياسية مهتمة بالثقافة العربية والإسلامية والعلاقات السعودية الأمريكية، والتفاهم السعودي الأمريكي. المدير السابق للتطوير، وكبير محلي البحوث في معهد بحوث سياسات الشرق الأوسط بواشنطن. ظلت لأكثر من عقدين من الزمان تتمتع بعلاقات مع قيادات ورجال أعمال و نساء في منطقة الشرق الأوسط. نُشرت كتاباتها وتحليلاتها في أوروبا والولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط. (أمريكا).

رقية بنت سليمان العلولا:

مساعدة مديرة إدارة الإشراف التربوي في منطقة الرياض. حصلت على درجة الماجستير في الإدارة التربوية والإشراف التربوي من جامعة تينيسي Tennessee في الولايات المتحدة. شاركت في العديد من اللقاءات التربوية التي عقدتها الإدارة العامة للإشراف التربوي. عضو فاعل ومشارك في الكثير من

المرأة في السعودية

اللقاءات والمنتديات التربوية داخل المملكة وخارجها، تعمل حالياً في معهد الإدارة العامة بالرياض. (السعودية).

الدكتورة سمر السقاف:

عميدة شطر الطالبات في جامعة الملك عبد العزيز متخصصة في مجال علم التشريح والأجنة عملت كوكيلة لكلية الطب في الجامعة مدة أربع سنوات ورئست اللجنة النسائية بالنادي العلمي السعودي، ونالت عدد من الجوائز والأوسمة منها الحصول على جائزة أحسن طبيب مقيم من جامعة الملك سعود ثلاث مرات والترشيح لجائزة المركز الدولي البيوغرافيا التابع لجامعة كامبردج بالمملكة المتحدة للحصول على لقب المتخصصة الصحية المتميزة عالمياً لعام ٢٠٠٥م (السعودية).

سهام بنت عوض بن إبراهيم الشهري:

مساعدة باحث في مركز الأبحاث في مستشفى الملك فيصل التخصصي في الرياض، عضو الجمعية الكيميائية السعودية، ماجستير في الأبحاث الكيميائية من جامعة ريدنج - المملكة المتحدة ٢٠٠٥م. (السعودية).

الدكتورة سيس مود:

حصلت على شهادة البكالوريوس من جامعة السوربون، دكتوراه في تاريخ النصرانية، مهتمة بالدراسات التاريخية والفلسفية، خاصة تلك المتعلقة بتاريخ النصرانية. تمارس أعمال الترجمة والتدريس. (فرنسا).

كارولين مونتاج:

ماجستير في السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط من جامعة لندن. زائرة منتظمة إلى المملكة منذ عام ١٩٨٤م، ومهتمة بقضايا المرأة السعودية والقضايا الاجتماعية والتنمية. نُشرت لها تقارير عن التنمية والاستثمار والإصلاح في المملكة. من مؤلفاتها: «الاستثمار في المملكة العربية السعودية: فرص المشاريع المشتركة». (بريطانيا).

الدكتورة منيرة بنت محمد صالح العميل:

رئيسة قسم الرياضيات في كلية التربية للبنات (الأقسام العلمية). دكتوراه إحصاء رياضي. ماجستير إحصاء رياضي.

المرأة في السعودية

بكالوريوس رياضيات. شاركت بالبرامج الإثرائية الصيفية التابعة لمؤسسة الملك عبدالعزيز لرعاية الموهوبين. لها اهتمامات بالحاسب الآلي ومهارات التفكير (السعودية).

نامي تسويجامي:

تعدّ أطروحة لنيل درجة الدكتوراه من كلية دراسات التعاون الدولي في جامعة كوبي في اليابان، حصلت على درجة الماجستير عن بحثها حول النوع والهوية في الشرق الأوسط من معهد الدراسات الإسلامية في جامعة اكستر في المملكة المتحدة، وماجستير آخر في الاقتصاد حول «الدور المتغير للزكاة في المملكة العربية السعودية». مهتمة بوضع المرأة في العالم العربي والإسلامي. تعمل منذ يناير ٢٠٠٧م باحثاً زائراً في مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية في الرياض. (اليابان).

الدكتورة ندى محمد جميل برنجي:

تعمل أستاذاً مساعداً في الأدب الفرنسي في قسم اللغات الأوروبية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة الملك

عبدالعزیز، وحصلت على جائزة الأداء المتميز لموسم حج عام ١٤٢٧هـ من الهيئة التنسيقية لأرباب الطوائف لها ديوان شعر باللغة الفرنسية، وعدد من المؤلفات عن الأدب السعودي باللغة الفرنسية تحت الطبع. (السعودية).

نورة بنت عبد الله بن مساعد الفايز:

تعمل حالياً مديرة عام الفرع النسائي لمعهد الإدارة العامة، عضو في عدد من اللجان، منها: الهيئة الاستشارية للمتحف الوطني، الهيئة الاستشارية لمؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله لرعاية الموهوبين، لديها العديد من المشاركات البحثية والعلمية، منها: المشاركة في ترجمة كتاب (تدريب القيادات) والمشاركة في بحث ميداني بعنوان (تحديد الاحتياجات التدريبية للقوى العاملة النسائية السعودية في مدينة الرياض). (السعودية).

هدى بنت عبدالرحمن الجريسي:

صاحبة مركز عصر الأريية. بكالوريوس الترجمة (فرنسي، إنجليزي، عربي) من جامعة جنيف في سويسرا. تولت عدداً

المرأة في السعودية

من الوظائف في القطاع العام وعدة مناصب قيادية في القطاع الخاص. تحظى برئاسة وعضوية العديد من اللجان الوطنية والمهنية. شاركت في تنظيم عدة ملتقيات وفعاليات نسائية تتعلق بهموم ونشاطات وبرامج سيدات الأعمال في المملكة. حضرت وشاركت في العديد من الدورات العلمية وورش العمل. (السعودية).



القسم الأول

الإطار الفلسفي لموضوع الكتاب





تعليم المرأة السعودية:
التاريخ والواقع والتحديات

د. الجوهرة بنت إبراهيم بوبشيت

مقدمة:

تاريخياً مرَّ التعليم النسائي في البلاد التي تشكل الآن المملكة العربية السعودية بعدة مراحل؛ فقبل الإسلام لم يكن المجتمع العربي معنياً بأي نوع من أنواع التعليم المبرمج سواء للذكر أو الأنثى، بل كانت الخبرات والمهارات والتقاليد تنتقل من جيل إلى جيل عبر التفاعلات الاجتماعية التقليدية.

ولما ظهر الإسلام حث أتباعه ذكوراً وإناثاً بقوة على طلب العلم، ورفع منزلة العلماء وطلاب العلم والإيمان على غيرهم من المؤمنين. فالقرآن الكريم يقول: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (المجادلة: ١١). وفي آية أخرى يقول: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر: ٢٨). وهو خطاب قرآني موجه إلى الرجل والمرأة على حد سواء.

ورغم أنه لم يكن هناك الكثير من المدارس والمعاهد النظامية

المرأة في السعودية

إلا أن المجتمع المسلم انشغل بالعلم والتعليم عبر مؤسسات في المجتمع، أهمها المساجد. ورغم أن معظم الجهود التعليمية كانت موجهة لخدمة الذكور، إلا أن التاريخ الإسلامي يزخر بعدد كبير من العالمات المسلمات؛ لعل أبرزهن وأشهرهن زوجة الرسول نفسه السيدة عائشة رضي الله عنها، فقد نقلت عن زوجها النبي محمد صلى الله عليه وسلم آلاف الأحاديث التي يعتمد عليها علماء الدين الإسلامي في وضع الأحكام الفقهية، كما أن لعائشة نفسها رضي الله عنها آراء فقهية كثيرة.

أعقب مرحلة الازدهار الإسلامي فترات من التخلف عاشها المجتمع العربي في وسط الجزيرة العربية خاصة. وكان العلم هو الضحية الأولى لذلك التخلف. وكان للفقر وقسوة الظروف المعيشية أثر في تهميش دور العلم وفي حرمان أفراد المجتمع منه في الوقت نفسه. ورغم تحسن الأوضاع نسبياً نتيجة دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب الإصلاحية، إلا أن التقاليد الاجتماعية والأعراف القبلية كانت أقسى من أن تتغير خلال المرحلة الأولى من الدعوة.

ورثت الدولة السعودية الحديثة هذا الوضع الصعب، وكانت بحاجة إلى قدر كبير من المهارة والحكمة لتستطيع إقناع

مجتمعها. وهذا ما حصل أخيراً.
وفي هذه الصفحات أستعرضُ مسيرة تعليم المرأة السعودية منذ بداياته المبكرة إلى الوقت الحالي.

التعليم ما قبل الرسمي:

كانت الفتاة السعودية قديماً - مثلها مثل الفتى - تتلقى مبادئ العلم عن طريق الكتاتيب. وهي مؤسسات تربوية محلية كانت تقوم على التعليم فيها سيدة أو مجموعة من السيدات حيث يقمن بتخصيص غرفة في منازلهن ويتم فيها تعليم القرآن الكريم ومبادئ القراءة والكتابة وبعضها يتجاوز إلى تعليم الحساب وبعض أحكام الدين. وقد يُعلم في بعض هذه الكتاتيب بعض العلماء.

أما تمويل هذه الكتاتيب فقد كان يتم عبر ما يقدمه الأهالي بوصفه أجراً شهرياً للمعلمات، لكن بعضهن كن يقمن بالتدريس والتعليم تطوعاً رغبة في الثواب من الله. وكانت هذه الكتاتيب منتشرة في جميع أنحاء البلاد تقريباً، فمكة المكرمة وحدها كان فيها حوالي (٤٣) كُتّاباً.

كما كان بعض الآباء والأمهات يتولّون تعليم بناتهم القرآن

المرأة في السعودية

الكريم ومبادئ القراءة والكتابة في بيوتهم. وكان من أساليب تعليم النساء إلى جانب الكتاتيب تهيئة أماكن للنساء بجوار المساجد لسماع خطب الجمع، وسماع الدروس والمواظع للأئمة المساجد.

في وقت لاحق قامت مجموعة من الأهالي بتطوير بعض الكتاتيب لتصبح مدارس أهلية. وقد كانت مدرسة البنات الأهلية في مكة المكرمة التي أنشئت عام ١٩٤٢م أولى المدارس الأهلية للبنات في السعودية. تأسست قبل إنشاء الإدارة الحكومية المعنية بتعليم البنات - الرئاسة العامة لتعليم البنات - بحوالي ثمانية عشر عاماً. ولم ينته عام ١٩٤٩م حتى كانت المدارس الأهلية للبنات قد انتشرت في جميع أنحاء البلاد؛ إضافة إلى مكة المكرمة نشأت مدارس أهلية في جدة والمدينة المنورة والطائف والمنطقة الشرقية والرياض. وقد لقيت الكتاتيب والمدارس الأهلية تأييداً ودعمًا من الحكومة على شكل إعانات مادية وعينية، عن طريق مديرية المعارف ثم وزارة المعارف.

وقد استمر نشاط هذه الكتاتيب والمدارس الأهلية حتى نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الميلادي المنصرم عندما تم إنشاء التعليم الرسمي للبنات في المملكة العربية السعودية. ويرى

مؤرخو التعليم أن الكتاتيب والمدارس الأهلية قدمت خدمات كبيرة للنفيات، وأتاحت الفرص لهن للتعليم واكتساب الخبرات والمهارات المختلفة المناسبة لطبيعة المرأة وفطرتها.

عقبات واجهت تعليم المرأة السعودية :

واجه التعليم الرسمي للمرأة السعودية في بداياته تحديات وصعوبات عديدة، الأمر الذي تسبب في تأخر ظهور التعليم الرسمي للمرأة ثلاثين عاماً من تأسيس الدولة السعودية. كان مرد تلك الصعوبات إلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الجزيرة العربية من جهة، وما ترسب من عادات وتقاليد في الجزيرة العربية قبل قيام الدولة السعودية. أدى ذلك إلى تراكم مفاهيم خاطئة وعادات سلبية دفعت بكثير من القوى الاجتماعية إلى النفور من فكرة التعليم الرسمي الحديث للمرأة لفترة طويلة من الزمن، مما ساهم في الحد من فرصة المرأة في التعلم، بينما كان التعليم الرسمي للذكور خلال هذه المدة قد لقي قبولاً اجتماعياً واسعاً فانتشر وحل في كل مدينة وقرية.

ولتخطي هذه العقبات الاجتماعية وإقناع الناس بأهمية تعليم بناتهم اتبعت الحكومة طريق التدرج؛ فشجعت وسائل

المرأة في السعودية

الإعلام - الصحف بشكل خاص - على الخوض في القضية، وإثارة المناقشات حولها، كما أقنعت قادة الرأي بتبني القضية وشرح أهميتها للناس. وتم للحكومة ما أرادت؛ فكثرت التساؤلات حول المشروعية الدينية لتعليم المرأة، وفوائده الاجتماعية والاقتصادية، وما العلوم التي يجب أن تتعلمها المرأة، وإلى أي مرحلة دراسية يمكن أن تستمر الفتاة في المدرسة؟ وصارت الصحف تستضيف علماء الدين ووجهاء المجتمع وقادة الرأي والمثقفين لمناقشة القضية والتجاوب مع تساؤلات الناس. كان هناك شبه إجماع - رغم اختلاف الآراء حول نوع التعليم الذي يحسن لها - على أن تعليم المرأة واجب ديني ومسؤولية حكومية يجب على الدولة أن تؤديها، بعد أن توافرت الأسباب المادية والاجتماعية.

أدت هذه الجهود إلى تضاؤل المقاومة الاجتماعية للتعليم الرسمي للمرأة، بل سرعان ما تحول الاتجاه الاجتماعي إلى داعم قوي له، فالتجته الحكومة السعودية نحو تعليم المرأة بكل قوتها، وراحت تدفع المواطنين إلى المطالبة به، وأخذت المدن والقرى تتنافس في محاولة الحصول على أكبر قدر من مدارس البنات.

في عام ١٩٥٩م صدرَ مرسوم ملكي يقضي بفتح مدارس حكومية لتعليم البنات في المملكة، وقد نص على أن ذلك الأمر جاء تنفيذاً لرغبة علماء الدين، وأن هدفه تعليم البنات القرآن والعلوم الدينية، والعلوم التي تتماشى مع العقيدة الإسلامية؛ كإدارة المنزل، وتربية الأولاد. وأكد المرسوم الملكي على أن هذا النوع من التعليم لن يكون مدخلاً لأي تغيير في المعتقدات والقيم الإسلامية، كما أنه سيكون بعيداً عن المؤثرات التي قد تضر النشء في أخلاقهم وتقاليدهم الاجتماعية. ونص على تشكيل هيئة من علماء الدين، مرتبطة بالفتي العام للدولة، وظيفتها الإشراف على تنظيم هذه المدارس، ووضع برامجها، ومراقبة سيرها. كما نص على أن تختار للتدريس فيها المربيات اللواتي يتحقق فيهن حسن العقيدة، والإيمان. كما نص المرسوم أيضاً على أن يضم لهذه الإدارة الحكومية كل المدارس الأهلية التي كانت قد أنشئت في بعض مدن المملكة، ليكون كل النشاط التعليمي النسائي خاضعاً لإشراف هذه الهيئة.

كان صدور مرسوم ملكي بفتح مدارس حكومية لتعليم البنات في المملكة سبباً في انطلاقة كبيرة في مجال تعليم المرأة، بدأت بتأسيس الرئاسة العامة لتعليم البنات عام ١٩٦٠م التي انضمت

فيما بعد إلى وزارة التربية والتعليم المعنية بالتعليم العام للبنين والبنات في السعودية.

أسس تعليم المرأة في السعودية :

تستمد السياسة التعليمية في السعودية مقوماتها من الإسلام الذي تدين به الأمة السعودية عقيدة وعبادة وخلقاً وشريعة وحكماً ونظاماً متكامللاً للحياة، وتشكل جزءاً أساسياً من السياسة العامة للدولة.

وقد حددت وثيقة سياسة التعليم الصادرة عام ١٩٧٠م مجموعة من الأسس والمبادئ تتضمن الخطوط العامة التي يقوم عليها نظام التعليم في المملكة لكل من الذكور والإناث. وأكدت الوثيقة على أن أهم أهداف التعليم تعريف الفرد بربه ودينه، وإقامة سلوكه على شريعة الله، وتلبية حاجات المجتمع، وتحقيق أهداف الأمة. وتشمل الوثيقة كذلك جميع جوانب العملية التعليمية في مراحلها المختلفة من الخطط والمناهج والوسائل التربوية والنظم الإدارية.

وقد خصصت السياسة التعليمية عدداً من موادها لتحديد الأسس التي يقوم عليها تعليم المرأة السعودية بصفة خاصة.

وتتلخص في التالي:

- ١- يستهدف تعليم المرأة تربيتها تربية إسلامية صحيحة لتقوم بمهمتها في الحياة، فتكون ربة بيت ناجحة، وزوجة مثالية، وأماً صالحة، ولإعدادها للقيام بما يناسب فطرتها كالتدريس والتمريض والتطبيب.
- ٢- تهتم الدولة بتعليم المرأة وتوفر الإمكانيات اللازمة لاستيعاب جميع من يصل إلى سن التعليم، وإتاحة الفرصة لها في أنواع التعليم الملائمة لطبيعتها والوافية بحاجة البلاد.
- ٣- يمنع الاختلاط بين الذكور والإناث في جميع مراحل التعليم إلا في دور الحضانة ورياض الأطفال.
- ٤- يتم هذا النوع من التعليم في جو من الحشمة والوقار والعفة، ويكون في كلفيته وأنواعه متفقاً مع أحكام الإسلام.

تطور تعليم المرأة في السعودية :

التعليم العام:

بدأت الرئاسة العامة لتعليم البنات في العام ١٩٦٠م بافتتاح (١٥) مدرسة حكومية للبنات، ووصل عدد المدارس إلى أكثر من ١٣ ألف مدرسة في العام ٢٠٠٣م. وكان عدد الطالبات في

المرأة في السعودية

العام ١٩٦٠م خمسة آلاف طالبة فقط، ووصل إلى ثلاثة ملايين طالبة تقريباً عام ٢٠٠٣م. هذه الأرقام تدل على القبول الذي حظي به تعليم المرأة لدى المجتمع السعودي في فترة قصيرة نسبياً، فقد انتشرت مدارس تعليم البنات في مختلف مناطق البلاد ومحافظاتها وقراها، بل حتى في المستوطنات البدوية النائية.

ولبعد المسافة بين هذه المدارس والجهاز المركزي للرئاسة في العاصمة الرياض أحدثت وحدات إدارية وإشرافية قريبة من هذه المدارس لتستطيع متابعتها، وتقديم ما تحتاجه لها، ومراقبة سير العملية التعليمية، وتنفيذ البرامج والخطط المختلفة التي تقررها الرئاسة.

وقد كان القرآن الكريم بصفة خاصة موضع عناية متميزة في السياسة التعليمية السعودية، تمثل ذلك بإنشاء مدارس خاصة بتعليم القرآن الكريم، ذات مراحل دراسية توازي مراحل التعليم العام (الابتدائي والمتوسط والثانوي). تختص هذه المراحل بتدريس مقررات تتناول علوم القرآن الكريم وتفسيره وتجويده، وعلم القراءات والحديث وبقية العلوم الدينية، بالإضافة إلى المقررات العامة.

ابتداءً من العام ١٩٧٢م بدأت رئاسة تعليم البنات في تنفيذ برنامج لمحو الأمية وتعليم الكبار بتأسيس خمس مدارس لمحو الأمية في كل من الرياض ومكة المكرمة وجدة والدمام، ثم أخذت هذه المدارس في التوسع والانتشار في أنحاء المملكة. وقد تقلصت نسبة الأمية النسائية نتيجة الانتشار هذه المدارس من ٨٧,٥٪ إلى ٢٧٪ في العام ٢٠٠٣م.

وقد توجت جهود رئاسة تعليم البنات في مجال محو الأمية بحصول السعودية على شهادة (نوما) التقديرية لمحو الأمية من منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) لعام ١٩٩٨م. كما حظيت هذه الجهود بتقدير عربي؛ فمنحت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الرئاسة العامة لتعليم البنات جائزة محو الأمية الحضاري لعام ١٩٩٨م.

من جهة أخرى وجهت سياسة التعليم السعودية عنايتها إلى المعاقين وذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة من خلال برنامج التعليم الخاص، الذي يعنى بوضع الخطط والإستراتيجيات المصممة لتلبية الاحتياجات التعليمية للأطفال غير العاديين، ويقصد بهم الأطفال الذين يختلفون عن أقرانهم العاديين في قدراتهم العقلية أو الحسية أو البدنية أو التعليمية أو التواصلية

المرأة في السعودية

أو السلوكية أو الانفعالية اختلافاً واضحاً يتطلب تقديم خدمات خاصة بهم.

ففي العام ١٩٦٤م أنشئ أول معهدين للتعليم الخاص للبنات في الرياض، أحدهما يخدم الكفيفات والآخر يخدم الصم والبكم. وكانت وزارة المعارف - المعنية بتعليم الذكور - هي التي تشرف على هذا النوع من التعليم للذكور والإناث. ومنذ العام ١٩٩٤هـ تحول الإشراف على التعليم الخاص للإناث إلى رئاسة تعليم البنات. وهناك الآن أكثر من (٢٥) معهداً خاصاً تغطي حاجة مختلف الحالات.

التعليم الأهلي الذي كان نواة التعليم في البلاد استمر تطوره وانتشاره حتى بلغ عدد المدارس الأهلية مؤخراً أكثر من ألف مدرسة، يدرس فيها (١١٨,٨٦٠) طالبة في مختلف المراحل من رياض الأطفال وحتى الثانوية.

التعليم الجامعي:

هناك عدة مؤسسات تعليمية تقدم التعليم الجامعي للمرأة السعودية؛ فرئاسة تعليم البنات نفسها لديها مجموعة من الكليات التي تقدم التعليم الجامعي في مجموعة متنوعة من التخصصات الإنسانية والعلمية والفنية.

وكان من أوليات مهام رئاسة تعليم البنات إعداد المعلمات المؤهلات؛ ففي العام الذي تأسست فيه الرئاسة افتتحت أول معهد متوسط للمعلمات في مكة المكرمة. ثم أخذت هذه المعاهد بالزيادة حتى وصلت في العام ١٩٧٥م إلى (٢٩) معهداً وهو العام الذي توقف فيه افتتاح هذا النوع من المعاهد.

ففي ذلك العام طورت تلك المعاهد إلى معاهد المعلمات الثانوية، واستمر تأسيس المزيد منها حتى وصل عددها إلى (١٦٨) معهداً، ثم تحولت من جانبها إلى مدارس ثانوية عامة أو كليات معلمات متوسطة.

وقد أنشأت الرئاسة عدداً من الكليات المتوسطة، هدفها تأهيل المعلمات للتدريس في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، أنشئت أولها في العام ١٩٧٠م. وفي العام نفسه أنشأت الرئاسة أيضاً أول كلية جامعية للبنات. وقد وصل عدد الكليات المتوسطة إلى ٣٦ كلية متوسطة. ثم طوّرت معظم تلك الكليات إلى كليات جامعية تربوية تمنح درجة البكالوريوس، لتتضم إلى باقي الكليات الجامعية التابعة للرئاسة حتى تجاوز مجموع الكليات المائة، يدرس فيها أكثر من ٢٥٠ ألف طالبة.

والجامعات السعودية تقدم للمرأة التعليم الجامعي في تشكيلة

المرأة في السعودية

واسعة من التخصصات؛ فجامعة الملك سعود استقبلت أول دفعة من الطالبات في العام ١٩٦١م للدراسة بوصفهنّ منتسبات في كلية الآداب وكلية التجارة. وزاد عدد الطالبات في الجامعة حتى بلغ حسب إحصائيات عام ١٩٩٥م حوالي ٦٥٥, ٢٠ طالبة. أما عدد الطالبات في جامعة الملك عبد العزيز في جدة، والتي افتتحت بوصفها جامعة أهلية عام ١٩٦٧م، فحسب الإحصائيات المشار إليها بلغ هذا العدد ٣٨٨, ٢٠ طالبة. أما الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، والتي افتتحت عام ١٩٦١م، فتقبل الطالبات للدراسات العليا فقط. وفي الرياض فإن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تأسست عام ١٩٧٤م، وبلغ عدد الطالبات فيها حتى عام ١٩٩٥م حوالي ٧٦٠٦ طالبات. أما جامعة الملك فيصل في الأحساء والدمام فقد وصل فيها عدد الطالبات عام ١٩٩٥م إلى ٧٦٧١. ووصل العدد في جامعة أم القرى في مكة المكرمة إلى ٩٣٥٥. وفي جامعة طيبة بالمدينة المنورة، والتي كانت فرعاً لجامعة الملك عبد العزيز ومن ثم افتتحت جامعة رسمية عام ١٩٩٤م، فيبلغ عدد الطالبات فيها ٢٤٧٥. وفي جامعة الطائف، وهي من الجامعات الحديثة أيضاً، فيبلغ عدد الطالبات فيها ٥٢٢٧ طالبة. أما في جامعة القصيم التي كانت من قبل فرعاً

لجامعة الملك سعود حتى افتتحت جامعة رسمية عام ١٩٩٤م فيبلغ عدد الطالبات فيها ٩٦٦ طالبة.

ولما أخذت أعداد خريجات الثانوية العامة في التزايد المستمر، صارت مؤسسات التعليم العالي غير قادرة على توفير فرص التعليم الجامعي لهن جميعاً، كما ظهرت حاجة سوق العمل المتزايدة الراهنة والمستقبلية إلى خدمات المرأة في مهن أخرى، غير الطب والتعليم، مثل: الخدمات الفنية وأعمال السكرتارية وأنواعها والحاسب الآلي، والخدمات الصناعية التي تشمل صناعة نسوية وغيرها من الخدمات. كل ذلك أوجد الحاجة إلى إنشاء كليات المجتمع.

أنشئت أول كلية للمجتمع للطالبات في مدينة تبوك في العام ٢٠٠٠م، أعقبها إنشاء أكثر من عشرين كلية مجتمع تابعة للجامعات ووزارة التربية والتعليم. وتقدم هذه الكليات العديد من البرامج الأكثر ارتباطاً بسوق العمل واحتياجاتها المهنية. ومدة الدراسة فيها تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات. وفي العام ٢٠٠٥م بلغ عدد الطالبات المتحقات بكليات خدمة المجتمع (٦٨٨٢) طالبة.

أما التعليم الصحي للمرأة فقد كانت بدايته في العام ١٩٦١م

المرأة في السعودية

عند إنشاء أول معهدين صحيين للبنات في كل من الرياض وجدة. وعندما ازدادت الحاجة إلى هذا النوع من التعليم تتابع افتتاح تلك المعاهد حتى بلغت أكثر من ثلاثين معهداً منتشرة في مختلف مدن البلاد السعودية.

ومع التطور الكبير في مجالات الرعاية الصحية واحتياج القطاعات الصحية لنوعيات من الكوادر الفنية الصحية على مستوى عالٍ من الكفاءة والتدريب؛ قامت وزارة الصحة بافتتاح عدد من الكليات الصحية للبنات في مطلع العام ١٩٩٥م. وفي عام ٢٠٠٥م بلغ العدد أكثر من ١٩ كلية و٢٠ معهداً يدرس فيها (٢٩٩٨) طالبة.

بالإضافة إلى هذه المؤسسات التعليمية تلتحق المرأة السعودية بمعهد الإدارة العامة التابع للإدارة الحكومية، وقد بلغ عدد الطالبات المقيدات فيه في العام ٢٠٠٥م أكثر من (٥٠٠) طالبة. كما يدرس في الكليات الأهلية أكثر من (١٣٥٥) طالبة.

الدراسات العليا:

بدأت كليات رئاسة تعليم البنات الدراسات العليا في كلية التربية للبنات في الرياض في العام ١٩٧٦م في برنامجي الماجستير والدكتوراه من أجل المساهمة في التدريس في كليات

البنات. كما تتاح الفرصة للمرأة السعودية للدراسات العليا في الجامعات السعودية أيضاً. وقد بلغ عدد الطالبات المقيدات في برامج الدراسات العليا حتى العام ٢٠٠٥م أكثر من أربعة آلاف طالبة.

خاتمة:

من خلال الاستعراض السابق لمسيرة تعليم المرأة في السعودية تتبين القفزات السريعة التي شهدتها تلك المسيرة و الاهتمام السعودي بتعليم المرأة. ومع ذلك فلا يزال تعليم المرأة في السعودية يواجه عدداً من التحديات، أهمها:

❖ النمو السكاني الكبير وزيادة أعداد الفتيات في سن الشباب اللاتي يرغبن الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

❖ قلة الخريجات في التخصصات العلمية التطبيقية، في حين برزت ظاهرة البطالة في صفوف الخريجات في التخصصات النظرية.

❖ نقص الكوادر الأكاديمية والإدارية من العناصر النسائية في مجال إدارة التغيير لمواكبة العصر ومتطلباته.

وبالرغم من ذلك نجد أن تجربة تعليم الفتاة في المملكة

المرأة في السعودية

العربية السعودية تُعدُّ من التجارب المتميزة، وصورة حية من صور النهضة الشاملة للمرأة، وأصبحت نسبة النمو في تعليم البنات تفوق أي نسبة من مثيلاتها في التعليم. ذلك كله يتم في جو من الحشمة والعفة للمرأة السعودية، وبطريقة تحقق لها أهدافها وطموحاتها، وتؤمن لها كل الفرص التي تمكنها من القيام بواجبها، والنهوض بمسؤولياتها، لتكون الابنة والزوجة والأم والمواطنة الصالحة التي تخدم المجتمع وتلبي حاجاته، وتشارك في تحقيق أهداف الخطط التنموية للبلاد.



التعليم غير المختلط في السعودية

رقية بنت سليمان العلولا



مقدمة:

لا يختلف العلماء والمفكرون وحتى عامة الناس في الإقرار بحقيقة أن ثمة فروقاً فطرية بين الرجل والمرأة، كما يتفق كثير من علماء الاجتماع والتربويين على أن نوعية التعليم الذي يتلقاه كل من الفتى والفتاة يجب أن يبنى على الدور الذي سيقوم به كل منهما في المجتمع بما يتفق مع هذه الفروق الفطرية. من هذا المنطلق نجد أن للمملكة العربية السعودية تجربةً فريدةً في تعليم المرأة رُوِّعيت فيها خصوصيتها واحتياجاتها ووفق سياسة الفصل التام بين الجنسين في مدارس التعليم العام والجامعي. فالمرسوم الملكي القاضي بإنشاء مدارس لتعليم البنات الصادر عام ١٩٥٩م أكد على استقلالية تعليم البنات. كما نصت المادة (١٥٥) من سياسة التعليم في المملكة على (منع الاختلاط بين البنين والبنات في جميع مراحل التعليم إلا في دور الحضانة ورياض الأطفال).

المرأة في السعودية

هذه الخصوصية جعلت تعليم البنات في السعودية يتطور بشكل ملحوظ رغم أنه بدأ متأخراً عن تعليم البنين بما يقارب خمسة وثلاثين عاماً. فقد أقيمت الأسر السعودية على تسجيل بناتها في المدارس الحكومية في المدن والقرى والهجر، وفتح المجال أمام الفتاة لمواصلة دراستها العليا. وتشير الإحصاءات الرقمية إلى التطور الكمي للمراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية في المدارس الحكومية منذ افتتاح المدارس الحكومية للبنات وحتى مطلع الألفية الجديدة. ففي عام ١٩٦١م كان عدد مدارس البنات في المرحلة الابتدائية ١٥ مدرسة فقط، أما عدد الطالبات فكان ٥١٨٠ طالبة و١١٣ معلمة. وفي ٢٠٠١م بلغ عدد المدارس ٥٤٥٣ مدرسة، و٩٦٩، ٩٦٨ طالبة، و٧٨، ٦٥١ معلمة. وفي المرحلة المتوسطة كان عدد مدارس البنات ٥ مدارس عام ١٩٦٣م، والطالبات ٢٣٥ طالبة، والمعلمات هن معلمات المرحلة الابتدائية. وفي عام ٢٠٠٢م بلغ عدد المدارس ٢٤٣٩ مدرسة، و٤٥٤، ٠٤١ طالبة، و٣٦، ٨٨٣ معلمة.

وأما في المرحلة الثانوية فكانت هناك مدرسة ثانوية واحدة فقط عام ١٩٦٣م، و٢١ طالبة، ولا يوجد معلمات لهذه المرحلة، والمعلمات هن معلمات المرحلة المتوسطة. وفي عام ٢٠٠٢م

بلغ عدد مدارس المرحلة الثانوية ١٤٣٢ مدرسة، يدرس بها ٩٦٨, ٣٥٤ طالبة، ويدرسهن ٦٦٨, ٢٦ معلمة.

مرتكزات التعليم غير المختلط في السعودية

لقد كان النص الذي سبق الإشارة إليه في وثيقة سياسة التعليم الصادرة عام ١٩٧٠م والذي يؤكد على منع الاختلاط بين الجنسين في المدارس العامة؛ خياراً ضرورياً و منهجاً منطقياً يستند إلى ثلاثة مرتكزات أساسية:

١- المرتكز الديني:

فقد ساوى الإسلام - الذي ارتضته السعودية دستوراً ومنهج حياة بين الرجل والمرأة في الكرامة ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾، وساوى بينهما في القيمة الإنسانية على أساس العدل؛ لأن المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة ليست بعدل؛ لوجود فروق في طبيعة وخلق وتكوين كل منهما، فحُمِّل كل منهما ما يناسبه من الواجبات وأُعطي ما يناسبه من الحقوق. وهكذا فاختيار السعودية الفصل بين الجنسين في التعليم لا يعد فصلاً عنصرياً ولا فصلاً يخل بالمساواة في الحقوق والواجبات، وليس بهدف منح الفتيان فرصاً أفضل للتعليم من الفتيات، لكنه فصل

يستند إلى أساس ديني مبني على العدل.

٢- الفروق الفسيولوجية والنفسية بين الرجل والمرأة:

وهي فروق تتعلق بتكوين كل منهما والدور الذي هيئ له، ولا تعني بأي حال من الأحوال: عنصرية لأحدهما دون الآخر. فهذه الفروق هي التي جعلت تكوين الرجل ملائماً للأعمال الشاقة دون المرأة. وهي أيضاً جعلت نتائج الطلبة البنين على المستوى العالمي تكون إجمالاً أفضل في كل من الفيزياء، والكيمياء، والرياضيات، والجغرافيا، والتربية الفنية، في حين تتفوق البنات في اللغات، والأحياء، والمهارات اليدوية، الأمر الذي جعل من المنطقي اقتراح فصل الجنسين في حصص الفيزياء والرياضيات خصوصاً.

ومما أثبتته كثير من الدراسات التي تناولت التعليم المختلط أن البنين في المدارس المختلطة بحكم تكوينهم النفسي والجسدي يستأثرون باهتمام الهيئة التدريسية وهم أقدر على لفت الانتباه بالضجيج، وهم أكثر قدرة على استعراض معرفتهم بالمادة الدراسية ورفع الصوت، إلى جانب سلبيات المساواة في المناهج الدراسية والتي تغفل احتياج أحد الجنسين.

٣- المرتكز الاجتماعي:

المجتمع المسلم في السعودية ليس المجتمع الوحيد الذي أدرك

الأثار الاجتماعية والأخلاقية السلبية للتعليم المختلط. ففي دراسة أجرتها النقابة القومية للمدرسين في إحدى الدول الغربية أكدت فيها أن التعليم المختلط أدى إلى انتشار ظاهرة الفتيات الحوامل سفاحاً ممن هن دون السادسة عشرة من العمر. كما أثبتت الدراسة تزايد معدل الجرائم الجنسية و الاعتداء على الفتيات والإجهاض. كما أثبتت الدراسة نفسها أن السلوك العدواني يزداد لدى الفتيات اللاتي يدرسن في مدارس مختلطة مما يعني أن الفتيات يأخذن من صفات الفتيان وسلوكهم، وهذا خروج عن الفطرة التي خلقهن الله عليها.

ولذلك فإن منهج السعودية في الفصل التام بين الجنسين يحفظ للفتاة حقوقها الشرعية و النفسية و الاجتماعية، فهي تتعلم في بيئة آمنة ضمن منهج يراعي خصوصيتها ويأخذ في الحسبان احتياجاتها المادية و النفسية و الفكرية، كما أنه يُمكن الموظفات من حقوقهن الوظيفية ويوفر لهن فرصاً حقيقية ممارسة دور المسؤولية و شغل المناصب الرفيعة.

وقد أتاحت بيئة العمل المنفصلة للنساء في المملكة الاستحواذ على المناصب القيادية الرفيعة في المدارس إدارات الإشراف التربوي، وتقتسم مع الرجال المواقع القيادية في إدارات التعليم

المرأة في السعودية

وحتى في جهاز الوزارة المركزي؛ حيث تشغل النساء عدداً من المناصب الرفيعة. وتنفرد أيضاً بالمواقع القيادية في كليات البنات ولا يشاركهن الرجال في التدريس بهذا الكليات إلا نادراً بالتعليم عن طريق الشبكة التلفزيونية المغلقة، مما يعني أن المرأة في المملكة تتمتع بالتدرج في السلم الوظيفي دون منافسة الرجل مما وفر فرصاً للعمل والترقي للمراكز القيادية قد لا تتوفر للنساء في بلاد أخرى تأخذ بمنهج التعليم المختلط. وهكذا؛ فتجربة تعليم الفتاة السعودية ذات خصوصية فريدة؛ لأنها تتم بعيداً عن تعليم البنين، ولم يتعارض ذلك في يوم من الأيام مع العلم ومع معطيات العصر، ولم يتناقض مع الأداء الطيب والإنجاز الطموح للمرأة السعودية، بل إنها تشق طريقها نحو المستقبل وهي أكثر ثقة.

الدعوة إلى التعليم غير المختلط في الغرب؛

وللتأكيد على أن التجربة السعودية في التعليم غير المختلط تجربة منفردة جديرة بالاعتباس نجد أن الغرب المتحضر الذي يؤمن بمنهج الدمج بين الجنسين في المدارس والفصول الدراسية منذ نصف قرن أو يزيد - باستثناء الولايات المتحدة التي أخذت

بهذا النظام منذ عام ١٧٧٤م - قد ارتفعت فيه أصوات تنادي بإنهاء التقليد الراسخ بالدمج بين الجنسين مع تزايد الدراسات المؤكدة على جودة التعليم في المدارس المنفصلة. وقد بات الكثير من الأفراد والمنظمات في الولايات المتحدة الأمريكية يعتقدون الآن أن تعليم البنين والبنات في مدارس منفصلة يحقق نتائج أفضل، ومن ثم فإن قرار إدارة الرئيس بوش بدعم التعليم العام غير المختلط يُعدّ مؤشراً على حدوث تغيير واضح في مسار السياسة التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن كلية مثل سويت بريار Sweet Briar College في ولاية فرجينيا لا زالت تفتخر بأنها كلية خاصة بالبنات فقط.

ووفقاً لإحصائيات الجمعية الوطنية للتعليم العام غير المختلط في الولايات المتحدة (NASSPE)، والتي نشرتها في موقعها على شبكة الإنترنت؛ فإنه حتى أكتوبر ٢٠٠٧م بلغ عدد المدارس التي توفر تعليماً غير مختلط في الولايات المتحدة حوالي ٣٦٣ مدرسة.^(١)

وعلى المستوى الرسمي نجد أن ثمة قناعة بدأت تتبلور في الولايات المتحدة بأهمية منح المجتمع الحرية في اختيار نوع

(1) www.singlesexschools.org.

المرأة في السعودية

التعليم الذي يفضله الآباء لأبنائهم. ففي ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٦م أعلنت وزيرة التعليم الأمريكية مارجريت سبيلنقز Margaret Spellings عن لوائح جديدة عن التعليم غير المختلط. وهذه اللوائح التي تُعدُّ تعديلاً للوائح التي صدرت عام ١٩٧٢م منحت المدارس والمجتمع المرونة الكافية في منح الآباء حرية اختيار نوع التعليم الذي يرغبون في إلحاق أبنائهم به، هل هو تعليم مختلط أم غير مختلط. واعترفت اللوائح أن بعض الطلاب يتعلمون أفضل إذا ما كانوا في فصول غير مختلطة. يذكر أن لوائح عام ١٩٧٢م المشار إليها كانت تحظر على المدارس التي تتلقى دعماً مالياً من الحكومة الفيدرالية القيام بالتمييز في البرامج الدراسية حسب الجنس مما يعني أن هذه اللوائح كانت لا تبيح لهذه المدارس اختيار التعليم غير المختلط بديلاً للتعليم المختلط.

وفي سياق متصل قام الدكتور ليونارد ساكس Leonard Sax - المدير التنفيذي للجمعية الوطنية للتعليم العام غير المختلط - بالإشراف على ورشة عمل في مايو ٢٠٠٧م في مباني جامعة ستيتسون Stetson في منطقة ديلاوند DeLand في ولاية فلوريدا الأمريكية. وكانت الورشة تهدف إلى مناقشة المشروع التجريبي الذي أجراه باحثون من هذه الجامعة واستغرق إكماله

ثلاث سنوات لمقارنة مستوى الطلاب وسلوكياتهم في الفصول الدراسية غير المختلطة مع الفصول الدراسية المختلطة. وقد طُبِّق المشروع في مدرسة وودورد أفينو Woodward Avenue الابتدائية التي لا تبعد كثيراً عن الجامعة.

لقد كانت النتائج التي توصل إليها الباحثون مثيرة للدهشة. فقد كانت نتائج الاختبار الذي أطلق عليه «اختبار فلوريدا للتقييم الشامل» (Florida Comprehensive Assessment Test FACT)، على النحو التالي:

- المعدل الدراسي للبنين في الفصول المختلطة ٣٧٪.
- المعدل الدراسي للبنات في الفصول المختلطة ٥٩٪.
- المعدل الدراسي للبنات في الفصول غير المختلطة ٧٥٪.
- المعدل الدراسي للبنين في الفصول غير المختلطة ٨٦٪.

ومن الأمثلة أيضاً التي تُثبت إيجابية التعليم غير المختلط حتى في البيئة التعليمية الغربية التي تروج لهذا النوع من التعليم؛ تلك النتائج التي خرج بها باحثون من جامعة كمبريدج Cambridge عام ٢٠٠٥م. ففي يونيو من ذلك العام أعلن باحثون من جامعة كمبريدج نتائج دراسة قاموا بها واستغرقت أربع سنوات حول الفروقات بين الذكور والإناث في التعليم.

المرأة في السعودية

وقام الباحثون بدراسة مئات المدارس المختلفة تمثل خلفيات اقتصادية واجتماعية وعرقية متنوعة. وكان البحث يهدف إلى تحديد جملة من الاستراتيجيات التي من شأنها تحسين أداء الطلاب والطالبات وفي الوقت نفسه تضيّق الفجوة بين الجنسين. وكان من بين هذه الاستراتيجيات التعليم المختلط. وحول هذه الاستراتيجية - وهي التي تهتمنا في هذا السياق - خلص الباحثون إلى أن نماذج الفصول الدراسية غير المختلطة أكثر فاعلية في تعزيز أداء البنين لا سيما في اللغة الإنجليزية و اللغات الأجنبية، بينما تحسّن أداء البنات في مادتي الرياضيات والعلوم. (١)

من جهة أخرى انبرى رجال الدين النصراني في الغرب ينادون بالتعليم غير المختلط ويبرزون محاسنه مقارنة بالتعليم غير المختلط. فهذا القس جون ماكلوسكي John McCloskey يقدم ورقة في مؤتمر الأمريكتين حول الأسرة والتعليم الذي عقد في مدينة مونترري Monterrey في المكسيك (٢٣-٢٦ مايو ١٩٩٤م) حول التعليم و القرن الحادي والعشرين، يتطرق فيها للتعليم غير المختلط بالكثير من المدح و الثناء. وقد قال ماكلوسكي في هذا الصدد:

(١) المرجع السابق

«أعتقد أن التعليم المختلط كان وسيظل أحد الأخطاء الكبرى؛ لأنه بصورة عامة يتجاهل الاختلافات الجوهرية بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالخصائص البيولوجية والجسمانية والنفسية وأدوارهم في الأسرة والمجتمع المعاصرين»⁽¹⁾.

وطالب بالاستمرار في دراسة نظام التعليم بكل شجاعة وموضوعية. وقال: إنه يرى من وجهة نظر شخصية أن بيئة التعليم من مرحلة المراهقة وحتى أوائل مرحلة النضج تعج بالكثير من المشاكل. ويمضي إلى القول: إن الجنسين ينبغي أن يدرسا بصورة منفصلة على الأقل من عمر ١٢ سنة وحتى المرحلة الثانوية، وأن يتم التفكير الجاد في إدخال نظام التعليم غير المختلط في الجامعات.

وتوقع ماكلوسكي أنه ربما يحدث في القرون القادمة أن ينظر الناس إلى التعليم المختلط على أنه تجربة اجتماعية منحرفة سادت في القرن العشرين وأنه قد تم التخلي عنها بصورة واسعة نظراً إلى آثارها السلبية على الأسرة والثقافة والمجتمع.

(1) <http://www.catholicity.com/mccloskey/singlesexedu.html>.

خاتمة :

إن خصوصية تعليم المرأة السعودية المتمثلة في التعليم غير المختلط هي تجربة قابلة للنقل والاقْتباس، إذ هي تجربة واضحة ومحددة المعالم وسهلة التطبيق، وهي تجربة أسهمت في فتح باب العلم والمعرفة للفتاة السعودية من أوسع أبوابها بل وقادتها إلى التفوق في التحصيل والتميز في العمل. الكثيرون في العالم عادوا إلى القناعة بجدوى تجربة التعليم غير المختلط، لكن الخوف من الاتهام بالرجعية ومخالفة روح العصر أو العنصرية الجنسية جعلتهم يدخلون من الأبواب الخلفية في المناداة بمدارس الجنس الواحد وبتعليم للبنين يراعي خصوصياتهم، وتعليم للبنات يراعي خصوصياتهن، وهو تماماً ما عليه واقع التعليم في السعودية.



سراب الأخلاقية العصرية في التعليم المختلط

د. سيس مود



في الوقت الذي تركز فيه الثقافة الغربية نجاحاتها التقنية التي لا تقاوم، وسيطرتها السياسية على العالم المعاصر؛ تفترض في الوقت نفسه أن تقدُّمها المادي يعني أيضاً تقدُّماً أخلاقياً، بحجة أنه خلال ١٥٠ عاماً استطاع الإنسان الغربي أن يوظف عامل السرعة لصالحه، ويتحرر من المسافات، وأنه قادر على غزو الفضاء وتبادل مليارات المعلومات عبر مختلف أنحاء العالم من خلال لمسة زر واحدة. لكنني أعتقد أن الأخلاق الغربية لم تحقق مثل هذا التطور.

لم يكتف الغرب بالتسبُّب في سرعة انحداره هو نفسه، بل ينظر بازدراء إلى باقي المجتمعات في العالم، مدعياً أنه البطل الصامد للفكر الحر، وهو لا يتوانى عن محاولة فرض فلسفته المادية الفظة على العالم كله، ولا يتردد في تقريع كل من يخطر بباله التحرر من هذه العبودية متهماً إياه بأبشع الصفات. من هذا المنظور يبدو الإسلام والعالم الإسلامي هدفاً

المرأة في السعودية

مناسباً، ربما حسداً على هذا الوفاء المخلص الذي يحمله المسلمون لقيم دينهم ومبادئه، وهو ما لم يقدر عليه الغربيون تجاه النصرانية، إذ جرى هدمُ أسسها من فرط التساهل الذي ظل النصارى يمارسونه تجاه دينهم خلال تاريخهم. فالعالم الغربي يندد بالإسلام المتسق في عقيدته ورسالته وإنجازاته، ويعاتبه بسبب الارتباط الخاص بين المجالين الديني والدينيوي؛ لأن هذا الارتباط يمثل حصناً يعيق محاولات الغرب الخفية لاجتياح المجتمعات المسلمة فكرياً واجتماعياً، وتبشيرها دينياً. وفي خضم هذا السجال تقع السعودية في مقدمة المجتمعات المسلمة المستهدفة، وقد نُصِّبَت في الغرب رمزاً مطلقاً للتخلف والبعث عن العصرية؛ فالسعودية في نظر الغرب بلد مضطهد للنساء وحقوقهن، عدو لدود للديمقراطية والحريات الشخصية، وتقدم وسائل الإعلام الغربية صورة متخلفة عن المجتمعات المغايرة؛ لتأكيد قناعة مواطنيها بخيرات حضارتهم الغربية، إلا أن الاعتراف بوجود مثل هذه المجتمعات المغايرة هو اعتراف بفشل عالمية النموذج الغربي، وإقرار بوجود مقاومة قوية لهذا النموذج الذي كثر التباهي به.

ورغم وضوح هذه الحقائق إلا أنه أصبح من الشائع جداً

أن نقرأ ونسمع نقيض ذلك، ولعله من المفيد في هذا الاتجاه الحديث عن قضية واحدة تُعدّ من أبرز عناصر الموقف السلبي الذي تتخذه الحضارة الغربية من السعودية ودينها وقيمها، وهي قضية التعليم غير المختلط.

آثار الترويج المناصر للاختلاط :

في فرنسا - وحتى اليوم - عندما يمر المرء أمام مدرسة ابتدائية ذات مبانٍ قديمة، فليس نادراً أن يقرأ فوق بوابتها كتابة تغطيها أحياناً لوحة أحدث وأحياناً لا يغطيها شيء: (مدرسة البنين)، أو (مدرسة البنات). هذه الكتابات ترجع بنا إلى ماضٍ انتهى في الحياة الفرنسية اليومية، بل إن مجرد التفكير فيه يستثير غضب كثير من العصريين.

الكل يردد لائحة الإيجابيات التي تمجد فضائل هذا النظام والتي رسخت منذ الصغر: «المدارس غير المختلطة لا تتصورونها، هذا أمر مهجور! اتركوا البنين لوحدهم وستحصلون على رجال أفظاظ ذكوريين بعيدين عن اللطف والشفقة. اتركوا البنات لوحدهن وستجدون نساء غير جادات، ومحبات للهزل، يبدن طاقتهن الضعيفة في الثرثرة والمكائد التي لا تنتهي. الاختلاط

المرأة في السعودية

ييسر انفتاح الذهن والتبادل، ويمسح الفرق بين الجنسين، ويعمل على ترسيخ المساواة بينهما، ويشجع البنات على التنافس مع الأولاد في المجالات نفسها. التفريق يوئد الخوف واحتقار الآخر ويردع الاتصال بين الطرفين الأساسيين في المجتمع».

يقول تقرير لمفوضية حقوق النساء ومساواة الفرص بين الرجال والنساء للعام ٢٠٠٣م ضمن الحديث عن نشاط هذه المفوضية حول الاختلاط في فرنسا اليوم:^(١)

«إن تقدم الاختلاط في المدارس خلال الستينيات والسبعينيات رافق ارتقاء الأخلاق، ويسجل ذلك ضمن إنجازات المساواة بين الأجناس؛ لأن الاختلاط شرط لازم رغم أنه غير كاف لتشجيع مثل هذه المساواة، لهذا السبب فإن الاختلاط اليوم أمر مجمع عليه على نطاق واسع في المجتمع الفرنسي، بوصفه مكسباً لأغلب فئات الشعب والأطراف المعنية في المدرسة، واتهامه يكون كالرجوع إلى الخلف، ويؤيد ذلك ويدافع عنه بقوة فرق تعليمية كمبدأ للانسجام الاجتماعي وكقاعدة للتربية الوطنية».

وفي هذا الصدد يذكر السيد أنطوان بروست أنه قدم مختلف أنواع الحجج، التي تظهر أن الاختلاط يُعدّ محيطاً أفضل

(1) <http://www.senat.fr/rap/r03-263/r03-263.html>

للتلاميذ داخل الفصول، وأن التدريس في فصول مختلطة أكثر إثارة للاهتمام وأكثر حيوية بالنسبة للمدرسين وأكثر قدرة على منح «الخيرات الحضارية» للبنات والبنين بالنسبة لأولياء الأمور.

إذا كان أكثر الغربيين اليوم يؤيدون الاختلاط، أعني المدرسين والتلاميذ وأولياء أمورهم، ويعدون اختلاف التكوين الجسدي بين الذكور والإناث ليس إلا خرافة اجتماعية تولدها التربية، ففي أذهانهم أن مبدأ مساواة الجنسين سبب في ظاهرتين غريبتين؛ فمن ناحية: هناك نوع من خليط تصوري تكون المساواة فيه مرادفة للتماثل بين البنات والبنين، مما عكس ظاهرة التخثت الحالي لبعض الرجال فيما يتعلق بمظهرهم، ورقة مشاعرهم. وانتشار التخثت في اللباس والسلوك يكشف عدم وضوح الحدود بين الذكر والأنثى.

ومن ناحية أخرى: هناك ظهور قوي للخصائص المتعلقة بكل جنس؛ لأنه مع كونه ملزماً بأن يصبح مثل الآخر باسم المساواة المقدسة غير المميزة يجب أن يبقى هو نفسه. وهذا الضغط يظهر على وجه الخصوص وبشكل قوي على الفتيات، حيث يحرصن على أن ينمو لديهن منذ الصغر مظاهر التعلق

المرأة في السعودية

الجنسي بالذكور ليس من باب التأنق المجرد، بل من باب الفجور المبكر، ونتيجة لذلك يبدأ البحث عن المحب في الروضة، ليصبح العاشق في الثانوية، ثم الأسوأ فيما بعد، وكلنا يعرف حالات لتلاميذ وتلميذات أذكياء جداً ظهرت لديهم البلادة وقلة الذكاء بسبب حب عابر لا مستقبل له، ضحوا بسببه بمستقبل مرموق وشرف أخلاقي.

واقعية الإسلام في العلاقة بين الرجال والنساء:

على عكس ما يزعمه خصومها، ليس لدى الشريعة التي جاءت من عند الله نزعة قاتلة أو متحجرة، بل ليس هناك من يستطيع أن ينمي قدرات الإنسان أكثر منها. إن دونية المرأة بالنسبة إلى الرجل غير واردة في القرآن الكريم، بل فيه فقط امتياز فضلهم الله به في مجال السيادة الأسرية وتفوق في باب الشهادات الذي يفهم بكونهم أكثر إشراكاً في المعاملات المالية أو التجارية.

في مجال العبادات؛ الرجل والمرأة يتساويان تماماً ولهما الجزاء نفسه. وطلب العلم واجب عليهما على حد سواء. الخلاصة: أنه بوصفهما إنسانين ومخلوقين مكلفين بالعبادة،

فإن الرجل والمرأة يتساويان في ذلك، وبوصفهما أعضاء في المجتمع بأن كل واحد منهما له دوره الخاص به.

ومراعاةً لهذا التلاؤم الحسن شرع الله التفريق بين الجنسين. وليس ذلك مطلقاً ومؤبداً، لكنه يتكيف حسب درجة المصاهرة والقربة؛ لكي يجمع كل غريزة لا حق لها قد تهدم النظام الاجتماعي وتحيد الإنسان عن وظائفه، وهي مسألة ينبغي ألا يُستخفَّ بها بحجة صغر أعمار المعنيين أو «براءتهم»، ففي الحديث أرشد النبي ﷺ إلى تجنب الاختلاط عند النوم بين الأولاد منذ ما قبل سن البلوغ فقال: «مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ وَاصْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرٍ، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ».

التفريق بين الفتيات والفتيان في الوسط المدرسي ليس إلا مجرد ترجمة لهذا المبدأ: تقليل جميع مخاطر التشتت والشروء في بيئة مخصصة لطلب العلم، والتي سيسببها الاختلاط بالتأكيد. نعلم في هذا الخصوص قصة المرأة الشابة من خثعم التي أتت النبي ﷺ في حجة الوداع تستفتيه وكان الفضل بن العباس رضي الله عنهما رديف النبي ﷺ فجعل ﷺ يصرف وجه الفضل بن العباس عنها، وفيه أن العباس رضي الله عنهما قال:

المرأة في السعودية

يا رسول الله! إني رأيتك تصرف وجه ابن أخيك؟ قال: «إني رأيت غلاماً شاباً وجاريةً شابةً فخشيتُ عليهما الشيطان». نعلم كذلك أن أمهات المؤمنين اللائي يُجلَّهنَّ ويحترمنَّ جميع أفراد الأمة الإسلامية واللائي هن معلمات ماهرات وأشهرهن في هذا الباب عائشة رضي الله عنها؛ لم يكن يكلمن الأجنب إلا من وراء حجاب؛ كي يبتعدن عن أي خطر يلهمه الشيطان. على عكس المنطق السائد في الغرب. السلوك الذي كان يصلح قبل ١٤٠٠ سنة في سياق تعليم ديني عند أشخاص معروفين بتقواهم لا يزال صالحاً في يومنا هذا من باب أولى؛ بسبب فساد أخلاقنا وقلة صلاح نياتنا.

تعليم المرأة في السعودية :

لأنهم جميعاً مشغولون بالقَدْح في سياسة السعودية في المجال الاجتماعي، يمر المراقبون بسرعة على إنجازاتها في مجال التربية والتعليم ليركّزوا أكثر على تأخر نظامها التعليمي. غير أن الإنسان لا خيار له إلا أن يشاهد الجهود الكثيرة التي اتخذتها السعودية لتضمن لرجال هذا البلد ونسائه تعليماً ملائماً لاحتياجات هذا العصر. فمنذ الستينيات الميلادية من القرن الماضي، أنشئت

مدارس للبنات من الابتدائية إلى المرحلة الجامعية. يقول السيد أنتوني كرديسمان صاحب كتاب (المملكة العربية السعودية تدخل القرن الحادي والعشرين):^(١) «إن عدد الطالبات السعوديات ازداد بسرعة تفوق معدل زيادة عدد الطلاب بمرتين ونصف المرة خلال السنوات العشر الأخيرة»^(٢) فنحن بعيدون كل البعد عن صورة مجتمع يمنع النساء منعاً قطعياً من التعليم.

إضافةً إلى اختيار الفصل بين البنات والبنين فإن البعض يحزن كذلك على كون «كل الفروع غير مفتوحة لهن مثل الهندسة والصحافة والهندسة المعمارية. ويبدو أن النساء يدرسن خاصة ليصبحن طبيبات أسنان، أو طبيبات عامات، أو ممرضات أو موظفات في الإدارات العامة».

إن نظرة أقل «استقطاباً» ربما ترى في هذا الاتجاه التحام النظام السعودي الذي مع كونه يعطي قيمة للتعليم يحترم التوازنات الطبيعية للمجتمع ويكره كسرهما، وبالفعل؛ إذا كان للمرأة أن تعمل، فيجب ألا يتعارض هذا العمل مع واجباتها

(1) "Saudi Arabia Enters the Twenty-First Century"

(2) نقلاً عن دراسة حول تعليم النساء في المملكة العربية السعودية:
<http://epaa.asu.edu/epaal/v12n28/>

المرأة في السعودية

الأسرية، وهذا الإحراج تعلمه جيداً المرأة في الغرب التي يُطلب منها أن تفعل كل شيء؛ عليها أن تنافس الرجال في العمل وتكون في الوقت نفسه أمّاً وزوجةً مثالية.

لذا؛ عندما نقراً أن: «هذه الوظائف هي استمرارية للدور الذي تقوم به المرأة في بيتها؛ فإننا سنلاحظ أن هذه الوظائف مناسبة للنساء ثقافياً ودينياً؛ لأنها تمكن من الفصل بين الجنسين في العمل وتسمح للنساء أن يعملن في بيئات خاصة بهن»⁽¹⁾.

يحلو للمرأة العصرية أن تتهم «النموذج القديم للمرأة»، الموروث عن أمهات المؤمنين والصحابيات رضي الله عنهن، لكن السؤال الذي لا تجيب عنه هو: من بين كل البدائل التي تقترحها المرأة العصرية أيها نجح في إعطاء درجة الاستقرار الاجتماعي التي يمنحها النموذج الإسلامي؟ دعونا لا نتكلم عن الإنجاز الشخصي بالنسبة لأغلب اللائي آمنَّ بسراب المرأة المعاصرة؛ لأن الانتصار الذي طالما وعدن به ليس إلا عبئاً ثقيلاً من الضغوطات المتعددة التي يجب التوفيق بينها، هذا النجاح حقيقي أحياناً لكن ثمنه كان باهظاً.

(1) Sabbagh, Suha. (1996). *Arab Women: Between Defiance and Restraint*. New York: Olive Branch Press

مناصرون لعدم الاختلاط في التعليم:

كان شيئاً «طبيعياً» في الغرب ألا يكون الفتيات والفتيان مختلطين حتى الستينيات والسبعينات من القرن الميلادي الماضي، لكن «الحرية» فاجأت الأخلاق وفرضت نفسها وعدت النظام السابق ليس إلا حقبة قديمة مُغبرة توجد في مقررات التاريخ أو في متحف للآثار الهمجية ذي سماء مفتوحة يسمى المملكة العربية السعودية.

إن حفظ الحياء والأخلاق الحميدة الذي يأتي في إطار موقف الإسلام العام تجاه سعادة الإنسان؛ هو كذلك موقف المجتمع في الغرب إذ مازال التعليم غير المختلط (single sex education) حاضراً بكثرة خارج فرنسا، وخاصة في بريطانيا والولايات المتحدة. وهناك نمو متسارع لهذا النوع من التعليم، فهناك ما يقارب ٣٠٠ مدرسة أهلية ليس فيها اختلاط في الولايات المتحدة الأمريكية وأكثر من ذلك في بريطانيا وكندا.^(١) وهناك عدد كبير من المواقع على الإنترنت تمدح الفصل بين الجنسين في التعليم تستند إلى دراسات علمية، وتذكر الخيرات التي يجلبها هذا الفصل للفتيان والفتيات على السواء.

(1) <http://privateschool.about.com/cs/choosingaschool/a/singlesex.html>.

المرأة في السعودية

تشير عدة دراسات إلى أن تعليم الفتيات في بيئة نسائية محضة يتيح لهن مشاركة أكثر في مجالات تكون عادة حكرًا على الفتيان؛ كالعلوم والرياضيات والمعلوماتية. وكذلك عندما يكون الفتيان في بيئة خاصة بالذكور يمكنهم تنمية قدراتهم الأدبية والفنية، دون أن يوصفوا بأنهم مخنثون، كما هي الحال غالباً في المدارس التي فيها الاختلاط حيث معادلة «الرياضيات للفتيان والأدب للفتيات». وهذا الأمر يفرض نفسه إذا نظرنا إلى الإحصاءات، حيث وصل الأمر في فرنسا مثلاً إلى حد اختراع جوائز لتشجيع الميل العلمي لدى الفتيات.

وعلاوة على الأداء الدراسي؛ يؤدّد عدم الاختلاط آثاراً إيجابية في المجال السلوكي، فالفتيات يكسبن الثقة ويشاركن أكثر في الدروس، أما الفتيان فيقل استسلامهم للعوانية، ويصبحون متعاونين وأكثر تركيزاً؛ لأن الضغط المباشر والخفي، الذي يأتي عادة من الجنس المقابل في بيئة مختلطة، يكون قد اختفى.

هذا الموضوع محلُّ لآراء متناقضة، وسيقول بعضهم: إن تفوق المدارس التي ليس فيها اختلاط ليس مؤكداً، وإن مجموعة عينات الطلاب ليست دائماً نموذجية، وإنها لم تجتنب التمييز بين الجنسين، لكنها أخذت أشكالاً أخرى⁽¹⁾.. الخ.

(1) <http://www.senat.fr/rap/r03-263/r03-26316.html>

هذا الجانب - في الحقيقة - لا طائل منه؛ لأن الإسلام لم ينتظر تقدم العلوم «الصعبة» ولا العلوم الإنسانية ليثبت صحة مذهبه؛ لأن المسلم يرى أن كون الشريعة من الله هو نفسه ضمانه كافية لمثالياتها وأفضليتها على أي تشريع في الماضي أو المستقبل. يقول الله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ (الأحزاب: ٣٦).

الفوائد التي يذكرها الخبراء الغربيون في شأن علم النفس وعلم التربية وعلم الاجتماع إنما تأتي بتأكيد هذه الحقيقة الثابتة، وببرهان على سوء نية الغرب عندما ينتقد النموذج الإسلامي؛ لا بسبب عيوب ملحوظة بالفعل، بل لمجرد غرض التلذُّذ بالقضاء على منافس. لكننا - نحن المسلمين -، لانستطيع أن نبقي باردي العاطفة إزاء التهديد الحقيقي الوشيك على النظام الإسلامي للمجتمع.

تهديدات تواجه القيم:

ربما كانت طبيعة المجتمع السعودي بشكل عام تقاوم الهجمات العنيفة التي تواجهها باستمرار، لكن مع ذلك هناك

المرأة في السعودية

ضعف واضح عند الفجوات. وآلة الحرب الغربية تحاول اقتحام سور المجتمع من خلال هذه النقاط. لهذا؛ يحترق المرء كثيراً عندما يزور السعودية والبلدان العربية عموماً فيرى انتشار الحلم الغربي الذي ينجح في كسب قلوب الناس أكثر فأكثر. ووراء صرامة الوفاء للمبادئ يظهر واضحاً ذوق الموضة الغربية، وطريقة الحياة الغربية كما تشيعها القنوات الفضائية التي تقوم بزعزعة استقرار الحياة الخاصة للأسرة بعيداً عن رقابة المجتمع.

أمام هذه الإجراءات التي يدينها كثيراً العلماء في مواعظهم، من الضروري جداً تقوية الوقاية الخارجية من خلال تربية أخلاقية صلبة للشعب الذي يجب عليه الالتزام الكامل بشرعية الآداب الإسلامية لا مجرد القبول عن تقليد وضعف، بل عن قناعة وثقة. وحين لا يفهم الإنسان قيمة القانون وفائدته، ويعتقد أنه مفروض عليه بالقوة من الخارج؛ فسيجد صعوبة في الانصياع له وسيحاول التمرد عليه.

سيكون الشباب سريعي التأثر على وجه الخصوص بمثل هذه الرسائل، لا سيما وأنهم الهدف المفضل للقنوات الفضائية التي تغمرهم بمغريات وأغنيات عاطفية، وسيميلون بسهولة إلى أن

يحتالوا على النظام ليصلوا إلى المتع المحرمة بطرق مخالفة للقانون.

إن وسائل الإعلام الغربية ترى نجاحاً كبيراً لدعايتها عندما تقول: إنه في عشية عيد الحب يخترع السعوديون شتى الحيل لينجوا من عقاب هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،⁽¹⁾ أو أنه إجمالاً، في البلاد التي لا تمارس الاختلاط المدرسي اخترع الشباب وسائل ليلتقوا ويتواصلوا عبر الهاتف المحمول والإنترنت.

ومع أن هذه الأمور قد تبدو صغيرة وأن النسبة الصحيحة للذين يمارسون هذه الأمور تبقى مجهولة، إلا أنها علامات مقلقة يمكنها أن تفسد سائر المجتمع. لذا؛ ينبغي الانتباه الجاد لذلك وحث المسلمين في الشرق وفي الغرب على امتثال هذا الحديث الشريف:

«...فَإِنَّ مِنْ رَزَائِكُمْ أَيَّاماً الصَّبْرُ فِيهِنَّ مِثْلُ الْقَبْضِ عَلَى الْجَمْرِ، لِلْعَامِلِ فِيهِنَّ مِثْلُ أَجْرِ خَمْسِينَ رَجُلًا يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِكُمْ». وفي رواية: «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ أَجْرُ خَمْسِينَ رَجُلًا مِنَّا أَوْ مِنْهُمْ؟ قَالَ: «لَا، بَلْ أَجْرُ خَمْسِينَ رَجُلًا مِنْكُمْ».

(1) <http://www.msnbc.msn.com/id/6964340/>.

المرأة في السعودية

وهناك نقطة أخرى ينبغي ملاحظتها، فإذا كان الإسلام قد استطاع بالإجمال أن يحافظ على صفائه رغم مرور قرون على ظهوره، فذلك لأنه دين كامل يشمل جميع جوانب الحياة، وكل ما يتعلق بالإنسان روحاً وجسداً. فالإسلام لم يرفض حقوق الجسم قط، بخلاف التصور الروحي للإنسان الذي نشرته النصرانية من خلال فرض قيود مفرطة؛ كعزوبة الكهان والنكاح للانجذاب فقط. وهو التصور الذي تسبب - عن طريق ردة الفعل - في هذا الانتشار الفجائي للفجور، الذي ينظر إليه بوصفه تحرراً من المحظورات الدينية.

الإسلام بالمقابل مع أنه يعطي قيمة للحياة ويعده شعبة من شعب الإيمان؛ يرفض في الوقت نفسه الحياء المغلوط عندما يتعلق الأمر بالعلم الشرعي ويعد العلاقات المشروعة عامل انشراح. فمن المهم إدخال قضية التربية الجنسية وفقاً للمفهوم الإسلامي - لا المفهوم المهين لهذه الكلمة - في تربية الفتيات والفتيان الذين هم أحياناً مضطرون للبحث عن أجوبة لأسئلة مشروعة لكنها تُعرض في الكتب أو في وسائل الإعلام الغربية بأسلوب إباحي لا أخلاقي أكثر من كونه تعليمياً.

المضي قُدماً دون إنكار الذات، الازدهار في ظل احترام

تعاليم الإسلام المقدسة، ذلك هو الاختيار الشجاع للسعودية لبناء نظامها التعليمي في زمن الثقاف العالمي، رغم أنف أنصار التحديث، سواء كانوا في الداخل أو في الخارج، أولئك الذين يودون إدخال العالم كله في دين إلهه الانحلال.

تحت نظر غرب ممتلئ بالوحشية، ونظر عالم عربي وإسلامي ممتلئ بالحيرة، تؤكد السعودية أن كونها الأرض المختارة لتكون «علبة الحلبي» للحرمين الشريفين لن يكون بغير حق، وأن في شرايين سكانها - الرجال والنساء - تجري القيم النبيلة التي كانت بمثابة الرايات لأسلافهم.

أما الذين جعلوا الشر هو الخير والخير هو الشر، لهم الخيار في إدانة توجه لا يقدر على استيعابه من تهدم روحه أهواء الشهوانية. ولهم الخيار في الصمت عن الدمار الأخلاقي والمشكلات الاجتماعية التي يعاني منها النجاح المزعوم للنموذج الغربي، بينما يظل الإجرام والجنوح وغيرها من التصرفات المنحرفة آفات نادرة في هذا المجتمع السعودي، الذي يفترض - بزعمهم - أنه في سكرة الموت بسبب جموده الثقاف.

ما فائدة كونهم يلوّحون - في كبرياء - بابتكارات هي بعد كل حساب مصدر الفوضى الاجتماعية؟! ما فائدة تشويه

المرأة في السعودية

النظام التقليدي للعلاقات الإنسانية إذا كان ذلك لا يوصل إلا إلى تفاقم أحقر الاتجاهات وأكثرها بهيمية لدى الفرد؟! كيف يمكن لمن يدعي تبديل الشريعة الإلهية بالثمار الضعيفة لفكره أن يصل إلى نهاية أخرى غير الإفلاس التام لجميع كياناته؟! في إيماءاته الباطلة، وفي طموحاته الساخرة إلى التقدم وإلى الحقيقة المطلقة، الغرب في الواقع يترجم هذا القول المنزّل منذ أكثر من ١٤ قرناً في القرآن:

﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنًا ﴿ (الكهف: ١٠٣-١٠٥) .



المرأة السعودية في سوق العمل

هدى بنت عبدالرحمن الجريسي



مقدمة:

تساهم المرأة في المملكة العربية السعودية في عملية الإنتاج الاقتصادي في القطاعين العام والخاص، وتعد مساهمتها في الاقتصاد ذات أهمية كبيرة، حيث تمثل المرأة نصف الموارد البشرية، ولذا، فهي عامل مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في القطاعات المختلفة. وبما أن زيادة مساهمة المرأة في الاقتصاد ستؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، فإنها تساهم من ثم في زيادة فرص العمل المتاحة في المجتمع.

وقد سعت الدولة إلى تسهيل مشاركة المرأة في سوق العمل الحكومي والخاص، فشهد دورها تطوراً كبيراً في هذا المجال خلال العقود الثلاثة الماضية. ومن جهة أخرى، زادت فرص ومجالات توظيف المرأة في القطاع الخاص الذي يعد من المحاور الرئيسية التي تحظى حالياً باهتمام كبير من الجهات المعنية؛ كونه يمثل منفذاً آخر لعمل المرأة بعد أن شاركت بفعالية في

القطاع الحكومي.

ومما ساعد على نجاح المرأة السعودية في سوق العمل أن الشريعة الإسلامية ساوت بين المرأة والرجل في الحقوق المدنية والتجارية، وأوجدت للمرأة ذمة مالية مستقلة عن ولي أمرها. فالأهلية التجارية والمالية والاقتصادية للمرأة المسلمة من المسلّمات الإسلامية، وتعد قيمة راسخة ليست محل خلاف في الفقه الإسلامي، فيحق للمرأة المسلمة ممارسة كل أنواع التصرفات المالية كالبيع والصرف والوكالة، والحوالة والصلح والشركة بأنواعها، والهبة والوقف. ولا تتوقف العقود التي تبرمها المرأة المسلمة على موافقة أحد من الرجال سواء الأب أو الأخ أو الزوج، بل تعد عقودها صحيحة ونافاذة.

وقد كانت زوجة الرسول ﷺ خديجة بنت خويلد رضي الله عنها أوضح وأقدم مثال للمرأة المسلمة التاجرة. وكانت ذات شرف ومال، تستأجر الرجال في تجارتها، وكان النبي ﷺ من الذين عملوا في تجارتها حتى البعثة.

ولا شرط لممارسة المرأة المسلمة إلى العمل بأنواعه إلا الالتزام بالخلق الرفيع والآداب العامة، ولا فرق بينها وبين الرجل في ذلك. والقرآن الكريم حثَّ على العمل وفق ضوابط محددة لم

تفرّق بين المرأة والرجل، ومن أهم تلك الضوابط: تحريم الخلوة بين رجل وامرأة لا تربطهما قرابة محارم، أي وجودهما معاً في مكان مغلق دون أن يكون معهما ثالث، فقد قال رسول الله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون بامرأة ليس معها ذو محرم منها، فإن ثالثتهما الشيطان».

والمرأة طرقت العديد من مجالات العمل بأساليب مختلفة تتواءم مع ظروفها، فهي تسهم في الزراعة وصناعة الأغذية في الريف، وتعمل في المهن الحرفية كالخياطة والتطريز، كما عملت في تسويق منتجات الآخرين خصوصاً في المناطق الريفية، أو حتى في بعض المدن الصغيرة والمتوسطة. وفي ظل تطور وسائل الاتصال أصبح لدى المرأة القدرة على العمل والإنتاج بدون دخول سوق العمل مباشرة، فهي تستطيع التواصل مع الآخرين وتقديم الخدمات وإجراء الصفقات والعقود عن طريق استخدام وسائل الاتصال الحديثة. وربما تكون المرأة الراجح الأكبر من التعامل بمفهوم التجارة الإلكترونية، حيث يمكنها البيع والشراء عن طريق شبكة الإنترنت، وكذلك تبادل المعلومات والبيانات دون الحاجة إلى الخروج من المنزل.

المرأة السعودية في سوق العمل الحكومي:

أدى حجم الإنفاق الحكومي الضخم على تعليم المرأة، وعلى برامج تهيئتها وإعدادها للمساهمة في التنمية عبر خطط التنمية الخمسية المتعاقبة؛ إلى ارتفاع مستوى تعليم المرأة السعودية، كما ساهم في تحسن المستوى الصحي والاجتماعي لها. وبلغت قوة العمل النسائية الوطنية في القطاع الحكومي حوالي ٣٧٪ في عام ٢٠٠٣م (موقع مصلحة الإحصاءات العامة).

وتشير إحدى الدراسات إلى أن عمل المرأة في القطاع الحكومي شهد نمواً كبيراً خاصة في مجال التعليم؛ فبحسب الإحصاءات الرسمية يقدر عدد السعوديات اللاتي يعملن في مجال التعليم بنحو (١٢٢, ١٨٠) امرأة، تصل نسبتهن إلى ٨٤٪ من إجمالي السعوديات العاملات في القطاع الحكومي. كما يبلغ عدد السعوديات العاملات على بند الرواتب المقطوعة في التعليم (٥٧٨١٨) امرأة بينما لا تتجاوز نسبة العاملات في المجال الصحي والعمل الاجتماعي ٥, ٧٪، والنسبة الباقية تتوزع على عدد من الأعمال الحكومية بما فيها التدريس الجامعي.

المرأة السعودية في القطاع الخاص:

أما مساهمة المرأة السعودية في القطاع الخاص، سواء في

مجال العمل أو على صعيد الاستثمار في المشاريع الإنتاجية؛ فقد ظلت حتى الآن دون مستوى الطموحات التي حددتها خطط التنمية في المملكة، على الرغم من الزيادة الملحوظة لمشاركة المرأة في هذا المجال خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن حجم الاستثمارات النسائية في المملكة ما زال منخفضاً، إذ بلغ عدد المنتسبات إلى الغرف التجارية من سيدات الأعمال في عام ١٤٢٣هـ نحو (٢٣٩٨) منتسبة، وهذا الرقم يشكل نحو ٨,٥٪ فقط من إجمالي المنتسبين البالغ في الفترة نفسها ٤٠٨٧٠ منتسباً ومنتسبة. كما أن التجربة الاستثمارية النسائية تتركز في مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم. وقد ذكرت الدراسة أن من أهم أسباب فشل القطاع الخاص في اجتذاب المرأة السعودية انعدام فرص التدريب والتأهيل اللازمين للعمل في هذا القطاع. وتعد البنوك ومعاهد التدريب الخاصة والمدارس أكثر أنشطة القطاع الخاص توظيفاً للمرأة السعودية، رغم أن نسبة توظيف المرأة في البنوك لا تتجاوز (٤٪) من مجموع موظفيها. كما توظف شركة أرامكو السعودية حوالي (١٠٠٠) امرأة سعودية. وبإيجاز فإن عدد العاملات في القطاع الخاص لا زال منخفضاً جداً ولا يزيد على (١١١٤٢) سعودية، وهو ما يشكل (٦٨,٠٪) فقط من

المرأة في السعودية

مجموع الطاقة البشرية العاملة في هذا القطاع، وتبلغ المشاركة النسائية ما نسبته ٥% للمرأة العاملة في القطاع الخاص.

أما مشاركة المرأة في المشاريع التجارية، فقد ذكرت تلك الدراسة أن عدد السجلات التجارية المسجلة بأسماء نسائية يبلغ (٣١٢٩٩) سجلاً، وهو ما يمثل (٧,٤%) من عدد المنشآت المسجلة في الغرف التجارية في المملكة. كما أن الدراسة نفسها أشارت إلى أن رصيد السيدات في فروع البنوك النسائية يزيد على (٦, ٦٩٧٠) مليون ريال حسب إحصائيات ديسمبر عام ٢٠٠٢م مقارنة بـ (٥٤٥٥) مليون ريال في ديسمبر عام ٢٠٠١م، مما يبين أن هناك أرصدة نسائية كبيرة معطلة، وأن دخول المرأة مجال الاستثمار سيكون ذا فائدة للاقتصاد.

وأكدت الدراسة ما توصلت إليه دراسات أخرى سابقة من أن هناك عدداً كبيراً من المعوقات والصعوبات تواجه المرأة السعودية المستثمرة وتحد من قدرتها على اقتحام السوق والمنافسة فيه، إلا أن الدراسة - رغم ذلك - تلفت الانتباه إلى وجود اتجاه جدي وأكد منذ بداية عام ١٤٢٣هـ نحو تطوير مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية، وتذليل الكثير من العقبات التي تعترضها؛ من أجل تشجيعها على دخول مجالات الاستثمار المختلفة،

والمشاركة الإيجابية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أصدرت الدولة - في هذا الصدد - قرارات متتالية، أشهرها قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٠) الذي صدر في عام ١٤٢٥هـ والمتعلق بعمل المرأة، ويتألف من تسعة بنود تهدف إلى تسهيل الإجراءات المطلوبة من سيدات الأعمال لإنشاء مشاريع جديدة، وإيجاد فرص وظيفية نسائية في القطاع الخاص، كما يحث على تفعيل العمل عن بعد، ولذلك نجد أن المرأة السعودية اقتحمت مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية، وأسست منشآت عديدة في مجالات مختلفة، مثل: التعليم والتأهيل والتدريب الأهلي والخياطة، والتجميل والعناية بالبشرة والرعاية الصحية، والاستيراد والتصدير، والدعاية والإعلان والإعلام، وهندسة الديكور وتنسيق الزهور والاستشارات المتخصصة المتنوعة، وتنظيم المعارض والمنتديات والحفلات. هذه النشاطات تديرها المرأة بنفسها، مع عمالة نسائية أثبتت قدراتها فيها رغم وجود بيئة العمل المنفصلة عن الرجل. كما أنها استثمرت في الصناعة، إذ تمتلك حوالي (٧٤) مصنعاً، وهي شريك في العديد من مصانع المنتجات الغذائية، والغزل والنسيج، والملابس، والفرش، والخيام والجلود،

المرأة في السعودية

والمشغولات الخشبية، والستائر، والغازات الصناعية، والدهانات والمنتجات الكيمائية، ومستلزمات العناية بالبشرة، وغيرها من الصناعات المختلفة.

ومن القطاعات الاقتصادية التي لم تتردد المرأة السعودية في طرّقه ووجدته مجالاً رحباً للاستثمار هو قطاع الأسهم، فقد اقتحمت المرأة هذا القطاع بكل فئاتها العمرية و مستوياتها: الصغار والكبار، المتعلمات وغير المتعلمات، الموظفات وغير الموظفات، فقد دخلته مستثمرة ومضاربة.

وقطاع الأسهم يناسب المرأة التي لا تريد الخروج من المنزل بشكل خاص، فهي قادرة على متابعة المحافظ والبيع والشراء بشكل يومي وأسبوعي. والنسبة الكبرى من النساء السعوديات يفضلن التعامل المباشر في الأسهم ثم صناديق الاستثمار عبر الوكيل ووسيط التداول من خلال صالات البنوك، كما يستخدمن الهاتف في التداول والإنترنت أيضاً. ويقدر عدد المحافظ الاستثمارية النسائية في البنوك المحلية وفقاً لإحصائيات هيئة سوق المال بأكثر من (٣٠٠,٠٠٠) محفظة استثمارية، حيث شاركت المرأة بنسبة (١١٪) من إجمالي السوق، في حين وصل عددها (١٥٥,٥٥٢) محفظة خلال عام ٢٠٠٤م، بنسبة ارتفاع بلغت (١٨٣,٢١٪).

المرأة والعمل التطوعي:

وفي مجال حيوي آخر، تلفت الدراسة النظر إلى تنامي مساهمة المرأة في العمل التطوعي في المجتمع السعودي ومشاركتها في الجمعيات الخيرية، حيث بلغت عضوية الجمعيات الخيرية في المملكة بنهاية الخطة السادسة نحو (٢٧,٥٠٠) عضو، منهم نحو (٢٥٠٥) أعضاء من النساء، أي (٢,٩%) منهم تقريباً.

والجمعيات الخيرية لها دور بارز في عمل المرأة الإنتاجي والتسويقي غير المؤسسي، فهذه الجمعيات - وفق بياناتها في ظل غياب المرجعية البحثية الرسمية - تعمل على تنمية قدرات المرأة، وتقوم بمبادرات لابتكار حلول اجتماعية وفق حاجات المجتمع، مثل: تأهيل الفتيات ذوات الحاجة الخاصة وتدريبهن. كما تعمل على حفظ وتأصيل التراث، وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة عبر دورات تدريبية تعمل على تنمية المهارات. وتعمل أيضاً على مساعدة أرباب الأسر في إنشاء مشاريع صغيرة من خلال تقديم مساعدات مادية لافتتاح مبسط خضار أو بقالة، أو محل لبيع الملابس، ونحو ذلك من الأعمال الصغيرة.

الخاتمة : استشراف المستقبل :

ومن أجل رفع معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل، فإنه لابد من العناية بمخرجات التعليم والتدريب؛ وذلك بتبني قطاع الأعمال برامج خاصة للتدريب والتأهيل لطالبات وخريجات الكليات حسب احتياجات القطاع الخاص. فالحاجة ملحة إلى معالجة مشكلة توجه عدد كبير من الطالبات الجامعيات إلى التخصصات الإنسانية والنظرية رغبة منهن في الحصول على أعمال في مجال التعليم، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة المتخصصات في المجالات العلمية بشكل كبير، وهذا يتطلب العمل على مساعدة الطالبات وتوجيههن إلى التخصصات العلمية التي تفيد القطاعات الاقتصادية المتنوعة. كما يخفف الضغط على طلبات العمل في مجال التعليم فقط، إضافة إلى ذلك فإن نسبة السعوديات في القطاع الصحي لا تزيد عن (٢٠٪) فقط من إجمالي العمالة الوطنية في هذا القطاع، وهذا يتطلب بذل الجهود لاجتذاب الطالبات إلى التخصصات الصحية ومن ثم التوجه إلى تلك الأعمال. كما أوصت الدراسة أيضاً بأهمية العمل الجاد على تحسين إنتاجية العمالة الوطنية، وتذليل معوقات التوطين الوظيفي في القطاعين الحكومي

والخاص، وانتهاج سياسات تحفيزية في سوق العمل. واللافت أن معظم الدراسات التي تناولت عمل المرأة تأثرت إلى حد كبير بمفهوم العمل الذي يعتمد على الأجر فقط، فلا تدخل ربات البيوت ضمن العاملين بهذا المفهوم لقيامهن بأعمال لا يتقاضين عليها أجراً. بينما مفهوم العمل يتجاوز ذلك التعريف ليشمل الأفراد الذين يزودون حقول العمل بالأيدي العاملة.

ولا شك أن عمل المرأة في منزلها وقيامها على تربية أبنائها يعد عملاً مهماً له أثر مباشر في مستقبل سوق العمل الاجتماعي والاقتصادي، إذ يرى عدد من الدارسين أهمية احتساب أنشطة المرأة في منزلها بوصفها أنشطة اقتصادية لها مردود اقتصادي، ويدخل إيرادها في الناتج المحلي الإجمالي، ويؤكدون أن الأعمال التي تقوم بها المرأة في المنزل لا تخرج عن كونها أنشطة اقتصادية مصنفة في سوق العمل، فهي تقوم على إعداد رأس المال البشري لأي عملية تنموية، ومن ثم يكون لعملها هذا أهمية فائقة. ومن هنا تظهر أهمية التوازن بين الاستفادة من مشاركة المرأة في تنمية المجتمع وعملها في البيت ومع الأسرة.

المرأة في السعودية

لقد نجحت المرأة السعودية في اقتحام مجالات العمل المختلفة دون أن يؤثر ذلك على ثقافتها الاجتماعية وثوابتها الدينية، وذلك بفضل من الله ثم تطبيق التشريعات الإسلامية في بلادنا التي كفلت للإنسان العيش الكريم والحياة السعيدة.



المرأة السعودية من منظور ياباني

نامي تسويجامي



مقدمة:

طيلة رحلات بحثي في المملكة العربية السعودية والتي امتدت من عام ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٧م كنت دائماً ما أواجه سؤالاً: لماذا أدرس المرأة السعودية؟

وحقيقة أنا لا أعرف الإجابة الصحيحة لهذا السؤال، وهذا ما أبحث عنه خلال دراستي. لكن الإجابة التي كنت أرددها هي: أنني أحببت أن أغتتم فرصة وجودي في المملكة لمدة عامين من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢م بوصفي ملحقاً إعلامياً وسياسياً في السفارة اليابانية في الرياض، وأنا بذلك أول امرأة في هذا المنصب؛ للقيام بعمل له علاقة بالمجتمع السعودي حتى بعد أن تركت العمل الدبلوماسي.

ولعلني - مثلي مثل بقية الباحثين - قد اصطدمت مهامني البحثية بالأعراف في السعودية فيما يخص الفصل بين الجنسين، والحجاب، ومنع السيدات من قيادة السيارة في الأماكن العامة

المرأة في السعودية

وغيرها. لكن ومن خلال دراستي توصلت إلى شكوك حول ما يثار عن وضع المرأة في المملكة العربية السعودية وهو أمر سأتطرق إليه لاحقاً بشيء من التفصيل. لكن ما سأتناوله هنا ربما يمثل المنظور الياباني للمرأة السعودية.

سأتطرق هنا باختصار إلى العلاقات السعودية اليابانية، وأتناول سوء الفهم عند الجانبين عن الآخر، ومن ثم أطرح وجهة نظري عن المرأة السعودية بناءً على مقابلات أجريتها مع نساء ورجال سعوديين.

المستشرقون.. سوء فهم مشترك:

ظلت علاقة اليابان بمنطقة الشرق الأوسط تنحصر في الجانب الاقتصادي، وظلت علاقتها بهذه المنطقة تتركز في منطقة الخليج التي تستورد اليابان منها ٨٩٪ من احتياجاتها من النفط الخام. وتمثل الواردات من السعودية وحدها ٣٠٪ منها، و ٢٤٪ من الإمارات العربية المتحدة، و ١٤٪ من إيران، و ١٠٪ من قطر، و ٨٪ من الكويت، و ٣٪ من عمان، و ٣٪ من إندونيسيا. والمستوى نفسه فإن اليابان تمثل للمملكة العربية

السعودية أحد أفضل الشركاء التجاريين؛ فحسب مصلحة الإحصاءات العامة السعودية، فإن اليابان قد كانت أفضل الموردين للمملكة عام ٢٠٠٥م إذ بلغت صادرات المملكة إلى اليابان في تلك السنة ١٠٥,٥٨٠ مليون ريال والتي تزيد على صادرات المملكة للولايات المتحدة والتي بلغت ١٠٤,٧٤٦ مليون ريال. أما فيما يتعلق بالواردات؛ فتمثل اليابان ثاني أكبر شريك للمملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠٥م إذ بلغت واردات المملكة من اليابان ٢٠,٠٩٣ مليون ريال.

ورغم العلاقات الاقتصادية القوية بين المملكة العربية السعودية و اليابان، إلا أن كلينا يفتقر إلى فهم الآخر فيما يخص النواحي الاجتماعية والثقافية. وقد انتقد إدوارد سعيد في كتابه «الاستشراق» النظرة الغربية للشرق. وبالرغم من أن اليابانيين جزء من الشرق، إلا أن عقليتهم تتأرجح بين الشرق والغرب عندما يكون الأمر في التعامل مع العرب. وفي نظري فإن طريقتنا في النظر إلى العرب، تشبه نظرة الغرب إلى العرب، إذ إننا نربط العرب «بكل ما هو غريب ومختلف» تماماً مثلما يفعل الغربيون. ويعدُّ إدوارد سعيد الاستشراق

المرأة في السعودية

والاستغراب عمليتين تاريخيتين لهما علاقات تاريخية مختلفة. وظلت اليابان ولوقت طويل تفتقر - وما زالت - إلى السياسة الدبلوماسية المستقلة تجاه منطقة الشرق الأوسط، علاوة على ذلك فإننا ببساطة نفتقر إلى المعلومات والمعرفة عن هذه المنطقة.

ولا يعود الجهل إلى كسلنا، ولكن تواجهنا عقبات حقيقية للحصول على المعلومة عن هذه المنطقة. فالمملكة العربية السعودية كانت وما زالت من المناطق التي يصعب الوصول إليها. فبالنسبة لنا فإن السعودية كانت منطقة «مغلقة» لفترة طويلة ولسببين على الأقل:

الأول: أنه لم يكن من السهولة على الأجنبي الحصول على تأشيرة دخول، فذلك يتطلب كفالة، وحتى في عصر العولمة هذا يكون مطلوباً منا الوفاء بالإجراءات السابقة نفسها. ولو أخذنا دليلاً على ذلك فإن رحلة الطيران بين أوساكا والرياض والتي تم تدشينها بعد زيارة ولي العهد الأمير سلطان بن عبدالعزيز إلى اليابان عام ٢٠٠٦م؛ قد أوقفت بعد فترة قصيرة من تدشينها. والثاني: أن معظم الباحثين اليابانيين الذين تخصصوا

في السياسة والاقتصاد في السعودية وتخصصوا كذلك في الدراسات الإسلامية هم من الرجال، ولذا فلا يمكنهم الوصول إلى نصف المجتمع، أي: النساء. وقد قابلت بعض الباحثين اليابانيين الذين اشتكوا من أنهم لم يستطيعوا مقابلة أي سيدة سعودية طيلة فترة بقائهم في المملكة ونتيجة لذلك ظلوا يجهلون الأمور المتعلقة بالمرأة.

وحقيقة كوننا لا نمتلك الفرص الكافية للحصول على المعلومة فإن ذلك يزيد من تثبيت الصورة المسبقة عن السعودية. وحسب المعلومات التي جمعتها شخصياً؛ فإن حقول النفط والصحراء تعدُّ من الأشياء الرئيسية التي يعرفها اليابانيون عن المملكة. والجيل السابق من اليابانيين ظلوا يفكرون في أحداث الصحراء نظراً إلى الصورة التي انطبعت في أذهانهم عن لورانس العرب. وبصورة عامة فإن اليابانيين يتخيلون أن الغالبية العظمى من سكان السعودية من الطبقة الثرية جداً نظراً إلى أنها دولة منتجة للنفط. وهذه ليست حقيقة إذا ما أخذنا الناتج المحلي الإجمالي في كل من اليابان (٣٣,١٠٠ دولار للفرد حسب تقديرات عام ٢٠٠٦م) والمملكة العربية السعودية (١٣,٨٠٠ دولار).

المرأة في السعودية

أما صورة المرأة السعودية في أذهان اليابانيين فقد ظلت تربط المرأة بالاضطهاد. وعندما أقوم بالتعريف بنفسني ودراسني ألقى تعاطفاً من النساء في اليابان اللاتي يعتقدن أن المرأة السعودية مواطن من الدرجة الثانية. ويصل هذا الشعور ذروته عندما تتطرق محدثاتي إلى أن المرأة السعودية تخرج وهي متدثرة بالسواد. وفي الوقت نفسه فهناك عدد ليس بالقليل من اليابانيين ينظرون إلى الرجل السعودي بشيء من الحسد لأن بإمكانه أن يتزوج حتى أربع نساء.

ولكن تجب الإشارة إلى أن نظرة التعميم هذه لا تنطبق على نظرة السعوديين إلى اليابانيين، فصورة اليابان عند السعوديين مرتبطة بصناعات مثل تايوتا وسوني، رغم أن الجيل الجديد لديهم فكرة عن الثقافة اليابانية من خلال أفلام الكرتون ومواد الدراما التلفزيونية. أما بالنسبة لقضية المرأة؛ فأثناء مقابلات قمت بها جاءتني تعليقات تصف المرأة اليابانية بأنها مطيعة لزوجها، ويبدو أن أولئك الذين لديهم هذه الصورة يشيرون إلى «أوشن Oshin»، ذلك المسلسل الياباني الذي عُرض في الكثير من أنحاء العالم. وهذا المسلسل يعكس صورة المرأة

اليابانية في أوائل القرن العشرين، لكن وضع الحياة عندنا اختلف ولم تعد حياة البؤس التي مُثِّلت في مسلسل «أوشن» تعكس بالضرورة الحياة العامة للمرأة اليابانية في المجتمع المعاصر.

لعل ما ذُكر يوضح تلك الصورة النمطية التي يحملها كل منا عن الآخر. فكلانا مذنب بجهله وتكوينه صورة مغلوطة عن الآخر. ولكن وبلا شك فقد بدأ كل طرف يبدي اهتماماً بالآخر، فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بدأ هناك اهتمام وسط اليابانيين بمنطقة الشرق الأوسط، فالسياسة والإسلام وثقافة المنطقة بدأت تستحوذ على الكثير من الاهتمام، وبدأ الكثير من اليابانيين من السياسيين ورجال الأعمال يزورون المملكة في السنوات القليلة الماضية. وفي المقابل وأثناء لقاءاتي في السعودية وجدت انطباعاً جيداً عن اليابانيين وإنجازاتهم الاقتصادية والتقنية وتقاليدهم الثقافية. وقد حان الوقت لكل منا أن نزيل جهل بعضنا ببعض والتغلب على الصورة النمطية التي نحملها وأن نتحرك نحو المزيد من التقارب.

المرأة في اليابان.. لمحة مختصرة

أتاحت لي فرص مقابلة النساء في السعودية التعرف أكثر على مشكلة هويتي كوني امرأة. فأنا أنظر إلى هذه الهوية من منطلق إقامتي في الخارج لأكثر من عامين في السعودية و لمدة عام في إنجلترا عندما كنت أحضر لدرجة الماجستير الثانية. فإقامتي في الخارج وزياراتي إلى دول أخرى جعلتني أعقد المقارنات عن الوضع الاجتماعي ودور المرأة في المجتمع والأسرة. ورغم أنه لم تتح لي فرصة إجراء بحث علمي عن هذا الموضوع وحديثي لا يتعدى الانطباع، إلا أنني أدركت أوجه الشبه بين المجتمع السعودي والمجتمع الياباني وذلك بعد إقامتي لفترة من الوقت مع سعوديين وإنجليز ويابانيين.

ومن أجل توضيح خلفية هذا المفهوم، أود أن أقي بعض الضوء على وضع المرأة في اليابان. فحسب تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦م تحتل اليابان المرتبة السابعة في مؤشر التنمية البشرية، وهو مؤشر يُحسب وفقاً لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي و متوسط عمر الفرد و التعليم. ورغم التقييم العالي الذي حظيت به اليابان في هذا التقرير، إلا أن مشاركة المرأة

في المجالات الاقتصادية والسياسية ما زالت متخلفة، فقد جاء ترتيب اليابان في المرتبة ٤٢ فيما يتعلق بالمشاركة الاقتصادية والسياسية، فالمرأة اليابانية تحتل ١٪ من المناصب الوزارية بما في ذلك منصب وكلاء الوزارات. أما عدد المقاعد في البرلمان فتحتل المرأة ١٪ و ١٤٪ من مجلسي البرلمان. وعند مقارنة هذه النسب مع دول احتلت التصنيف نفسه في مؤشر تقرير التنمية البشرية الذي أشرنا إليه آنفاً؛ نجد أن الوضع بالنسبة للمرأة اليابانية متخلف. ورغم أن هذا التقييم لا يعكس كل ما يتعلق بوضع المرأة في اليابان، لكن يبدو أن وضع المرأة يأتي في مرتبة متأخرة مقارنة بالدول المتقدمة عندما يكون الأمر متعلقاً بالمشاركة الاقتصادية والسياسية.

وقد حدثت ظاهرة مثيرة للاهتمام في حقبة التسعينيات من القرن الميلادي الماضي أدت إلى هذا التخلف؛ فرغم صدور قانون التوظيف العادل عام ١٩٨٤م، إلا أن المرأة كانت أولى ضحايا الوضع الاقتصادي الذي حدث في التسعينيات، فقد عانت النساء اللاتي كنَّ يبحثن عن عمل من ندرة الوظائف. و في ذلك الوقت عانت المرأة من العبء المزدوج في التنسيق بين

المرأة في السعودية

العمل والأسرة؛ فالمرأة العاملة ظلت دون زواج بينما العاملات المتزوجات والراغبات في الإنجاب أصبن بخيبة أمل من عدم وجود الشريك الذي يمكن الاعتماد عليه. ووفقاً لتقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٦م؛ فإن ٤٨,٥٪ من الإناث اليابانيات فوق سن ١٥ يشاركن في النشاطات الاقتصادية، لكن المعدل وسط المناصب الرسمية الرفيعة ظل متدنياً. وقد ظل هناك تفريق بين الذكور والإناث في المجتمع، ورغم هذا فإن الحركات النسوية ظلت في سكون.

تجاوز الاستشراق.. نظرة يابانية إلى المرأة السعودية؛

لا شك أن ردود الأفعال أمر لا يمكن تجنبه، إذ إن كل شخص يظل أسير نظامه القيمي والاجتماعي المحيط به. ولذا فإن فهمي وتصوري للمرأة السعودية يعكس هويتي بوصفه امرأة يابانية. وليس من السهولة تغطية وضع المرأة السعودية من خلال مفاهيم بسيطة، فالمقالات الصحفية التي تتناول قضية المرأة تجعلنا نحترق في أمرنا، فهناك مقال يتحدث عن امرأة نالت

جائزة عالمية، بينما مقال آخر يتناول بالنقاش قضية العنف الأسري. ولعل تناول هذه السلبيات والإيجابيات عن المرأة السعودية ووضعها جنباً إلى جنب تقودنا إلى التساؤل عن الوضع الحقيقي للمرأة السعودية.

ومن وجهة نظري فإنه لا يمكن تصنيف المرأة السعودية من منظور الاضطهاد أو التمكين من حقوقها. لكن ومن خلال مشاهداتي لاحظت أن المزيد من النساء السعوديات يعملن في وظائف خارج منازلهن، وكل مرة أزور فيها المملكة ألاحظ أن المزيد من النساء المرموقات يتبوأن مناصب، وهن نساء مليئات حيوية ونشاطاً. وهناك الكثير من الوزارات والدوائر الحكومية التي افتتحت مكاتب نسائية داخل مبانيها خلال السنوات القليلة الماضية. وهناك أكثر من ثلاثة آلاف سيدة أعمال على نطاق المملكة، والأنشطة الاقتصادية الخاصة بالسيدات زاد معدلها بحوالي ١٦,١٪ عام ٢٠٠٤م مقارنة بعام ١٩٩٠م.

وقد أدى تسلّم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مقاليد الحكم في السعودية إلى تعزيز الأنشطة

المرأة في السعودية

النسائية في المجال العام وظهرت أصوات نسائية عديدة تطالب بحقوقها على المستويين الرسمي وغير الرسمي. لكن ما هو جدير بالاهتمام أن هؤلاء النساء لا يطالبن بأن تصبح النساء كما هنَّ في الغرب، رغم أن شيئاً من نمط الحياة الغربية يمكن أن تلحظها في الكثير من مناحي الحياة في المملكة، مثل: مشاهدة القنوات التي تعود ملكيتها إلى دول أوروبية أو إلى الولايات المتحدة. وكما أن هناك أكثر من ٢,٥ مليون شخص لديهم إمكانية الدخول إلى شبكة الإنترنت، وهذا يعني أن واحداً من كل عشرة أشخاص في المملكة متاح لهم فرصة الدخول إلى الشبكة. ومعظم الأطفال في المملكة يقضون ساعتين - على الأقل - في اليوم إما في مشاهدة التلفزيون أو في استخدام الكمبيوتر. والعديد من الشركات الأمريكية تعمل في المملكة، فلن تمر بشارع إلا وتشاهد لافتات: ماكدونالدز McDonalds، وكي إف سي KFC، وستار باكس Star Bucks. لكن معظم السعوديين ضد «التغريب» فيما يخص قضية المرأة، فبدلاً من مطالبتهم بالمساواة بين المرأة والرجل فإن معظم السعوديين يؤكدون على الفوارق بين الجنسين، وهم يعارضون الحرية على النهج الغربي.

وحتى بعض أولئك الذين تلقوا تعليمهم في الغرب والذين يُطلق عليهم (ليبراليون) يعارضون الاختلاط بين الجنسين، وهم أكثر اهتماماً بنشر الوعي المتعلق بحقوق المرأة كما نصت عليها الشريعة الإسلامية والثقافة والتقاليد السعودية.

وقيادة السيارة مثال جيد لفهم اقتناع السعوديين بالفروقات بين الجنسين، فالسعودية بلد مزدحم بالحركة، ليس لعدم وجود شبكة كافية من النقل العام و لكن أيضاً لعدم وجود ممرات كافية للمشاة. بيد أن هناك إجماعاً بين النساء السعوديات على أن قيادة السيارة ليست هي الأولوية بالنسبة لقضاياهن. وبينما تشعر بعض السعوديات بالفخر و أنهن يُعاملن كأميرات بوجود السائق الخاص، إلا أن بعضهن يخشى من مضايقة صغار السن لهن في شوارع المدينة. وينبغي التنويه هنا إلى أن من يؤيد قيادة المرأة للسيارة هم أقلية في المجتمع السعودي. وقيادة السيارة في المملكة من الأعمال البسيطة الهامشية التي يمارسها العمال الأجانب غير المهرة، وربما لهذا السبب لا تُعدُّ قيادة المرأة للسيارة في المملكة نوعاً من تمكين المرأة من حقوقها، فقيادة السيارة ليست طريقاً للتحرر. وهكذا فإن

المرأة في السعودية

معظم السعوديات اللاتي تلقين تعليمهن في الغرب يعتقدن أن قيادة السيارة تأتي في أدنى سلم أولوياتهن، ولا يعود هذا إلى أنهن قادرات على إحضار سائق براتب ضئيل، لكن لأنه إستراتيجية لهن. فقد أشارت إحدى سيدات الأعمال إلى أن إحدى صديقاتها الأمريكيات تضجر من قيامها بتوصيل أطفالها يومياً إلى المدرسة في الولايات المتحدة. وسيدة أخرى - وهي من المطالبات دوماً بحقوق المرأة - قالت لي: إنها لا تودُّ أن تكون مجرد سائق. وأضافت أنها بدون قيادة السيارة تستطيع أن تخصص المزيد من الوقت لها ولأسرتها. ورغم أن هذا يبدو غريباً إلا أن هناك منطقتاً فيما ذهبت إليه هؤلاء السيدات.

والآراء حول المَحْرَم - بغض النظر عن تسميته - منقسمة إلى ثلاثة أنواع: معارض ومؤيد ومحايد. فالمعارضات معظمهن ممن تلقين تعليمهن في الغرب، اللاتي يؤمنن بحرية المرأة في التنقل، يعارضن وجود المحرم؛ لأنه يمنع المرأة من قيامها بكل شؤونها بنفسها. ولكن هناك من يدافع عن وجود المحرم، وبينهن ليبراليات، ويعتبرن المحرم يمثل دعماً للمرأة في تحركاتها وليس عائقاً أمامها. ومن ناحية عامة

فإن مثل هذه المرأة تلقى دعماً كافياً من رجال العائلة ولذا فهي تنظر إلى وجود المحرم بوصفه نوعاً من هذا الدعم وليس عائقاً أمامها.

وهذه الآراء توضح العلاقة بين الجنسين في المجتمع السعودي وكيف أن هذه الآراء والتوجهات متغلغلة في هذا المجتمع. ولعل مواقف المرأة السعودية تجاه قضايا مثل المحرم وقيادة السيارة تعكس العلاقة بين استقلالية المرأة ومسؤولية الرجل، فالنساء يحظين بمسؤوليات قليلة وهن في منأى عن الأعباء والمشاكل.

خاتمة :

الثقافة شيء نسبي، وهناك أمور مشتركة بين الثقافات المختلفة، لكن ذلك يحمل بين طياته ما يجعلنا نقرُّ بأهمية تجاوز المفاهيم الضيقة وتفهم تعدد الأنظمة القيمة الخاصة بكل ثقافة.

ومن وجهة نظرٍ مقارنة فإن المرأة السعودية واليابانية بينهما أمور مشتركة، والمفهوم الغربي لحقوق المرأة لا يمثّل بالضرورة

المرأة في السعودية

مسألة مهمة بالنسبة للمرأة السعودية أو المرأة اليابانية. ورغم أن ما ذهبُ إليه هنا لا يمثل تحليلاً شاملاً حول وضع المرأة في السعودية واليابان إلا أن هناك ميلاً مشتركاً إلى أن المرأة في السعودية واليابان لا تسعى بالضرورة إلى تبني النموذج الغربي في تمكين المرأة من حقوقها، وهذا لا يعني أن كلاً من المرأة السعودية واليابانية قد توقفتا عن المطالبة بتحسين أوضاعهن، بل في المقابل هن يسعين نحو إستراتيجية بديلة تنسجم مع مجتمعاتهن.



قراءة في الواقع الاقتصادي للمرأة السعودية كارولين مونتاج



مقدمة:

حققت المرأة السعودية خلال الأعوام العشرين الماضية إنجازات ملحوظة، واستمرت تدافع عن حقوقها وتطالب بها. فالمرأة السعودية ذكية ومليئة بالحيوية، وفوق ذلك فهي مسلمة تلقّت تعليماً جيداً مكّنها من أن تقوم بخدمة وطنها ودينها وأسررتها. المرأة السعودية لا تحتاج إلى جهة أجنبية لكي تكتب عنها، فربما يرى الأجنبي أن الكتابة عن المرأة السعودية مسألة لا تستحق الاهتمام، فالأقلام الأجنبية ببساطة يمكن أن تسرد إنجازاتها هي وموقعها هي في العالم، ومن ثم لا تؤمن بأن المرأة السعودية امرأة قوية ومتعلمة وتتقود إصلاحاً أعلنته الدولة التي تسعى لحشد جميع المهارات الموجودة والاستفادة من جميع الخبرات المتوفرة من أجل المنافسة بوصفها دولة تسير في طريق النمو الصناعي.

علّق بيل جيتس Bill Gates رئيس شركة مايكروسوفت

المرأة في السعودية

في منتدى دافوس الاقتصادي ٢٠٠٧م على كلمة أقيمت خلال منتدى جدة الاقتصادي عام ٢٠٠٥م، جاء فيها: «إذا لم تقوموا بالاستفادة من نصف قدرات المجتمع فإنه لن يكون بوسعكم الاقتراب من أكبر عشر اقتصاديات منافسة في العالم بحلول عام ٢٠١٠م». هذه هي التوجهات الحيوية نحو الإصلاح، فالحكومة السعودية تسعى نحو النمو الاقتصادي المتوافق مع أجندة المرأة السعودية التي تتشد الإصلاح.

يحتاج المراقبون الأجانب أن يدركوا أن حوالي ٧٠٪ من السعوديين هم من المحافظين، وأن هذه الأثرية تشمل نساء معظمهن من المتعلمات. ففي مؤتمر عُقد في الرياض في يونيو ٢٠٠٦م ومثل الغالبية المحافظة؛ رأت النساء المشاركات أنه من الإثم أن يختلط الرجال والنساء، وأن المملكة العربية السعودية هي دولة إسلامية ومثالية، وأن المرأة السعودية لا تريد القيم الغربية المستوردة التي تفسد ذلك.

السعودية عاقدة العزم على جعل المرأة في صلب الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية؛ ففي مارس عام ٢٠٠٧م عقد ملتقى في جدة بعنوان: (واقع مشاركة المرأة في التنمية الوطنية) في مركز خديجة بنت خويلد لسيدات الأعمال في الغرفة التجارية

الصناعية في مدينة جدة؛ دعمته صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبد الله بن عبد العزيز، أيدت فيه المشاركات ضرورة تمكين المرأة وتشجيعها، وحذرن من أن الدولة لن تتطور وتنمو دون الاستفادة من جميع إمكانات وطاقات كل السعوديين. ومن بين الإحصائيات التي ذُكرت في المؤتمر أن ١٢١,٠٠٠ سعودية يُهين دراستهن الثانوية كل عام، وأن ٤٤,٠٠٠ يتخرجن من الجامعات، وأن النساء يستثمرن ٤٢ بليون ريال في السوق السعودية، وأن مدخراتهن في المصارف تربو على ١٠٠ بليون ريال. ودعا المؤتمر النساء أن يساهمن في المجتمع بوصفهن سيدات أعمال ومتخذات قرار ومتعلمات يتمتعن بالاحترام.

لعل مثل هذه الآراء لم تكن مستغربة من الأميرة عادلة التي قام والدها الملك عبد الله في عام ٢٠٠٥م - عندما كان ولياً للعهد - بوضع خطة من تسع نقاط لتطوير المرأة السعودية والنهوض بها. فالنساء يتفوقن على الرجال في الآداب والعلوم، ويسهمن في الناتج المحلي الإجمالي من خلال إيداعاتهن المصرفية، لكنهن لا يسهمن إلا بالقليل من خلال العمل، فبعض التقديرات تشير إلى أن ما بين ٥-١٠٪ من خريجات الجامعات يوظفن. وحقيقة القول أن مستوى الاستثمارات العالية ودور النساء بوصفهن شريكاً غير فعال في الأعمال تمثل قناعاً للبطالة.

نماذج وأصوات:

تفعيل دور المرأة يشمل أكثر من توفير فرص عمل لها، إنه يشمل احترام الذات والثقة بالنفس والقبول الاجتماعي للمرأة كونها فرداً من المجتمع. والمرأة ما تزال بحاجة إلى الشعور بالثقة ويأتي ذلك بعدة أشكال: فالنساء اللاتي يأتين من بعض مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمشاركة في مناسبات في المملكة يسهمن في تفعيل دور المرأة. وفي مؤتمر أقيم في جدة مؤخراً طالبت الأستاذة سعاد الحكيم من كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية - ألا تقف التفسيرات الخاطئة للشريعة في سبيل أن تحتل المرأة المسلمة دورها المناط بها في العالم. ونوّعت الدكتورة فريدة بناني - من كلية الحقوق في المغرب بالحاجة إلى التفريق بين التقاليد والشريعة وأن على المرأة أن تطالب بحقوقها التي منحها الله إياها.

من الإصدارات الأخيرة التي تتحدث عن تفعيل دور المرأة السعودية كتاب بعنوان (المرأة السعودية تتكلم)، وهو كتاب ألفته منى المنجد وطبع في لبنان عام ٢٠٠٦م، وهي عضو عامل في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ومن ضمن الشخصيات النسائية التي حاورتها في كتابها: الجوهرة العنقري،

والأميرة الراحلة عفت، والأميرة نورة بنت محمد آل سعود، ونورة آل الشيخ، ومها الجفالي، والدكتورة منيرة بنت عبد الرحمن، وهدى الخطيب وغيرهن كثير. إنهن أنموذج في مجالات عديدة؛ فمنهن متخصصات في أمراض القلب، والعلاج بالأشعة، والأعمال، والتلوين، وتصميم الديكور، والعمل التطوعي، ومنظمات المجتمع المدني، وعلم الاجتماع، وعلم الإنسان، وطب الأسرة، والصحافة، والإدارة، والتربية والشؤون الاجتماعية وغيرها.

وغالبية السيدات اللاتي ذكرتهن منى المنجد في كتابها ينحدرن من خلفيات عائلية ملكية أو ذات مكانة اجتماعية مرموقة. فليس غريباً أن تقود هؤلاء النسوة ثورة في المجتمع بحكم انحدارهن من هذه الخلفيات الاجتماعية؛ فجميعهن غنيات ومعظمهن تلقين تعليمهن خارج المملكة ولديهن وعي عميق بمشاكل المرأة و اختلاف التصور بين الغرب العثماني والثقافة السعودية، وهن كذلك مهتمات بالآ تقلد المرأة السعودية الغرب، بل تقوم بتطوير مجتمعهما وفقاً لتعاليم الدين الإسلامي.

وبسؤال هؤلاء النسوة عن نصيحتهن للنساء الأخريات في مجتمعهن، قالت الجوهرة العنقري إن نصيحتي تتلخص في: «تعلم الإسلام والحصول على تعليم جيد، والصدق مع النفس،

المرأة في السعودية

ومساعدة الآخرين، والاستقلالية، والثقة في النفس، واحترام الجميع، وإيصال رسالة إلى المرأة الغربية تتضمن أن المرأة السعودية تمتلك ثقافة ثرة وتاريخاً غنياً». وقالت الأميرة نورة بنت محمد بن سعود بن عبدالعزيز: «يجب أن تعمل المرأة السعودية من أجل مجتمع صحي وأن تبني جيلاً معافى للقرن الحادي والعشرين. إن طريقنا إلى التطور الاجتماعي ما يزال طويلاً». أما مها الجفالي فقالت: «ضعي هدفاً في حياتك وحاولي الوصول إليه». أما الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز فقالت: «ينبغي أن تكون أولوية كل سيدة سعودية هي خدمة وطنها».

وفي مؤتمر جدة الذي عقد في مارس ٢٠٠٧م دعت لبنى العليان - الرئيس التنفيذي للعليان للخدمات المالية، وعضو مجلس إدارة البنك السعودي الهولندي، والتي صنفتها مجلة فوربس Forbes في المرتبة ٩٧ ضمن سيدات الأعمال في العالم - دعت إلى أفعال وليس أقوالاً فيما يخص قضايا المرأة، وأشارت إلى أنه حان الوقت للبدء في العمل لتعليم وتدريب أخواتنا السعوديات بينما نحافظ على هويتنا الإسلامية.

وتدعو سمر فطاني النساء السعوديات إلى فهم الشريعة

الإسلامية؛ فمساواة الرجل والمرأة وحق كل منهما أمور نصت عليها الشريعة. ومفهوم الإسلام لهذه الأمور يتعارض مع ما كان سائداً خلال الجاهلية. فقد أعطى الإسلام المرأة الكثير من الحقوق التي كانت محرومة منها قبل الإسلام. فكل من الرجل والمرأة له حقوق وعليهم واجبات روحية وإنسانية. وقالت منى المنجد: «لقد ساوى القرآن بين المرأة والرجل من خلال منحه المرأة حقوقاً مساوية لتلك التي منحها للرجل (وليس بالضرورة أن تكون متطابقة)، سواء كانت هذه الحقوق حقوقاً شخصية أو اجتماعية أو سياسية». فالتعليم حق مكفول للجنسين، والمرأة لها استقلال اقتصادي، والنكاح عقد مدني حسب المفهوم الديني، فلا القوانين ولا الشريعة الإسلامية تمنع المرأة من الانعتاق، بل هي التقاليد.

وفي ملتقى جدة الذي أشرنا إليه آنفاً أشارت سعاد الحكيم إلى أن الإسلام ليس السبب في تخلف المرأة، وأنه لا يقف بينها وبين أداء دور عالمي، فالنساء شقائق الرجال، والمرأة المسلمة على وجه الخصوص هي شريكة الرجل في كل شيء، فعلى سبيل المثال: كان الرسول ﷺ يستشير زوجاته بالأمور التي تهم المجتمع الجديد، واستمر صحابته رضي الله عنهم من بعده يستشيرون السيدة عائشة زوجته رضي الله عنها في الأمور الدينية والاجتماعية.

برامج الإصلاح:

برنامج الملك عبد الله للإصلاح وضع المرأة بصورة رسمية في مركز عملية الإصلاح. فحقوق المرأة يُنظر إليها على أنها محور أساس في عملية الإصلاح بكاملها. وإن ارتفاع عدد الخريجات كان أحد الأسباب التي طرحت دمج المرأة في الاقتصاد وفتح فرص عمل للمرأة في القطاع الخاص.

والسبب الآخر وراء ذلك هو ارتفاع ودائع وموجودات السيدات. فالدولة تخطط لمساعدة المرأة من العمل في المجالات كافة. لقد قامت الدولة بتوجيه الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات بإيجاد وظائف وإنشاء أقسام وإدارات نسائية، وطلبت من الغرف التجارية ضمان توفير التدريب الملائم وتأمين الوظائف للنساء في القطاع الخاص، علاوة على تخصيص قطعة أرض لإقامة منطقة صناعية نسائية.

وفي مجال حيوي آخر أُجريت انتخابات في الغرفة التجارية الصناعية في جدة حيث فازت كل من لمى السليمان ونشوى طاهر بعضوية مجلس الغرفة. وفي المنطقة الشرقية خاضت نساء أخريات انتخابات مجلس الغرفة التجارية الصناعية لكن لم تفز أي منهن. ولم يُسمح للنساء بالترشح أو التصويت

في الانتخابات البلدية التي أجريت عام ٢٠٠٥م. لكن المرأة السعودية متفائلة كما أكدت إحدى سيدات الأعمال بقولها: «إن الفرص المتساوية وتمكين المرأة من القيام بدورها أمران سيحدثان وليس هناك بدٌّ منهما. إننا مثل أي مجتمع آخر ومثلنا مثل أي نساء عليهن الكفاح من أجل التغيير. وهذا التغيير سيكون - بلا شك - بسبب الحاجة الاقتصادية». وهناك إجماع بين سيدات الأعمال أن هذا التغيير سيكون تدريجياً، بالرغم من أن الضروريات المتعلقة بالسكان ربما تسرع من الإصلاحات التي تقوم بها الدولة.

المرأة في المجال التطوعي:

أما مجال التطوع فقد ظل من المجالات المهمة لبروز المرأة السعودية، وساعد هذا المجال المرأة السعودية في الظهور في الكثير من المناسبات. وتتميز منظمات المجتمع المدني النسائية بحسن إدارتها وتنظيمها واهتمامها بالتنمية المستدامة. وهذه المنظمات تنظم حملات حول العنف الأسري والعنف ضد الأطفال والأمراض الوراثية وغيرها. وإن العمل التطوعي قد عزز من دور المرأة في اتخاذ القرار والقيام بالمسؤولية، تمثل هذا في قيام الجمعيات

المرأة في السعودية

التي ترعاها الدولة، مثل: مركز الحوار الوطني، وجمعية حقوق الإنسان، وجمعية الصحفيين السعوديين. وهناك جمعيات أخرى تأسست في الجامعات، وهي جمعيات مهنية مثل جمعية الإدارة وجمعية الاقتصاد وجمعية الأدب. وتم مؤخراً تأسيس فروع نسائية لهذه الجمعيات المهنية علاوة على إنشاء فروع للجمعيات الخيرية التي كانت موجودة أصلاً. وهناك جمعيات مختلطة تم تأسيسها بصورة مستقلة شريطة أن لا يكون لديها أجندة سياسية مثل مجموعة الصحفيين في جدة.

وخلال الأعوام الثلاثين ونيفاً الماضية ظلت المرأة السعودية شريكة لأعمال أسرتها، تحتفظ بودائع ضخمة في البنوك، وتستثمر في سوق الأسهم، فينبغي عدم التقليل من شأن القوة الاقتصادية لها. فالنساء السعوديات يملكن حوالي ١٠٪ من إجمالي العقارات خاصة في مدن، مثل: الرياض وجدة، وحوالي ٤٠٪ من الشركات العاملة تمتلكها سيدات، ولديهن ما يقارب ٤٥ بليون ريال وودائع في البنوك.



مصادر المعرفة الغربية عن المرأة في السعودية: رؤية شخصية مقارنة

تانيا هوسو



الاختيار المستقل:

تقول الأسطورة الغربية المنمطة: إن النساء السعوديات مضطهدات وسلبيات ويخضعن للهيمنة الذكورية. وبعد انتقالي إلى الرياض باختياري وعيشي حياة المرأة السعودية دُهِشت أشد الدهشة إذ كيف استمر هذا المفهوم الغربي الموحد و غير الدقيق عن هذه المرأة.

وكوني امرأة إنجليزية وُلدت وترعرعت في لندن في حقبة الستينيات من القرن الميلادي الماضي وهي حقبة مفعمة بالكثير من التغيرات، والتحقّت بالكلية في السبعينيات حيث كانت موسيقى الروك أند رول Rock and Roll في أوج زخمها، فقد اخترت أن تكون المملكة موطني. لم أنتقل إلى الرياض لأنني اكتشفت فجأة أن نمط الحياة الفاسد في معظم العالم الغربي قد ملأ عليّ واقعي ولذا فكرت في حياة عكس تلك، و لم أنتقل إلى المملكة العربية السعودية لأنني اعتنقت الإسلام. أيضاً لم

المرأة في السعودية

أتِ إلى هنا لأنني مثل معظم العمالة الوافدة قد عرفت أن هناك دخلاً كبيراً يمكنني أن أحصل عليه ومن ثم أعود أدراجي. أعيش هنا حياة عادية فالواقع أنني لا أسكن في مجمع سكني للأجانب وليس لديّ إلا القليل من الأصدقاء غير السعوديين وأسكن في شقة في وسط الرياض.

وربما لكل الذين عرفتهم في أمريكا وأوروبا فإن قراري هذا كان بمثابة الصدمة، فمن المؤكد بالنسبة لهم أنني قد تعرضت لنوع من غسيل الدماغ، أو تلقيت رشوة، أو أن العائلة المالكة دفعت لي الأموال. وإذا كان أيّاً من هذه التوقعات صحيحة فقد تصلح موضوعاً هائلاً لكتاب، لكن كل ذلك لا حقيقة له، فقد كان المهم بالنسبة لي روح النزاهة والصدق والحفاوة والكرم والخير، وكل هذه موجودة في السعودية أكثر من أي مكان كنت فيه في هذا العالم. وببساطة إنني وجدت موطناً ووجدت سلاماً.

عندما وصلت إلى المملكة لحضور أحد المؤتمرات في جدة وجدت نفسي بكل بساطة أقع في حب واقع هذا البلد. المشكلة التي كانت تكمن هنا أن هذا الواقع متوارٍ ويبرز على السطح عالم ظاهر يراه الغربيون. فالذي يحدث أن هؤلاء الغربيين

الذين تتم دعوتهم إلى زيارة المملكة يُغمرون بالكرم وحسن الضيافة ويزورون المعالم الرئيسية ومن ثم يعودون لبلدانهم بعد عدة أيام على أمل أن يكتشفوا الجانب الإيجابي في المملكة. مثل هذه الأساليب نادراً ما تُؤتي أكلها. ولا أخفي اندهاشي للمبالغ الطائلة التي أنفقت في مثل هذه الزيارات عاماً بعد عام و عقداً بعد عقد دونما فائدة. فهؤلاء الزوار يعودود ولا همّ لهم سوى سرد الحكايات عما رأوه: نساء ملتحفات بالسواد، ورجال في ثياب بيض، وفصل بين النساء والرجال في المطاعم، ومنع النساء من قيادة السيارات. وكل المبالغ التي أنفقت على زيارة مثل هذه الوفود لم تثمر إلا قليلاً، إذ ظل هؤلاء الزوار متمسكين بقناعاتهم وآرائهم المسبقة و يرفضون الحياد عنها. وربما يكون قد حان الوقت لكي نتذكر المقولة التي تعرّف الجنون بأنه تكرار الشيء نفسه مرات ومرات على أمل الحصول على نتائج مختلفة. و أرى أنه حتى الوافدين الذين عاشوا في المملكة لعقود من الزمن وأحبوها يتحملون جزءاً كبيراً من مسؤولية الأخطاء حول النظرة إلى المملكة، فهم لا يقومون بالكتابة لوسائل الإعلام الغربية موضحين الأسباب التي جعلتهم يعيشون هنا. إذ أن هذا يعدّ من أنجح الإجراءات المضادة والفعّالة في وجه الهجمات

المليئة بالكراهية من جانب الصحافة الغربية. وعندما زرت المملكة أول مرة شاهدت بدلاً من ذلك كله ثقافة ضاربة الأعماق في التاريخ وكرماً وحفاوة واعتزاز ونزعة تتسم بالتقوى وحب الخير. في زيارتي الأولى والتي استمرت خمسة أسابيع لم أسكن في فندق وأستمع بالخدمة تأتيني في غرفتي ولكنني فضّلتُ أن أعيش مع أسر سعودية من الطبقة الوسطى واستمتعت بعاداتهم وتقاليدهم. لقد كنت في غاية السرور أن أتناول طعامي على الطريقة السعودية وأنا جالسة على الأرض دون أن أكون تحت أي ضغوط، بل كنت أستمع بمراقبة هذه الأسر والتحدث معها وظللت أتعلم المزيد كلما طرحت المزيد من الأسئلة.

لكن وخلال طيلة وقت حديثي ظل هناك سؤال واحد لم أجد له إجابة: ما الذي يجعلكم فخورين بأنكم سعوديون؟ كانت الإجابة المعتادة عن السؤال هي «لأننا مسلمون» أو «لأننا عرب» وكذلك «لأن بلدنا بلد الحرمين الشريفين». وقد ظل السعوديون لسنوات يعتذرون عن العنف الذي حدث وكأنهم جميعاً مسؤولون عما قام به خمسة عشر شخصاً لقوا حتفهم وشخص آخر مطلوب. وظل السعوديون لسنوات أيضاً يعترفون ببطء وتيرة الإصلاح

والتغيير، ولاحظت مراراً وتكراراً مظاهر الإحباط و التشاؤم تصرف أنظار السعوديين عن رؤية ما يحدث: التغيير المحسوس والنمو العمراني والمؤسسات الجديدة وجهود الإصلاح. وهذا كله يمكن التفاخر به، ولكن أدب السعوديين الجَمَّ جعل الغرب يستخف بهم ويصف المملكة بأنها مهددة لـ «الديمقراطية» و«العالم الحر».

خطاب مفتوح للسعوديين:

بعد عودتي إلى الغرب كتبتُ مقالاً عنوانه: «خطاب مفتوح للسعوديين»، نُشر في صحيفة عرب نيوز Arab News وصحيفة الرياض. تلقيت كمية ضخمة من الرسائل من سعوديين رجالاً ونساءً يثنون على كسفي هذه الحقيقة التي كانت مُغيّبة. لقد كانت الرسائل من جميع الفئات - عمالاً وافدين وأمرأء - وجميعهم أقرّوا: «لا نتحدث عن أنفسنا: لماذا نحن كتومين». لقد شعرت أنه قد حان الوقت بالنسبة للسعوديين ليفخروا بما تقوم به المملكة عن طريق العمل وليس الشعور فقط.

وقد آن الأوان للسعوديين أيضاً لكي يشرحوا للعالم مدى

المرأة في السعودية

احترامهم للمرأة وكيف أن الأسرة لها الأولوية. وهذا ليس من صميم العادات الاجتماعية «القبلية»، ولكنه من نصوص القرآن الكريم. وإذا كان هناك رجال لهم أكثر من زوجة فهم قلة، فعلى سبيل المثال: هناك ٦ أشخاص من كل ١٠٠٠ من المسلمين مَنْ لهم زوجتان أو أكثر، وهو أمر مسموح به فقط بشرط العدل بين الزوجات، وقليل من يقدر على ذلك. لقد حان الوقت للدفاع علناً عن الأسرة قبل كل شيء. لاحظوا انحطاط قيم الأسرة في الغرب حيث فاق عدد الأسر التي فيها أب أو أم فقط عدد الأسرة التقليدية المكونة من أب و أم، وارتفعت معدلات الطلاق بصورة جنونية، وأصبح الأطفال متجولين من ولاية إلى أخرى، ولا يكادون يستقرون في منطقة بعينها، الأمر الذي يفقدهم أي جذور. وهذا كله ينبئ بمستقبل اقتصادي مظلم بالنسبة للدولة العظمى الوحيدة في العالم والتي ما زالت تزعم أنها دولة الرفاهية وتسخر من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لأوروبا التي وضعت أولويات لمواطنيها منذ زمن بعيد دون اعتراض منهم على ذلك. إنها دولة الرفاهية نظراً إلى أنه وبكل بساطة النساء فيها لا يُحظين برعاية من أسرهن عندما يقمن بتنشئة أطفالهن بل يُتركن لمواجهة مصيرهن بأنفسهن في مجتمع يمنح

فرصاً قليلة للنساء اللاتي يأخذن إجازات لرعاية أطفالهن، إذ إن العائدات منهن إلى الوظيفة يحصلن على ٦ دولارات (٢٢ ريالاً) فقط في الساعة وتخفض الرواتب بنسبة ٣٥٪ لصالح الضرائب الفيدرالية والضمان الاجتماعي والتقاعد، وهي أمور لن تحصل عليها هؤلاء النساء. فمتوسط دخل الأسرة في الولايات المتحدة هو ٣٧,٥٠٠ دولار في السنة. وإذا ما وضعنا في الحسبان النفقات المنزلية السنوية لوجدنا أن هؤلاء النساء والأطفال يعيشون على مستوى خط الفقر. وهذه الفئة تقع ضحية للبيروقراطية، فهي لا تكسب ما يكفي لسد رمق أسرتها، ناهيك عن التأهل للحصول على المساعدات الحكومية وأنواع الأغذية والضمان الصحي.

الأمن المقارن:

من الضروري للسعوديين التحدث عن حقيقة الأمن في بلادهم وخلوها من الجريمة عكس ما يُروَّج له. فكيف تقوم دولة مثل الولايات المتحدة - التي تحتل قائمة دول العالم من حيث القتل والاغتصاب والعنف بين الزوجين - باتهام المملكة العربية السعودية بمثل هذه الجرائم؟ ومن ناحية إحصائية

المرأة في السعودية

فإن المملكة تُعدُّ من أقل الدول من حيث معدلات الجريمة حسب الفرد وكذلك أعمال الاغتصاب والسرقات.

وماذا تعني مزاعم الولايات المتحدة حول المملكة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في الوقت الذي بلغت فيه حالات اختطاف الأطفال في أمريكا في كل مكان حتى لم تعد تستحق أن تدرج ضمن الأخبار الصحفية؟ ومغتصبو الأطفال يتجولون بكل حرية في كل مكان، وحتى عندما تم تصوير أحد الحاخامات عن طريق الفيديو وهو يحاول ممارسة الجنس مع أحد الصبية؛ أسقطت القضية ولم يتعرض لأية عقوبات قانونية. ويُستخدم الأطفال الصغار لإشباع الشهوات الجنسية لمختطفهم وغالباً ما يتعرضون للقتل بطرق بشعة إرضاء لنفوس خاطفيهم المريضة. ومعلوم تمام العلم أن الذين يقومون بمثل هذه الجرائم في المجتمع الأمريكي ليسوا عرباً أو مسلمين أو من ذوي البشرة السوداء أو الصفراء، إنهم من البيض الذكور الذين يمكن أن تلتقي بهم في أي مكان. فمن أين جاء هذا المرض الذي أصاب عقول هؤلاء الرجال؟ هذا بالطبع غير موجود عند الرجال السعوديين.

الإساءة الغربية للمرأة السعودية :

دعونا الآن نتناول الصورة النمطية عن الإساءة للمرأة بواسطة الأزواج في السعودية (وهو أمر محظور في الإسلام). فعندما ظهرت مقدمة البرامج رانيا الباز علناً لتتحدث عن الضرب الذي تعرضت له من قبل زوجها، تفاقم الرعب في الغرب من تصرفات السعوديين حيال زوجاتهم وذلك من خلال برنامج أوبرا وينفيري Oprah Winfrey الذي أشاد بشجاعة رانيا الباز. ورغم أن قصتها كانت مليئة بالمأساة ومن الأهمية مناقشتها بصورة مفتوحة، لكن يبقى أن نشير إلى أن ثلث النساء الأمريكيات (٣١٪) يتعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي من قبل أزواجهن أو أصدقائهن في مرحلة ما من حياتهن، وأن حوالي ١٠٪ من طالبات المدارس في أمريكا يُجبرن على ممارسة الجنس من غير إرادتهن، وأن ثلاث نساء يُقتلن كل يوم في أمريكا بواسطة من يشاركنهن السكن. وتُعدّ الهند من أكثر بلدان العالم من ناحية معدل العنف بين الأزواج إذ إن أكثر من ٤٠٪ من النساء يشتكين من العنف الأسري. وحرقت النساء وهن أحياء في الهند ما زال ممارسة شائعة، ولكن تراجع حالات القتل بسبب المهور إلى ٦٠٠ حالة في عام ٢٠٠٣م. وعملية

المرأة في السعودية

إجهاض الأجنة الإناث هي أيضاً ممارسة شائعة في الهند. وما تزال الصين تطبق التنظيم الأسري الإجباري؛ طفل واحد لكل أسرة، الأمر الذي أدى إلى ازدياد حالات قتل الأطفال الرُّضّع الذين يُلقى بهم في الشوارع. وممارسة قطع الأعضاء التناسلية للإناث ما تزال مسألة متفشية في إفريقيا رغم الجهود التوعوية التي تقوم بها مجموعات حقوق الإنسان. ومع هذا فإن الولايات المتحدة توجه عُشر جهودها لإدانة هذه الممارسات البربرية المطبقة في هذه الدول مقارنة بالإدانات التي توجهها إلى المملكة العربية السعودية. تُرى لو كانت السعودية تُصدّر البطاطس بدلاً من البترول فهل كانت ستكون محصنة ضد ما تتعرض له؟

وإذا كانت الديمقراطية تشمل تصديراً لصناعة الصور الخليعة بشكل واسع على نطاق العالم؛ فهل هناك من يأخذ على محمل الجدّ ما يقوله المسؤولون الحكوميون في الولايات المتحدة؟ فالفساد جزء لا يتجزأ من السياسة الأمريكية، في مجالات اجتماعية واقتصادية مختلفة وثاني أكبر مجموعة ضغط في مقر الكونغرس الأمريكي في واشنطن هي لجنة العلاقات العامة الأمريكية الصهيونية التي تُعرف اختصاراً بـ «أبياك» AIPAC، ولذا فلا حاجة بعد هذا للسؤال عن السياسة

الخارجية المنحازة فيما يخص منطقة الشرق الأوسط. وفي الوقت الذي يعتذر فيه السعوديون عن بطء وتيرة التقدم في الشؤون المتعلقة بالإصلاح، ينبغي أن نتذكر أن الولايات المتحدة قد مكثت أكثر من مائتي عام و بالتحديد حتى عام ١٩٢٠م حتى منحت المرأة حق التصويت. فلماذا إذن يجب أن تكون وتيرة التغيير مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأمريكا القرن الحادي والعشرين؟ فحتى الحرب العالمية الأولى كانت النساء يُغطين أذرعهن وأرجلهن ويرفعن أطراف ثيابهن تعبيراً عن الانتصار بعد تلك الحرب الشنيعة. وفي بريطانيا التي كانت تعيش العصر الفيكتوري في القرن التاسع عشر، كان البيانو يُغطى بقماش من القטיפه الثقيلة إذ كانت أرجل تلك الآلة تُعدّ من المثيرة للشبق الجنسي عند الرجال وخاصة في الجلسات المختلطة. وبدلاً من ذلك كان الرجال يذهبون إلى أندية التدخين المخصصة للرجال فقط أو المقاهي التي يُمنع دخول النساء إليها. وكانت النساء في مختلف بقاع العالم يرتدين أغطية الرأس واستمرت الحال هكذا إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى تحررت النساء من ارتداء الأحزمة المحيطة بالجسم والمناديل التي تستخدم لغطاء الرأس أو الرقبة. أما أغطية الرأس على وجه التحديد فقد

المرأة في السعودية

انتُزعت عندما عملت النساء في المصانع أثناء سير الحرب. وعلى هذا فإنه خلال الخمسين عاماً الماضية فقط حدثت في الغرب ثورة في الأزياء واللباس، ولذا فإن السعودية لم تطلب من الأمريكيين التخلص من ارتداء الأزياء العارية والتحول إلى ارتداء العباءة بدلاً من ذلك.

والراهبات والقساوسة والحاخامات جميعهم يغطون رؤوسهم، والنساء المتدينات من اليهود يرتدين أغطية للرأس، والكاثوليك يغطون رؤوسهم في الكنيسة، ولكن النساء السعوديات وحدهن اللاتي «يُضطهدن» لارتدائهن الحجاب؟ وقد حدث في المنطقة الشرقية أن طلبت إحدى المستشفيات السعودية من متقدمة إلى وظيفة أن تخلع نقابها أو يُرفض طلب توظيفها، عندها ثارت ثائرة النساء على هذا السلوك واحتججن على الهجوم على زيهن المفضل. إن العباءة لباس مريح وعملي ويجب أن تظل خيار النساء السعوديات بدلاً من أن تكون مثار سخيرية من الصحافة الغربية التي تجهل معنى ذلك بالنسبة للسعوديات.

المرأة الأمريكية تستلم ٧٥٪ من الأجر الذي يستلمه الرجل. وهنا نذكر أن زوجة النبي محمد ﷺ الأولى خديجة -

رضي الله عنها - كانت ربة عمل وسيدة أعمال قوية وناجحة. وزوجته الأخرى عائشة - رضي الله عنها - حاربت بجانب الرجال قبل أكثر من ١٤٠٠ عام. واليوم حصلت المرأة السعودية على أعلى مستويات من التعليم، وتدير الشركات، بل وحصل بعضهن على تدريب ليصبحن حارسات أمن. وتتولى النساء إدارات في المستشفيات والجامعات، وتدير مؤسسات هندسية، وتكتب آراء قوية وجريئة في الصحف السعودية.

الإسلام الذي كرم المرأة:

وعلى عكس رؤية الغرب فإن الإسلام يعدُّ الزوجة التي تقرر في دارها وترعى شؤون بيتها وأطفالها امرأةً عاملةً وتحظى بالاحترام. وقد حدث فقط منذ الثورة الصناعية تغيير في حقوق الإرث بالنسبة للمرأة في أوروبا، إذ قبلها كانت المرأة تُعدُّ مواطنة من الدرجة الثانية وليس لديها أي حقوق، وتُترك تحت رحمة الوريث الذكر الأكبر سنًا والذي يقرر بعد وفاة الأب ما إذا كانت الأم والبنات سيبقين تحت سقف يظللهن أو

المرأة في السعودية

لا. أما في الإسلام فقد أعطيت المرأة حقوقاً كاملة في الميراث منذ أكثر من ١٤٠٠ سنة.

والإسلام يرفض العنصرية ويشجبها، بينما استمرت العنصرية تسيطر على المجتمع الأمريكي حتى عام ١٩٦٣م حين اضطر البيض إلى إعطاء السود حقوقهم المدنية بعد أعمال شغب واحتجاجات كبيرة، فزال الفصل العنصري وتمتعوا بالحرية، على الأقل من الناحية القانونية. لكن ما يزال التحيز متفشياً، وما يزال اختلاط المجموعات العرقية محدوداً. قم بزيارة أي مركز تجاري وسترى أن مجموعات المراهقين السود منعزلة عن البيض الذين بدورهم منعزلين عن الهسبانيين. ورغم التكتّم والإنكار المضروبين على وجود العنصرية إلا أن الواقع عكس ذلك، إذ إنه يتضح جلياً عند النظر في الأحداث اليومية. ما يؤكد عكس ذلك.

قيادة المرأة السعودية للسيارة:

أما قيادة المرأة السعودية للسيارة والتي تمثل كل أشكال الإدانة للمملكة من قبل الولايات المتحدة، ولأنني كنت أقضي

ما يقارب الساعتين يومياً أقوم خلالها بإيصال الأطفال إلى المدرسة وإعادتهم بعدها وذلك في أسوأ مدينة في أمريكا من حيث حركة السيارات؛ فقد كانت سعادة لي أن لا يتكرر ذلك في الرياض. وقليل من النساء اللاتي تحدثت معهن أبدين نوعاً من الحماسة للحصول على رخصة قيادة، رغم أن معظم اللاتي تلقين تعليماً في الخارج يحملن رخص قيادة لكنهن راضيات أن يتم أخذهن مباشرة إلى مدخل المركز التجاري أو المنزل بدلاً من قضاء وقت ثمين في البحث عن موقف آمن للسيارة.

وفي الليالي المظلمة فإن المرأة السعودية لا يصيبها القلق والخوف من مهاجمة أحد وهي في طريقها إلى السيارة، بل هي مطمئنة إلى أن سائقها أو أحد أفراد أسرتها أو التاكسي سيكون بانتظارها. والأهم من ذلك كله - أخذاً في الحسبان اهتمام الإسلام بحماية المرأة - فهل يخاطر أي أحد بإلقاء المرأة في الشارع حيث مغامرات الصبية الصغار الذين يمارسون القيادة بسرعات جنونية فاقت كل تصور؟

ولم أكن محصنة من الانتقادات التي ظلت تكيلها لي

المرأة في السعودية

الكثير من النساء في المملكة اللاتي يختلفن معي في هذا الطرح. وقد صحن في قائلات: «ماذا تفعلين بنا؟ هل تريدين إيقاف المسيرة؟ لا تكوني أكثر محافظة».

لقد عشت في ثقافتين تختلفان تماماً عن ثقافة المملكة العربية السعودية: أوروبا المتحررة والمنفتحة وأمريكا «الديمقراطية»، وقد عشت نتائج التغيير السريع والحرية الظاهرة (وهي تعبير ملطّف للحرية الجنسية) وكذلك «المسؤولية الفردية». ونحن البشر مهيوون لكي نتقبل دوماً أن يكون لدينا قائد أو موجه أو مرشد وحام، فيومياً نجاهد أنفسنا حول الصواب والخطأ، ولذا فإن الأحكام و الحريات الفردية لا يمكن أن تعمل بفعالية فالقوانين والقواعد وُضعت لأسباب وجيهة، فمثلاً: عملية تأديب الطفل عملية صعبة ولكنها مسألة فعالة على المدى الطويل. فإذا ما تُرك الطفل للعبث بصورة عشوائية دون نصح فمعنى هذا أننا أخرجنا للمجتمع مخلوقاً غير مرغوب فيه ويمارس كل أشكال العبث في مسيرة حياته، مثلما صارت أمريكا القرن الحادي والعشرين طفلاً خارجاً عن السيطرة.

خاتمة :

أخيراً: لقد شاهدت العديد من نواحي التغيير في المملكة، ولكن السباق للحاق بالغرب سيلحق أضراراً بالقيم المتأصلة من الإسلام و أرض الحرمين الشريفين. فالإصلاح قادم للمملكة ومن الداخل، ولذا فلا يجب أن يتم التعجّل فيه. فعندما سقط جدار برلين انهار الاتحاد السوفييتي وعمّت الفوضى، وعندما فتحت الصين الأبواب للتغير اختارت طريقة بطيئة لتحقيق ذلك ولذا كان النجاح نسبياً حليفاً.

يجب العمل على حل المشكلات، وعلى السعوديين أن يقوموا بذلك بأنفسهم. وبالتأكيد ليس هناك أي قصور فكري في البلد؛ فاللغة الإنجليزية منتشرة، والجيل الجديد ذو دراية واسعة بالكمبيوتر والإنترنت وقادر على تعليم نفسه إذ ما دعت الحاجة إلى ذلك. فالسعوديون من الطبقتين الوسطى والعليا يتحدثون أكثر من لغة، وهو أمر لا ينطبق على من يتحدثون اللغة الإنجليزية بوصفها لغتهم الأم. وإن تسارع وتيرة الإعلام جعلت القليل فقط من السعوديين لا يستطيع اللحاق بركب المعرفة والثقافة.

ومن أجل مواصلة عملي محللة سياسية في الشأن

المرأة في السعودية

السعودي - الأمريكي؛ أدركتُ أنني بحاجة إلى أن أكون في المملكة العربية السعودية وليس خارجها. ولست نادمة أبداً لهذا التغيير الذي حدث في حياتي وتركبي كل حياتي السابقة وأن أبدأ من جديد.

لقد قيل: إنه عندما يُغلق باب فإن نافذة تُفتح. وفي حالي هذه إنني متأكدة أن هناك نافذة قد أغلقت وأبواباً قد فُتحت.



المفاهيم الغربية الخاطئة عن المرأة السعودية

آن موريس



عندما حدثت أيونيس ثومبسون Ionis Thompson صديقاتها عن أن زوجها أندرو قد كُلف بالعمل في المملكة العربية السعودية؛ صدرت منهن زفرات تتمُّ عن الشفقة والرثاء لحالها. وبدلاً من الاحتفاء بهذه المغامرة الجديدة التي ستكون في بلد مختلف وثقافة مختلفة؛ كانت نظرات الشفقة والرثاء هي نصيبها من صديقاتها.

تقول أيونيس في هذا الصدد:

«كان الجميع يشعرون بالأسى والحزن لحالتي».

إن التصور الذي يكمن في أذهان صديقات أيونيس أن حياتها القادمة هي حياة ستتسم بالوحدة خلف الأبواب المغلقة و الحجاب والمنع من القيام بأي نشاط تمارسه المرأة في الغرب كونه حقاً من حقوقها المسلّم بها، مثل العمل وقيادة السيارة والسفر بمفردها والجلوس على الشاطئ وهي ترتدي ملابس السباحة.

المرأة في السعودية

هؤلاء النسوة لديهن صورة نمطية غريبة عما يمكن أن يحدث لصديقتهن في مجتمع يعتقدن أن حقوق النساء فيه وقيامهن بأي عمل مكبل بالتقاليد الإسلامية والهيمنة الذكورية. إن تصور هؤلاء النسوة في الغرب هو أن النساء في السعودية - علاوة على أن وجوههن محجبة - ليس لهن مكان أو حتى صوت في المجتمع السعودي.

لكن - وخلافاً لذلك - وجدت أيونيس أن الحياة في المملكة العربية السعودية فيها الكثير من المحفزات وليست بتلك التي يتصورنها متممة بالعزلة والوحدة. صحيح أنها لا تقود سيارة ولكنها تعمل. إنها تقوم بتدريس اللغة الإنجليزية للسيدات السعوديات، وهي فرصة أتاحت لها الدخول للمجتمع السعودي وفهم ما تريده المرأة السعودية. وعندما تجد الوقت فإنها تقوم برحلات إلى البر وتستكشف هذه الكنوز الأثرية الضخمة. ولذا فإن أيونيس لم تعد أبداً متلهفة للحياة التي تركتها وراءها في بريطانيا!

إن المشكلة الرئيسية في سوء الفهم الغربي لحال المرأة السعودية تكمن في أن الغرب لا يرى أكثر من الأمور الظاهرية عن حياة المرأة السعودية والمتمثلة في الحجاب وعدم القدرة على

السفر دون إذن وعدم قدرتها على قيادة السيارة والتصويت. وكمثال على هذا الفهم السطحي نشرت صحيفة الديلي تليغراف Daily Telegraph البريطانية في إحدى مقالاتها ما يلي: «تحتل المملكة العربية السعودية أسوأ سمعة في العالم من حيث كبت المرأة واضطهادها، فالنساء يقبعن داخل العبايات والحجاب، ومعزولات في أماكن مخصصة للنساء فقط، وممنوعات من قيادة السيارات أو التصويت، ومطلوب منهن أخذ الإذن من المحارم عند السفر أو الحصول على بطاقة أحوال مدنية. إن وضعهن يعدُّ نوعاً من العار بالمعايير الدولية مثل الكثير من انتهاكات حقوق الإنسان التي تعمل منظمة إمنستي على محاربتها».

لكن إحدى صديقاتي السعوديات التي سأطلق عليها اسم سارة - التي فضّلت أن لا أذكر اسمها الحقيقي وهي من المنطقة الشرقية ودرست في بريطانيا لمدة اثني عشر عاماً - تعي جيداً النقد وسوء الفهم الذي يطال المرأة السعودية في الغرب. تقول سارة:

«.... لكن هذه ليست كل الأمور الرئيسية، فالغرب يحس أن الحجاب هو من أكبر القيود على المرأة السعودية. إنهم يرون أن

الحجاب والعباءة يمنعان المرأة من القيام بأعمالها، وفي حقيقة الأمر إن هذا ليس بصحيح».

حجاب المرأة السعودية

ينظر الكثير من الغربيين من غير المسلمين إلى العباءة والحجاب على أنهما نوع من الاضطهاد ضد المرأة، وأنهما زي مفروض على المرأة السعودية من الرجال. وهذا سوء فهم مزدوج، فالرجال غالباً ما يفضلون أن لا ترتدي المرأة الحجاب خاصة إذا كانت تعيش في الغرب، فالمجتمعات الغربية لا تستوعب كيف يقوم شخص ما بتغطية جسمه بالسواد من الرأس وحتى أخمص القدمين.

إنه لأمر مثير للغضب بالنسبة للكثير من السعوديات أن يصنع الغرب موضوعاً عن زيهن. وهذا ما وجدته بريجيت كيندال Bridget Kendal المحررة الدبلوماسية في هيئة الإذاعة البريطانية عندما التقت بمجموعة من الشابات السعوديات وحاورتهن عن زي المرأة السعودية. كان ذلك خلال زيارة كيندال إلى المملكة في مايو عام ٢٠٠٦م. تحدثت بريجيت كيندال في تقريرها إلى الإذاعة الرابعة في هيئة الإذاعة البريطانية و

تحديداً في البرنامج ذائع الصيت (من مراسلينا) From our own Correspondent، عن زبي المرأة السعودية. وكان مما أوردته في ذلك البرنامج:

«كانت هناك خمس شابوات سعوديات، منهن الطالبة ومنهن المرأة العاملة وإحادهن على وشك الزواج بطريقة مرتبة سلفاً. كن ينظرن إليّ بعيونهن الممتلئة حيوية وجميعهن متوشحات بالسواد من الرأس وحتى أخمص القدمين، وإحادهن غطت وجهها ولكنها تكشف عن أكمام عباؤها المزركشة بصور الفراشات. وقالت بفخر وكأنما تدافع عن الزي السعودي: «هذه آخر موضات الأزياء».

و في أكثر من مناسبة فإن النساء اللاتي التقيتهن في جدة والرياض كنّ مصرّات على أن ما تلبسه المرأة السعودية ليس هو من الأولويات التي ينبغي إدراجها عند الحديث عن الإصلاح، لكن الإصلاح في المملكة العربية السعودية يتناول أموراً أخرى. وقالت صباح - وهي أستاذة جامعية - : «إن العباءة بالنسبة لنا مثل الساري بالنسبة للهنود، وإنه لمن النفاق للغرب أن يشيد بدولة نيبال ودولة بوتان لحفاظهما على تراثهما بينما يدّعي أن التقاليد السعودية تضطهد المرأة».

المرأة في السعودية

لكن محاولة إفهام هذه الأمور للبريطانيين، هو أمر يحتاج إلى مئات التقارير مثل ذلك الذي أعدته بريجيت كيندال، قبل أن تبدأ المجتمعات الغربية في تغيير نظرتها إلى المرأة في السعودية.

وفوق هذا كله فإن الغرب يرى أن الحجاب معوق حقيقي في التواصل. وقد حدثت عاصفة إعلامية وسياسية في خريف عام ٢٠٠٦م عندما كتب وزير الخارجية البريطاني السابق جاك سترو Jack Straw عن أنه يرى أن ارتداء الحجاب «تعبير واضح عن الانفصال والاختلاف». تبع هذا ما دار من قصة المدرّسة المسلمة المحجبة التي فقدت وظيفتها. إذ في إحدى جلسات الاستماع في المحكمة طلب قاضي الهجرة البريطاني من ممثل المدرّسة أن تقوم بخلع نقابها لكي تتمكن من التحدث في المحكمة.

وقد رأى بعض المعلقين الغربيين في الهجوم على الحجاب أنه نوع ملائم من العنصرية، بينما رأى آخرون أنه طعن إيجابي يتسق وسوء الفهم المزمّن بين مجتمعين مختلفين. ويضيفون: إن النقاش المفتوح أفضل من الإدانة الصامتة. وذهبوا إلى القول: إنه بمناقشة هذا الموضوع فإن من ترتدي الحجاب يكون لديها الفرصة - على الأقل - لشرح وتبرير لماذا اختارت هذا النوع من اللباس.

المرأة السعودية وقيادة السيارة:

ومن الأمور الرئيسية التي تعرضت لسوء الفهم من جانب الغربيين؛ قيادة المرأة السعودية للسيارة. وكما ذكر جميع السفراء الذين مثلوا المملكة في بريطانيا فإن السؤال عن قيادة المرأة السعودية للسيارة كان هو دوماً السؤال المطروح من قبل أي صحفي غربي يجري مقابلة مع السفير. فقد دأب جميع السفراء السعوديين في الغرب على إيضاح أنه ليس هناك قانون في السعودية يحظر قيادة المرأة للسيارة، لكن المسألة تعود إلى ثقافة المجتمع.

والأمر الذي لا يمكن تصويره، وهو ما تراه وسائل الإعلام الغربية أن المرأة السعودية بدلاً من أن تستمر في حملتها للمطالبة بقيادة السيارة استسلمت سريعاً بعد الانتقادات التي وُجّهت لها.

لكن نفاذ الصبر الغربي يقابله صبر عربي، فقد رأت أوروبا أن هناك تغييراً سريعاً قد حدث عن طريق الثورة، ومثل ذلك عن طريق التجديد والابتكار. والمجتمع السعودي عموماً يبدو ضد المعارضة الثورية. وفي هذا الإطار قالت سارة: «كمجتمع فإننا نبحث عن موافقة بعضنا لبعض في كل الأوقات، وعلى وجه الخصوص داخل الأسرة الممتدة. والغرب يرى أن بعض

المرأة في السعودية

أشكال التمرد جذابة ومؤشر على التغيير، لكن السعوديين لا يرون ذلك صحيحاً.

قيادة السيارة في الغرب تُعدّ نوعاً من الاستقلالية يحرص عليها الشباب من الجنسين، ولا يدور في خلد المواطن الغربي أن شخصاً لا يناضل بكل ما أوتي من قوة من أجل حقه في قيادة السيارة. ولعل الأهمية النسبية لمثل هذا الفهم للحريات توضح إحدى نقاط الاختلاف بين المجتمعين السعودي و البريطاني. وبما أنه سيكون من الغباء الذهاب إلى القول: إن الكثير من السعوديات لا يرغبن في قيادة السيارة، فهنّ ربما لا يكنّ محببات من ذلك كما يعتقد الغرب.

التعليم والعمل:

من الأمور الأخرى التي أُسيء فهمها في الغرب أن المرأة السعودية لم تحظ بالفرص التعليمية التي أُتيحت للرجل ولذلك فإن القليل منهن يعملن، رغم أن عدد النساء السعوديات المتخرجات من الجامعات يفوق عدد الرجال، وعدد النساء السعوديات اللاتي يقتحمن سوق العمل في تزايد وهو أمر ما زال يثير دهشة الصحفيين القادمين من الغرب.

كتبت كساندرا جاردين Cassandra Jardine في صحيفة الديلي تلغراف Daily Telegraph عن وفد سيدات الأعمال السعوديات الذي حضر مؤتمراً سنوياً لسيدات أعمال، وعلّقت بقولها:

«لو لم أر مجموعة منهن (سيدات الأعمال السعوديات) بزيهن الأسود، لم أكن أظن أنهن موجودات أصلاً».

وكتبت بات لانكاستر Pat Lancaster في مجلة الشرق الأوسط Middle East Magazine في الموضوع نفسه: «كانت عضوات الوفود ذكيات وتملؤهن الرغبة وخفيفات ظل وعلاوة على ذلك تجدهن متفائلات وأنت تستمع لهن يتحدثن عن وظائفهن وعن أطفالهن وعن طموحاتهن، فيمكن أن يكنّ من أي مكان في العالم».

واختتمت بات بقولها:

«سيدات الأعمال السعوديات ينتقدن الغرب دوماً لرفضه التعامل معهن بجدية. فعندما يتحدث الغربيون عن نظريات المساواة بين الجنسين فإنهم يشعرون بالسعادة وهم يتعاملون مع العرب من الذكور بينما ينظرون بطريقة مختلفة إلى تلك التي ترتدي السواد حتى ولو كانت تمتلك شركة خاصة بها!».

المرأة في السعودية

و كما أكدت الأميرة لولوة للصحفيين الغربيين في لندن عام ٢٠٠٦م فإن ٣٠٪ من المؤسسات في المملكة العربية السعودية تمتلكها سيدات. وأضافت في هذا الصدد: «المرأة السعودية موجودة في جميع الأعمال؛ من ممارسة مهنة التسويق إلى التصنيع». وتقول:

«النساء اللاتي تعودن أن يقوم بتمثيلهن الرجال لاستخراج تراخيص العمل أصبحن اليوم بعد صدور الأنظمة الجديدة يمكنهن القيام بأعمالهن دون الحاجة إلى الرجل، فالنساء اليوم يتحكمن في أعمالهن».

هذه هي التغييرات الهامة في المجتمع السعودي، وهي تغييرات لا يشيد الغرب بها. لكن الصحفي الغربي الذي يلهث من مقال إلى آخر ويتوقف بعد كل فترة وأخرى لكتابة بعض الملاحظات، غالباً ما تفوته ملاحظة التغييرات التي حدثت في المجتمع السعودي. ولعل سوء الفهم الغربي يعود إلى القناعة أن طريقة الحياة الغربية هي الأنموذج المثالي للعالم الحديث، فالغرب يعاني من إشكالية قبول الآخر بوصفه طرفاً مساوياً له.

الترباط في السعودية والاستقلالية في بريطانيا :

نشأ السعوديون ليعيشوا مترابطين، يقدرون الأسرة الممتدة التي يعتمدون عليها وهي ومن ثم تعتمد عليهم. فالأطفال البريطانيون يتم تعليمهم على كيفية تحقيق استقلاليتهم وضرورة أن يقف الطفل على قدميه في المجتمع الغربي، إذ إن الاعتماد على الآخرين ينظر إليه على أنه نوع من الضعف.

وكما قالت أيونيس ثومبسون: «إن الكثير من السعوديات لسن وحدهن، فمعظمهن محاطات بأفراد من العائلة الكبيرة وليس لديهن ذلك المفهوم: أن يكنّ لوحيدهن. وقد وجدت أن السعوديات مرعوبات من الوحدة التي نعيشها».

ومن الأمور التي يفتقدها السعوديون عند انتقالهم إلى الغرب بصورة مؤقتة تلك الأسرة الكبيرة. وقد عبرت إحدى الفتيات السعوديات التي قضت سنين مراهقتها في الولايات المتحدة عن حنينها للعودة إلى المملكة بالرغم من كل الحرية التي منحتها إياها أمريكا. وكانت والدة هذه الفتاة في منتصف الطريق للانتهاء من أطروحة الدكتوراه عندما وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وكان قرار العائلة عدم الرجوع إلى

المرأة في السعودية

المملكة خوفاً من عدم تمكن الوالدة من العودة لإكمال رسالة الدكتوراه. وهكذا بقيت الأسرة بمفردها تعاني من فقدان الحميمية والتواصل الاجتماعي التي هي جزء أساس من الحياة السعودية.

وهذه من القصص المفيدة لروايتها في الغرب الذي لا يمكن أن يستوعب كثيرون فيه كيف أن شابة سعودية وجدت أن الحياة في المملكة أفضل من الحياة في الغرب، ولا يمكن للغرب أن يقدر كيف أن المجتمع السعودي يصاب بالصدمة من ترك المسنين في الغرب يعولون أنفسهم.

وتقول سارة: «أعتقد أن من أكثر الأمور المحزنة أن تبدو غير قادرين على قبول اختلافات الآخر، ويبدو أن هناك اعتقاداً فحواه: «لأننا مختلفون فلن نكون سعداء».

وتتفق أيونيس ثومبسون بقولها: «لقد وجدت أن جميع أصدقائي البريطانيين لديهم فكرة أن النساء السعوديات غير سعيدات ولكن هذا ليس صحيحاً. ومن واقع تجربتي ورغم بعض حالات الإحباط، فإنهن في أحوال كثيرة أكثر رضى وأقل عرضة للاكتئاب من النساء في الغرب».

الحقوق السياسية :

كثيراً ما يتم دفع الفتيات السعوديات «للدفاع عن حقوقهن» بما في ذلك حق التصويت في الديمقراطية السعودية الوليدة. وفي هذا الإطار تقول نورة التي تخرجت من أكاديمية الملك فهد في لندن: «إن ردة الفعل الرئيسية من الغربيين بمجرد أن يعرفوا أنني من السعودية هو طلبهم منا «أن نحارب من أجل حقوقنا مثل حق المرأة في التصويت».

«وأتذكر أنه عندما ذهبنا في رحلة مدرسية لزيارة الشركة البريطانية للطيران والفضاء British Aerospace حدثونا في عرض كامل عن مطالبة المرأة بحق الاقتراع. وأنا شخصياً لا أرى أن ثمة علاقة بين صناعة الطائرة (وهو الموضوع الذي ذهبنا للتعرف عليه) وبين حقوق المرأة. وأعتقد أنهم يريدون أن يقولوا لنا ماذا علينا أن نفعل.

وترى نورة أن موضوع حقوق المرأة في المملكة العربية السعودية هو موضوع يخص المرأة السعودية وعليها أن تبحثه بطريقتها. وقد قامت الدكتورة سلوى الهزاع، رئيسة قسم العيون في مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بعمل مثير للإعجاب في الغرب و هو يوضح الوضع الحالي للمرأة

المرأة في السعودية

السعودية. وتصف الدكتورة سلوى نفسها بأنها رائدة في المجتمع السعودي ولكنها تضيف: «لا أريد أن أسير ضد جذوري و أنا أوّمن بالمطالبة بحقوقى ضمن النظام».

وهذه الرغبة لا تعني التصادم مع النظام ولكن الانتظار لحدوث التغيير الطبيعي السهل، وهو أمر لا يفهمه الإصلاحيون البريطانيون. وتقوم مجموعات الضغط البريطانية بمناشدة مؤيديها للانضمام لها بالآلاف في مسيرات تطالب بتغيير التشريعات من تلك المتعلقة بصيد الثعالب في الريف الإنجليزي إلى التظاهر ضد الحرب في العراق.

ولكن من الصعوبة للإعلام الغربي أن يفهم أن المملكة تختلف كلياً وأنها تعمل على التغيير التدريجي. وحقيقة القول إن التغيير يحدث إما بسبب الحاجة أو أن الرجال والنساء غير مرتاحين أو غير سعداء في حياتهم. وكما كتب الشاعر والناقد الإنجليزي صمويل جونسون Samuel Johnson في قاموس اللغة الإنجليزية: «إن التغيير لا يمكن أن يحدث إذا لم يكن هناك شعور بعدم الراحة حتى من الأسوأ إلى الأفضل. لكن الغرب لا يقدّر أن النساء السعوديات لسن فقط مرتاحات في حياتهن ولكنهن أيضاً مرتاحات مالياً أكثر من نظيراتهن

في الغرب حتى ولو لم يكن غنياً. فالحياة مكلفة في الغرب، ورغم أن هناك فخراً في الغرب بعمل المرأة لكن الحقيقة أن غالبية النساء في الغرب يعملن من أجل حاجتهن إلى دعم دخل الأسرة. وحتى النساء الموظفات يفضلن في بعض الأحيان أن يكن حرات، أو بمعنى أصح: «أن يكن ربّات بيوت بدلاً من العمل من التاسعة صباحاً حتى الخامسة مساءً».

الاستقلالية قد أوجدت مشاكلها الخاصة بالنسبة للمرأة الغربية. وكما قالت بيتي فريدين Betty Freiden الناشطة النسائية الأمريكية في كتابها: «المرحلة الثانية Second Stage: إن المشكلة في عالم اليوم هي في التوفيق بين العمل والحب والبيت والأطفال».

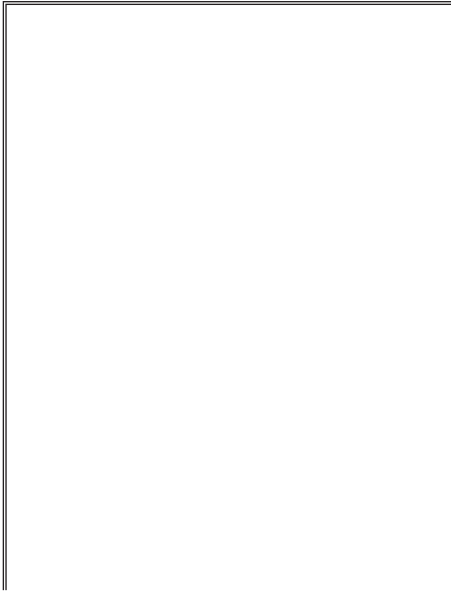
هذه المشكلة استطاعت المرأة السعودية التغلب عليها، إذ من السهولة عليها أن تنضم إلى سوق العمل ومن ثم تجد الدعم اللازم من أسرتها فيما يتعلق بالمساعدة في الأمور المنزلية. يعتقد الغرب أن المرأة السعودية لم تمنح حقها في اختيار الطريقة التي تعيش بها، ولكننا في الغرب نخلط في بعض الأحيان بين حق الاختيار والاستقلالية. هذا يذكرني بقول الكاتب الروسي فيدور دوستوفيسكي Fedor Dostoevsky:

المرأة في السعودية

«إن ما يريده الشخص هو - بكل بساطة - الاختيار المستقل،
مهما كلفه هذا الاستقلال والطريق الذي يؤدي إليه».
ما يحتاج الغرب لفهمه أنه بإقحام مفاهيمه في أمور
تتعلق بخصوصية المجتمع السعودي، فإنه يعمل ضد حق خيار
الاستقلالية في السعودية، أي: يكون التغيير، أو لا يكون، وكيف
يكون، ومتى يكون، هذه أمور تخص السعودية وشعبها فقط.



**لماذا يحمل الغرب صورة ذهنية
مشوّهة عن المرأة السعودية؟
باربرا فيرجيسون**



يشعر كثير من السعوديين بالضجر من الصورة النمطية والفهم الأمريكي للقضايا المتعلقة بالمرأة السعودية. يرجع هذا إلى أن انطباعات الأمريكيين فيما يتعلق بهذا الأمر مرتبطة بفهمهم له وليس بما عليه الأمر في الواقع. ولذلك نسمع دوماً عبارات مثل: «إنهن مضطهدات لأنهن يُجبرن على لبس الأسود وتغطية وجوههن وشعرهن»، أو: «غير مسموح لهن بالتعبير عن أنفسهن»، ونحوها من العبارات.

لكن السؤال الذي نطرحه هنا هو:

مَن المسؤول عن تأسيس هذا الفهم؟ ولماذا يصر الكثيرون في الغرب على التمسك بمثل هذه المفاهيم عن المرأة المسلمة وعدم محاولة البحث عن الحقيقة ومعرفة ما؟

نجيب عن هذا التساؤل من خلال الحديث عن المحاور

التالية:

١- جهل المراسلين الصحفيين:

من وجهة نظر شخصية وتجربة صحفية أرى أن العديد من المراسلين الصحفيين الأمريكيين يجهلون تماماً واقع منطقة الشرق الأوسط. فعندما عملت صحفية مرافقة لمشاة البحرية الأمريكية أثناء عملية غزو العراق، كنت أتعجب من أن معظم زملائي، وبينما كانوا في انتظار إجراءات إلحاقهم بالوحدات العسكرية، كانوا يرفضون أو يعزفون عن معرفة أحوال المواطنين في البلد الذي سيقومون بتغطية الحرب فيه.

ومن الأمثلة المثيرة للاهتمام مثال لا زلت أتذكره ما حدث عندما كنا نقيم في فندق هيلتون في مدينة الكويت. فقد دُعيت لحضور مناسبة في منزل إحدى الأسر الكويتية وطلب مني اصطحاب زملائي الذين كانوا يقيمون في الفندق في انتظار أن تبدأ حرب التحرير، لكنهم رفضوا الذهاب. وقال أحد المراسلين: « شكراً فقد أنهيت تقريرتي عن الكويت»، ولم يرافقني سوى اثنين فقط.

من جهة أخرى لم يكن هناك من بين زملائي الصحفيين الأمريكيين الذين يغطون الحرب على العراق من يتحدث اللغة العربية أو يحاول أن يتعلمها، والقليل منهم كانت لديه فكرة عامة

عن تاريخ المنطقة. ومن البديهي أن عدم معرفة هؤلاء باللغة العربية وفهم ما يجري من حوار ونقاش باللغة العربية يجعل من الصعوبة فهم فحوى ما يدور من موضوعات والتخلص من تصورهم المسبق حول ما يجري على أرض الواقع. وربما نتيجة لهذا القصور يجنح الكُتّاب الغربيون الذين يجهلون الثقافة واللغة العربية عادة إلى التعالي الثقافي والكراهية غير المبررة لثقافة الآخر.

لقد كان لدى معظم هؤلاء الصحفيين الحماسة وروح المغامرة لتغطية الحرب، لكنهم كانوا عازفين تماماً عن بذل أي جهد للتعرف على الجانب الإنساني للغزو وتداعياته المحتملة. حتى وإن قرأ هؤلاء الصحفيون كتباً عن المنطقة وثقافتها وتاريخها أو سكانها فإن هذه الكتب تكون مؤلفة بواسطة أمريكيين.

وبعد أن تحوّلت فترة مرافقتي لمشاة البحرية الأمريكية من أسابيع إلى أشهر، أصبحت مهتمة أكثر بنوعية التقارير التي يعدها زملائي. وحتى هذه الساعة فأنا أسمع عن عراقيين تدفع لهم مؤسسات إعلامية أمريكية من أجل البحث عن الأخبار والتقارير وإحضارها إلى مراسلي هذه المؤسسات في المنطقة الخضراء في بغداد ثم يقوم هؤلاء المراسلون بإعداد هذه الأخبار والتقارير ونشرها على أنها من عملهم. وهم لا يستطيعون التأكد

المرأة في السعودية

من مدى صحة الأخبار والتقارير التي تُحضر إليهم، وهذا يدل على أن المراسلين الأمريكيين زاهدون في التفاعل مع المواطن العراقي في الشارع. ومن البديهي أن مثل هذا السلوك والجهل بالطرف الآخر ينعكس على ما ينشره هؤلاء المراسلون. وعليه فلا يمكننا أن نلوم الرأي العام الأمريكي عن جهله بمنطقة الشرق الأوسط والإسلام والعرب، إذ إنهم يعتمدون ويستقون معلوماتهم من مثل هؤلاء المراسلين.

٢- التشويه المتعمد للحقائق:

لاحظت - شخصياً - من الإعلاميين الغربيين أن هناك قلة منهم - وهم زملائي - يعتمدون تشويه الوقائع، غير أنني أعزو ذلك في الكثير من الحالات إلى قصور في الفهم والمعرفة وكذلك قصور في تقدير الشعوب الأخرى وثقافتها وديانها ولغتها. فبالنسبة للأمريكيين تُستغل قضايا مثل: عدم قيادة المرأة في السعودية للسيارة وارتداء العباءة؛ بوصفها حججاً تنسحب على كل القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان. وكما ذكر أحد الصحفيين: «يعتقد الأمريكيون أنه ما دامت المرأة السعودية لا تقود السيارة وترتدي العباءة فهذا يعني حتماً أنها محترمة ومضطهدة ومتخلفة

وأنه يجب علينا أن نعمل على تطويرها.» ولذلك نرى الكتابات الغربية التي تتناول موضوع المرأة ووسائل الإعلام تركز الكثير من جهودها على الموضوعات المتعلقة بالعرب، وخاصة المرأة السعودية بوصفها - حسب هذه الكتابات - «امرأة مضطهدة.» ولأن المرأة السعودية تمثل المرأة الشرقية فمن المفترض أن تكون مضطهدة ودونية وتقليدية ومتخلفة وغامضة!! ولا شك أن أساس هذه الأفكار موجود في خطاب الاستشراق كما تناوله إدوارد سعيد في كتابه «الاستشراق»، الذي يصف جزءاً كبيراً من الكتابات الأكاديمية والعلمية والأدبية التي توجج صراع الثقافة الأوروبية والغربية مع الثقافة الشرقية والإسلامية.

٣- نظرة التعالي على الآخر:

تبدو نظرة التعالي واضحة وجلية في الكتابات النسائية الغربية التي تستخدم المعايير الثقافية الغربية للحكم على حياة المرأة السعودية والعربية. في كتابها «النساء والجنس في الإسلام» Women and Gender in Islam كتبت ليلي أحمد - وهي أول أستاذة لدراسات المرأة والأديان في كلية هارفارد للأديان - عن الهيمنة الأوروبية على الشرق الأدنى وكيف شكّلت

المرأة في السعودية

أسس الآراء الغربية حول المرأة المسلمة، ووصفت كيف تشكلت المفاهيم الإمبريالية البريطانية في أواخر القرن التاسع عشر حول المجتمعات الإسلامية، وكيف فرض نظام التعليم البريطاني الذي خلق نزعة قوية لتقليد كل ما هو بريطاني.

٤- تحيز وسائل الإعلام الغربية؛

ومن أسباب الصورة النمطية عن المرأة المسلمة، والسعودية خاصة، تحيز وسائل الإعلام الغربية - لأي سبب كان -، واتخاذها عدداً محدوداً من الأمثلة لتصرفات خرقاء تحدث في العالم الإسلامي نماذج لوصف الإسلام بأنه دين متخلف وأصولي، خاصة في تعامله مع المرأة، متجاهلة أن الإسلام هو أول دين منح المرأة حقوقاً متساوية.

٥- فوبيا الخوف من الإسلام؛

مفهوم «التهديد الإسلامي» له أيضاً جذوره العميقة والتاريخية في الغرب، وهو من أسباب الصورة المشوهة عن المرأة السعودية. وقد شرح بعض المفكرين التصعيد المفاجئ في الدعاية الرسمية المناوئة للإسلام والشعور السلبي والرهاب

الديني. فتاريخياً هناك اتجاه في الغرب للتعامل مع الإسلام بوصفه عدواً وعاملاً من عوامل التهديد والتحدي من النواحي الجغرافية والسياسية والثقافية والاقتصادية والفلسفية. ولا يرجع هذا إلى أن الإسلام هو آخر الأديان، ولكن بسبب أنه يعرض نفسه بوصفه نظاماً كاملاً للحياة، وهو ما يشكّل خطراً على الحضارات الأوروبية والأمريكية التي تستند إلى المعتقدات والأعراف والقوة السياسية النصرانية.

هذا عامل له جذوره التاريخية، فمنذ أيامه الأولى تعرض النبي محمد ﷺ للكثير من إهانات النصارى في ذلك الوقت، مثل: وصفه ﷺ بـ «النبي الكاذب» و«الكاهن». وقال النصارى عن القرآن: إنه نسخة من الإنجيل. وعبر التاريخ بذلت الإمبراطورية البيزنطية ثم الإمبراطورية الرومانية والكنيسة النصرانية جهوداً ضخمة لزعة الإسلام وتدميره. فالحروب الصليبية وفتح العرب لإسبانيا وما تبعه من تغلغل الإمبراطورية العثمانية في قلب القارة الأوروبية هي تطورات أحدثت استياءً كبيراً في الغرب النصراني.

وفي العصر الحديث، وبالتحديد في السبعينيات من القرن الميلادي المنصرم، نجد أن أزمة أسعار النفط التي حدثت عام

المرأة في السعودية

١٩٧٣م وما تلاها من الثورة الإسلامية في إيران وحالياً الحرب في العراق، كلها أمور تم التعاطي معها بتعيز شديد وغير عقلاني. وفي منتصف الثمانينيات من القرن الميلادي الماضي بدأ البحث عن أعداء جدد لتبرير الأموال الضخمة المخصصة للسياسات العسكرية والتي كانت تُعتمد جزءاً من مواجهة التهديد الشيوعي.

وفي التسعينيات، وبعد انتهاء الحرب الباردة، أضفى الغرب على ما يسمى «التهديد الإسلامي» قوة تفجيرية. إذ لم يعد الاتحاد السوفيتي أو الشيوعية هي العدو الذي يبرر الحفاظ على أجهزة عسكرية كبيرة ومكلفة.

وفي مطلع الألفية الجديدة دفعت هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م إلى المقدمة قضية سوء الفهم والخوف من الإسلام. ولأن الهجمات كانت جزءاً من تدمير القاعدة، فقد كان سهلاً وصم الإسلام كله بأنه دين إرهابي. وقد ذكر مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية CAIR أنه منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ظلت تحدث مئات من جرائم الكراهية ضد العرب والمسلمين سنوياً في الولايات المتحدة؛ فقد هوجمت مساجد ومحلات تجارية يملكها عرب ومسلمون، وتلقت الجاليات

العربية والمسلمة تهديدات بوجود قنابل مزروعة، وتعرض الأطفال في المدارس للكثير من المضايقات والإساءات. والشيء نفسه حصل للرجال الذين يرتدون العمام والنساء اللاتي يرتدين الحجاب. وسمح القانون الوطني الأمريكي بحبس مئات من المسلمين وحجزهم دونما سند قانوني. كما تذكر منظمات حقوق الإنسان أن هذه الاعتقالات طالت مسلمين أبرياء، وقالت: إن هذا الإجراء يعدّ جريمة إذ إن هؤلاء المعتقلين لم توجه لهم تهم، ولم يسمح لهم بتوكيل محامين للدفاع عنهم.

٦- هوليوود والتأثير الكبير:

ومن الأخبار على شاشات التلفزيون إلى القصص الخيالية في شاشات السينما، حيث أقحم الإسلام والعرب وبكل سهولة في صناعة السينما وعوملوا على أنهم العدو. وكان لهوليوود سوابق كثيرة في اختلاق القصص حول الشرق وسكانه وإسباغ كل الصفات الكريهة عليهم. وقد نال العرب الكثير من هذه الصفات؛ فمعظم الأفلام التي ظهرت في العشرينيات من القرن الميلادي الماضي ربطت صورة العرب بصفات سيئة، مثل: الاختطاف والهمجية والانتقام والعبودية، علاوة على إظهارهم

المرأة في السعودية

بأنهم الأعداء والخصوم. ومن الأمثلة على ذلك: فيلم «الشيخ» The Sheik الذي ظهر عام ١٩٢١م وكان يحكي قصة شيخ ذو شهية جنسية عارمة يراود حسناء إنجليزية صغيرة السن. وقد لاقى الفيلم نجاحاً كبيراً.

استمرت هوليوود تصف العرب بأبشع الصفات وأقبحها، كما ذكر الناقد الإعلامي المعروف جاك شاهين في كتابه «العرب الأشرار: كيف تُشوّه هوليوود أمة»: في أفلام هوليوود انتظر برهة وانظر إلى العرب الأشرار، ماذا ترى؟ لحية سوداء وأغطية للرأس ونظارات سوداء. وفي خلفية الصورة سيارة فخمة ونساء وآبار نفط وجمال».

ووفقاً لشاهين فإن هذه الصور تفعل فعل السحر بسهولة، نظراً لأن معظم أفلام هوليوود تُظهر العرب بهذا الشكل النمطي. وللأسف فإن هذه الصور النمطية تجد لها صدئاً على أرض الواقع، فعلى سبيل المثال: عندما جرى تفجير المبنى الفيدرالي في مدينة أوكلاهوما عام ١٩٩٥م كان العرب الأمريكيون هم أول من أشارت إليهم أصابع الاتهام، وأبرزت الصحف الأمريكية المناوئة للعرب والمؤيدة للدولة الصهيونية العنوان التالي: «باسم الإسلام» وتحتته صورة طفل ميت.

وقد ظلّت هوليوود طيلة تاريخها تتعرض للنقد بسبب الصور النمطية في أفلامها حول الأقليات مثل السود والآسيويين وغيرهم. لكن - كما يقول جاك شاهين - ظل العرب هم «أسوأ الخلق» في هذه الأفلام. ويضيف: أن تصوير العرب كشرذمة من البدو والإرهابيين يوضح أن إبرازهم في الأفلام كان مجحفاً. وبعد دراسته لجذور التحيز ضد العرب في أفلام هوليوود خلص شاهين إلى أن هذا الفعل قد ألقى بظلاله على نظرة الأمريكيين لمنطقة الشرق الأوسط.

وبعد تفحص تأثيرات السينما لنبحث الآن في الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام فيما يتعلق بفهم صورة المرأة العربية والمسلمة وما يحمل الناس في الغرب من مفاهيم وأفكار حولها. فوسائل الإعلام تبث وتنتشر صوراً نمطية تحط من قدر المرأة العربية المسلمة، وتقلل من مساهمتها في التنمية، وتلصق صفات سلبية بخصوص دورها في المجتمع. ومن المعلوم أن وسائل الإعلام بما تنشره من معلومات وأفكار تؤثر تأثيراً كبيراً على طبيعة العلاقات بين مختلف المجتمعات. من هنا كانت قضية المرأة في العالم العربي من القضايا الساخنة التي أثارت جدلاً واسعاً وأصبح كلُّ يدلي بدلوه فيها، ولكل رأيه في قضية المرأة العربية: «المضطهدة» و«المحجوبة» و«قليلة الحيلة».

المرأة في السعودية

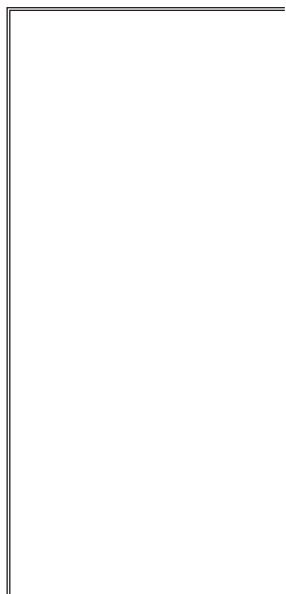
تتناسى وسائل الإعلام الغربية أنه في القرون الماضية عندما كانت المرأة النصرانية واليهودية يُنظر إليها نظرة دونية لأنها - حسب رؤية الرجال - هي أصل الإثم، وجزء من متاع زوجها؛ كانت المرأة المسلمة تُعطى نصيبها من الميراث، ولها الحرية في أن ترفض أو تقبل من يتقدم لزواجها، وهما سواء عند الله.

خاتمة:

اليوم يُنظر إلى النساء المسلمات في الغرب بوصفهن نسيجاً واحداً متجانساً، فكل واحدة منهن إنما هي نسخة من الأخرى، بينما المرأة النصرانية واليهودية يُنظر إليها بوصفها فرداً قائماً مستقلاً. أمريكا بدورها تحاول فرض نسختها من استراتيجية تحرير المرأة، وتحاول أن تفرضها على المرأة السعودية والعربية. وبالنظر إلى أن معدلات الطلاق تبلغ حالياً في أمريكا أكثر من ٥٠٪ ومعظم الأطفال يولدون من زواج غير شرعي؛ فلا عجب أن يلقي النموذج الأمريكي لتحرير المرأة الرفض في العالم الإسلامي. من هنا تعتقد المرأة السعودية- والمسلمة بصورة عامة - أنه ليس من حق الأمريكيين الشعور بالشفقة على حالتها أو الحكم عليها، ولكن عليهم العمل على فهم ثقافتها وتقاليدها واحترامها.



القسم الثاني الدراسة الميدانية





مدخل منهجي



ترتبط المرأة في السعودية التي تمثل (٩, ٤٩%)^(١) من السكان بثقافة وتقاليد وعادات المجتمع السعودي النابعة في معظمها من الدين الإسلامي الذي يعطي المرأة المكانة المناسبة لطبيعة خلقها والواجبات التي تضطلع بها في ضوء سماتها الشخصية وخصائصها النفسية التي تتصف بها.

وهذه المكانة التي رسمت معالمها من قبل خالقها هي بلا شك مكانة تأخذ بالحسبان طبيعة الحياة الاجتماعية على مر العصور والأزمان بما يجعلها قادرة على العطاء والمشاركة الإيجابية دون تحميلها ما لا تطيق أو منعها مما تستحق.

ولأنه يصعب الادعاء أن واقع المجتمع السعودي بالنسبة للمرأة يطابق المفاهيم النظرية للدين الإسلامي على وجه الكمال، لذا جاءت هذه الدراسة الميدانية لاستشراف آراء نخبة من سيدات

(١) الكتاب الإحصائي للسكان والمساكن في المملكة العربية السعودية، ١٤٢٥هـ.

المرأة في السعودية

المجتمع لتقديم رؤية حقيقية وموضوعية عن الواقع الذي تعيشه المرأة السعودية من تعاليم الإسلام؛ سعياً إلى مقارنة الصورة إلى أصلها لكي يصبح المجتمع انعكاساً طبيعياً لمعتقداته استجلاء لما تراه المرأة بنفسها عن نفسها.

لذا يأتي هذا الجزء من الكتاب ليجيب عن تساؤلات جوهرية غالباً ما تتناولها الأطروحات الفكرية والإعلامية محلياً وعالمياً مما يرتبط بشؤون المرأة السعودية من خلال نخبة من سيدات المجتمع السعودي ممن لهن مشاركات وعطاءات ثقافية واجتماعية يمكن أن تعكس إجابتهن عن هذه التساؤلات صورة واقعية عن المرأة السعودية وفق منهج كفي يعتمد على الوصف والتحليل لمعلومات تم جمعها بأداة المقابلة المفتوحة.

وتستمد هذه القراءة التحليلية أهميتها من:

١- أنها رؤية واقعية لا تعتمد على التنظير الافتراضي الذي قد يصعب التعامل معه في الواقع المعيش.

٢- أنها رؤية تطرح آراء نخبة من سيدات المجتمع ممن لهن حضور فاعل يعكس جانباً من نشاطات المرأة السعودية ومشاركاتها المتميزة في مختلف الجوانب، ولهن إسهام في المشهد الثقافي والفكري، وما يطرح من حوارات ورؤى فكرية

عن المرأة على المستوى المحلي والعالمي.

٣- أنه تلامس هموم المرأة وقضاياها بصورة موضوعية من خلال ما تطرحه من واقع معاشتها وتجربتها الذاتية دون وصاية.

وقد استهدفت هذه القراءة التحليلية للإجابة عن تساؤلاتها خمسين سيدة يمثلن معظم مناطق المملكة الإدارية، ويعملن في قطاعات مختلفة. وقد استجابت (٤٥) سيدة يظهر الجدول التالي السمات الديمغرافية لهن^(١):

(١) في مثل هذه الدراسة الكيفية لا يعتمد تفسير النتائج على المعالجات الكمية التي تركز في أحكامها على ضرورة توافر عدد كبير ممن تُستطلع آراؤهم، وإنما يعتمد المنهج الكيفي في تفسير نتائجه على استقراء وتحليل المعلومات المتعمقة باستخدام أدوات تسمح بتوصيف الظاهرة النوعية من خلال آراء نخبة يملكون المعلومات المستهدفة.

السمات الديمغرافية للمشاركات

العدد	الفئات	المتغير	
١٩	٢٤-٢٥	العمر	
١٧	٤٤-٣٥		
٩	أكثر من ٤٤		
٢٢	متزوجة	الحالة الاجتماعية	
١٨	عزباء		
٢	مطلقة		
٣	أرملة	التعليم	
٣	أقل من جامعي		
٣	دبلوم عالي		
١٨	جامعي		
٩	ماجستير		
١٢	دكتوراه	التخصص	
٦	دراسات شرعية		
١٨	دراسات اجتماعية وإنسانية		
٢١	دراسات علمية تطبيقية		
٤	إعلامية	الوظيفة	
٥	مدرسة		
١٢	أستاذة جامعية		
١٥	إدارية		
١	كاتبة مستقلة		
٤	طالبة		
٢	ربة بيت		
١	صيدلانية		
١	طبيبة		
١٨	الرياض		المنطقة
٨	مكة		
٥	الشرقية		
٤	عسير		
٦	جيزان		
١	المدينة		
٢	القصيم		
١	تبوك		
١٦	الندوات والمحاضرات	النشاط الثقافي	
٧	الأدب والشعر		
١٢	الكتابة الصحفية		
٤٥	المجموع		

مقدمة عن واقع المراة السعودية :

التخطيط لشراكة المراة في المجتمع :

كانت المراة السعودية تشارك الرجل في مختلف الأنشطة الريفية التي تمارس آنذاك، فمارست رعي الأغنام والزراعة بالإضافة إلى رعاية مصالح أبنائها وزوجها.

ومع مرور الزمن واستقرار المجتمع بدأت حياة جديدة تتسق مع مجريات التطور التي تعيشها البلاد. ومع النقلة النوعية التي عاشها المجتمع السعودي كان من الطبيعي أن تتغير أدوار المراة نتيجة لذلك، ولكن هذا التغير كان يتصف بالتحفظ شيئاً ما واستجابت تدريجياً للأدوار الجديدة التي يتطلبها المجتمع فصار منهن الطبيبة والمعلمة وقائدة الرأي والمثقفة والإعلامية ومن ثم تنامت أشكال المشاركة بما يتوافق مع حراك المجتمع ذاته.

إلا أنه ومع بداية التسعينيات الميلادية من القرن العشرين شهد العالم إرهابات عولمة قضية المراة، وظهر اختراق الخارجي للداخلي، ولم تعد قضايا المراة شأنًا محلياً بحتاً لوطن من الأوطان بل يمكن القول: إنها أصبحت شأنًا عالمياً ومجالاً يتم عبره اختراق النموذج الغربي والثقافة الغربية

لغيرها من الثقافات.

وضربت أمواج العولمة سواحل السعودية، حيث بدأ الحديث محلياً وعالمياً عن تحرير المرأة استناداً إلى مبدأ مماثلة المرأة للرجل التي تبني فردية المرأة لتحويلها إلى قائم بذاته بصورة لا تعكس طبيعتها وسمات شخصيتها. وقد تأثر بهذه الرؤية عدد من المنتمين للفكر الليبرالي فأصبحت بذلك بذرة للصراع وتغليب المصالح الفردية على قيم المجتمع ومصالحه.

وفي مقابل مبدأ المماثلة المفضي إلى الفردية الذي ينادي به بعضهم ينتهج الإسلام عموماً وخاصة الأصول المتعلقة بالمرأة منهجَ الشراكة في إطار التكامل الإنساني لا التماثل؛ لأن مبدأ التماثل الذي يتبناه بعضهم في كتاباتهم عن المرأة لا يمثل المنطلق الصحيح في تفسير علاقة الرجل بالمرأة؛ لأن العلاقة بينهما قائمة على التكامل، على عد أن لكل منهما سماته وخصائصه الشخصية التي تميزه عن الآخر، ومن ثم فإنها تفرض عليه أن يضطلع بعدد من المهام والواجبات التي تتكامل فيما بينها لتحقيق أهداف المجتمع بصورة شاملة.

إن منهج الشراكة في تفسير العلاقة بين الرجل والمرأة يمثل مدخلاً مناسباً لقراءة الواقع الذي تعيشه المرأة في السعودية

التي تستند في رؤيتها إلى الحياة إلى الشريعة الإسلامية التي لا تطلق المناداة بمماثلة المرأة للرجل ومحاكاة كل أشكال التمييز ضد المرأة كما هو مطروح عالمياً، بل تقوم على مبدأ الشراكة الذي يحقق التكامل داخل المجتمع في الأدوار والمهام.

ومن الأهمية بمكان ونحن نناقش هذا الموضوع أن نرسم الصورة العامة لهذا الواقع من خلال ما حددته الخطط التنموية في السعودية من أهداف واستراتيجيات تعكس أشكال المشاركة والفرص المتاحة للمرأة لتكون منطلقاً معيارياً نقيس من خلاله جوانب الواقع ليكون التفسير لهذا الواقع مرتبطاً بالنظام الاجتماعي الذي تعيش المرأة السعودية فيه.

ففي هذا الشأن دأبت خطط التنمية المتعاقبة على تطوير أوضاع المرأة من خلال توسيع الفرص المتاحة لها في مجالات التعليم والصحة وغيرها، فضلاً عن إيجاد الوسائل لتمكين المرأة من الاستفادة من هذه الفرص. فعلى سبيل المثال: كان المحور الأول في خطة التنمية السادسة هو «تنمية القوى البشرية الوطنية». وشمل أساسها الاستراتيجي السابع بنداً عن «العمل على زيادة إسهام المرأة في القوى العاملة بما يتفق والشريعة الإسلامية». وفي خطة التنمية السابعة استمر التركيز على

المرأة في السعودية

تنمية القوى البشرية الوطنية، ونصّ الأساس الاستراتيجي التاسع في الخطة على «التوسع في مجالات عمل المرأة بما لا يتعارض والشريعة الإسلامية».

ومع التطور الذي شهدته السعودية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والتحولت الإقليمية والعالمية؛ برزت تحديات جديدة، لتفعيل مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحتل موقعا بارزا على سلم الأولويات التنموية. «مما يعدُّ مؤشراً للوعي بأهمية دورها وتأثيرها على تنمية المجتمع والرغبة في مواصلة دعم وتعزيز دورها للمشاركة في بناء الوطن. فالمرأة نصف المجتمع والمسؤولة عن تنشئة نصفه الآخر، ومن ثم فإن تمكينها وتأهيلها علمياً وصحياً ومهنياً واقتصادياً ينعكس على إنتاجية المجتمع بأسره ويكمل من منظومة الاستقرار والتطور.»^(١) وهو ما استلهمه المخططون في خطة التنمية الثامنة، حيث مثل اهتمام الخطة منعطفاً بارزاً في الجهود لتطوير أوضاع المرأة وضمان تمكينها من المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد اعتمدت الخطة إطاراً مرجعياً أوسع من

(١) جزء من كلمة صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبد الله بن عبد العزيز آل سعود في منتدى السيدة خديجة بنت خويلد ٢٠٠٧م تحت عنوان «المرأة السعودية عام ٢٠١٠م».

سابقه يؤكد على منظور تكاملي لتطوير أوضاع المرأة بدلاً من حصره بقضايا المشاركة بقوة العمل. فقد حدد الأساس الاستراتيجي الثاني للخطة «الاهتمام بشؤون المرأة وتطوير قدراتها، وإزالة المعوقات أمام مشاركتها في النشاطات التنموية في إطار ما تقضي به القيم والتعاليم الإسلامية». كما تضمنت فصول خطة التنمية الثامنة أهدافاً وسياسات تعالج قضايا تطوير أوضاع المرأة في مجالات متنوعة؛ كالتهليم والصحة والرعاية الاجتماعية والقوى العاملة. ولم تقتصر التوجهات في تطوير مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي على الأهداف الاستراتيجية والسياسات، بل تناولت بشكل مباشر بلورة آليات تنفيذية لتوسيع هذه المشاركة وتعميقها.

الوضع التعليمي:

بين تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٣م) الذي أصدرته وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية في فصل خاص بالمرأة والتنمية البشرية؛ تفاصيل التطور في أوضاع المرأة ومقدار تعلقه بالتهليم والتشغيل والصحة. فعلى الرغم من البداية المتأخرة نسبياً في

المرأة في السعودية

تعليم البنات مقارنة بالبنين إلا أنه قد ارتفعت نسب التحاق البنات بمراحل التعليم ومستوياته بشكل حاد؛ فخلال المدة (١٩٧٥-٢٠٠٢م) بلغ معدل النمو السنوي المتوسط لإجمالي قيد الإناث في جميع مراحل التعليم نحو (٨٪)، في حين بلغ للبنين (٢، ٤٪). ومن ثم فقد تم «سد الفجوة في مؤشرات القيد للجنسين في المرحلتين الثانوية والجامعية، وقرب حصول ذلك في المرحلة الابتدائية».

لقد حظي قطاع التعليم باهتمام واسع، وتم استهداف كامل المستلزمات الضرورية للعملية التربوية من مبانٍ ومدرسين ومناهج، ونتيجة لهذا الاهتمام فقد حصل قطاع تنمية الموارد البشرية على نحو (١، ٥٧٪) من إجمالي الإنفاق على جهات التنمية خلال خطة التنمية السابعة. ومع نهاية الخطة وصل عدد الطلاب والطالبات في مختلف مراحل التعليم العام إلى نحو (٦، ٤) مليون طالب وطالبة، أي: ما يقارب (٣٠٪) من مجموع السكان، يتلقون تعليمهم في أكثر من (٢٥) ألف مدرسة، ويقوم على تعليمهم نحو (٢٠٠، ٣٨٦) معلم ومعلمة. وتشكل الطالبات ما نسبته (٦، ٤٨٪) من الإجمالي. وبمراجعة أعداد المقيدين

في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي يتضح أن نسبة الإناث كانت (٤٨٪) و(٣, ٥٠٪) (على التوالي). أما التعليم العالي (الدبلوم والجامعي والدراسات العليا) فقد تفوقت أعداد الطالبات، وبلغت نسبة الخريجات (٥٦, ٥٪) من الإجمالي.

الوضع الصحي:

الإنجاز الملحوظ للمملكة في التقدم المحرز بتمكين المرأة من الاستفادة من الفرص التعليمية المتاحة كان له ما يوازيه في التقدم بتمكين المرأة صحياً، حيث تحقق على مدى الحقبة الماضية تحسن كبير في الصحة العامة. فقد أدت البرامج الوقائية الصحية إلى خفض كبير في معدلات الإصابة بالأمراض والقضاء تماماً على بعضها. كما تم توفير خدمات علاجية ذات كفاءة عالية، وتقنيات متقدمة من خلال شبكة متكاملة من المراكز الصحية والمستشفيات المنتشرة في جميع أنحاء المملكة. ونتيجة للنمو في الخدمات الصحية فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع للإناث عند الميلاد ليبلغ

المرأة في السعودية

(٦، ٧٣) عاماً، وللذكور (٧١) عاماً، عام (٢٠٠٢م)^(١).
علماً أن إنجاز السعودية في هذا المجال يفوق المتحقق في
المنطقة العربية، ويوازي المستويات التي بلغتها العديد من
الدول المتقدمة. ويمكن عدُّ الارتفاع في متوسط العمر المتوقع
للإناث عند الميلاد مؤشراً على لمجموع المنجزات في القطاع
الصحي.

غير أنه من المفيد التوضيح هنا أن تطوير الوضع الصحي
للمرأة جرى من خلال تنفيذ خدمات صحية من صنفين.
الأول، تطوير الخدمات الصحية التي تُقدم للمواطنين من
الجنسين. ويمكن قياس التطور في هذه الخدمات من خلال
المؤشرات المتعلقة بالمستشفيات والأسرة ومراكز الرعاية
الصحية والأطباء وهيئات التمريض وغيرها، حيث تضاعفت
خلال العقود الأربعة الأخيرة أعداد المؤسسات والكوادر
الصحية بنسب أعلى من النمو السكاني، مثلاً: ارتفع عدد
الأطباء من (١١٧٢) في عام (١٩٧٠م) إلى (٣٣٣٤٠) طبيباً
في عام (٢٠٠٢م)، وعدد أعضاء هيئة التمريض من (٣٢٦١)

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قاعدة المعلومات الإحصائية لتقارير التنمية البشرية.

إلى (٦٩٢٧٣) ممرضاً في الأعوام ذاتها. وتُقدّم هذه الخدمات بصورة ميسرة ومجانية للمواطنين.

أما الصنف الثاني من الخدمات الصحية فيتعلق بتطوير الخدمات التي تقدم حصراً لتوفير الرعاية الصحية للنساء، مثلاً: تحسين الأمهات الحوامل ضد الكزاز، ورفع نسبة الولادات التي تتم بواسطة مهنين صحيين، ورفع نسبة الأمهات الحوامل اللاتي يتم توفير الرعاية الصحية لهن بواسطة مهنين صحيين.

الوضع التشغيلي:

بينت المؤشرات على مدى العقود الثلاثة الماضية حصول تقدم مرموق في أوضاع المرأة التعليمية والتشغيلية، مما أدى إلى تحقيق قفزة نوعية في أوضاع المرأة السعودية في هذه المجالات، على عدّ أن التقدم في مجالات التمكين للمرأة تعليمياً وصحياً سيؤدي بالتأكيد ليس إلى دعم دور المرأة السعودية كفرد فاعل في البناء المجتمعي فقط، بل كذلك تمكينها من التمتع بحقها في التعليم والصحة. وإذا كان التعليم والصحة

المرأة في السعودية

يمثلان ركيزتين أساسيتين في الحياة المجتمعية؛ فإن الركيزة الثالثة هي التشغيل.

كما أن دخول المرأة السعودية سوق العمل كان بطيئاً ومتأخراً في مراحل التنمية الأولى حيث لم تتجاوز نسبة إسهاماتها في سوق العمل (٥٪) حتى نهاية خطة التنمية الرابعة عام (١٩٩٠م). ومع تطور مراحل التنمية وانعكاس جهودها على أوضاع المرأة (وخاصة في مجال التعليم) بدأت نسبة إسهاماتها في سوق العمل ترتفع تدريجياً. ومع عام (٢٠٠٣م) ارتفعت هذه النسبة إلى (١٧٪)، وبلغت نسبة الإناث (١٤٪) من قوة العمل.

ومع تزايد حجم الخريجات السعوديات من مختلف نظم التعليم والتدريب؛ فقد يكون الاستثمار أحد المخارج أمام المرأة السعودية ويناسب عدداً كبيراً من السيدات المقتدرات مادياً. كما أن الاستثمار يكفل التمتع بمميزات مشاركة المرأة في سوق العمل من خلال التوظيف وإثبات الذات وتحقيق مكانة اجتماعية جيدة، بالإضافة إلى سهولة الجمع بين المشاركة في التنمية والوفاء الأفضل نسبياً بمسؤوليات المرأة المنزلية.

وعمل المرأة في الاستثمار هو إسهام حقيقي في تنمية الاقتصاد قد يفوق في قيمته المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي ما يضيفه أي نوع آخر من مشاركات المرأة في التنمية. أما الاستثمار فإلى جانب ما يضخه من أموال في قنوات الاقتصاد المختلفة؛ فإنه يوفر أيضاً فرصاً للعمل تضاف هي الأخرى إلى الناتج المحلي الإجمالي.

والمتتبع لنشاط سيدات الأعمال السعوديات في المملكة في السنوات القليلة الماضية يلحظ مدى الإقبال المتزايد منهن على الاستثمار في مختلف النشاطات الاقتصادية. وتشير البيانات المتاحة إلى أن عدد السجلات التجارية المملوكة لأسماء نسائية تزيد عن (٢٢,٥) ألف سجل تجاري تمثل نحو (٤,٧%) من عدد المنشآت المسجلة في الغرف التجارية الصناعية في المملكة، وتغطي هذه السجلات أنواعاً متعددة من النشاطات الاقتصادية. وبلغ معدل القيد السنوي كما تشير إليه بيانات وزارة التجارة والصناعة (١٥٦٥) سجلاً تجارياً نسائياً في نشاطات تجارية متنوعة على مستوى المملكة، كما أظهرته نتائج قيد سجلات عام

المرأة في السعودية

(٢٠٠٤م) التي تمثل منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم وهي من المشاريع المفضلة بوصفها قنوات استثمارية لسيدات الأعمال السعوديات^(١).

(١) يمكن الاطلاع على تفاصيل ذلك في ثنايا الخطة الخمسية الثامنة للتنمية في المملكة العربية السعودية، الفصل السابع عشر: المرأة والتنمية، (٢٠٠٥-٢٠٠٩م).



المرأة السعودية والشأن الاجتماعي



مدى رضا المرأة السعودية عن دورها في تنمية المجتمع:

في الوقت الذي أشارت فيه بعض المشاركات في هذه الدراسة إلى أن تجربة المرأة السعودية في مجالات التنمية المجتمعية لا زالت في بداياتها، إلا أن الأغلبية أبدت رضاهن عن هذه المشاركة بما نسبته (٧٠٪) وهو ما أكدته الدكتورة ندى برنجي إذ تقول:

«أنا راضية تماما عن واقع مشاركتي في تنمية المجتمع السعودي، لأنني أعمل في مجال التعليم العالي منذ عدة سنوات ولي مشاركات عديدة في مجال الإعلام الإذاعي بإعداد البرامج المختلفة لقسم اللغة الفرنسية في إذاعة جدة، وكم كنت أود أن تتاح لي الفرصة لمشاركة أكبر في مجال التوجيه والإرشاد على المستوى المحلي».

وفي هذا الصدد تقول الدكتورة سمر السقاف:

المرأة في السعودية

«تقف السعودية في منعطف مهم على المستويات كافة، وحقبةً يشهد وضع المرأة حراكاً متجدداً فكرياً واقتصادياً واجتماعياً، فهي شريك جديد في البناء والتطوير. والمشاركة لا تستهدف فقط تنمية المجتمع وصنع مستقبله بل تستهدف أيضاً تنمية الذات المشاركة وتطوير قدراتها ووجودها الفاعل والمؤثر. وإذا كان الرضى عن مدى المساهمة الحالية فإننا نجحفها حقها لأنها بدأت تقود وانطلقت على غير مثال سابق، وبقراءة متأنية في شتى المجالات فإن للمرأة السعودية إنجازات عدة ومميزة على مختلف الأصعدة».

من جانب آخر أشارت بعض المشاركات (٣٠٪) إلى تركيز مشاركة المرأة في المجالات التعليمية والصحية حيث تقول الدكتورة أمل السويح:

«إن مشاركة المرأة بوجه عام في تنمية المجتمع السعودي في جميع المجالات واضحة ومؤثرة، وإن كنت أرى أنها في المجال التعليمي والصحي أكثر فعالية، يتبين ذلك كل من دخل صرحاً من صروح التعليم من مدارس أو جامعات أو معاهد، وكذلك في الكليات الصحية والمستشفيات. وبحكم مجالي فإن مشاركتي في

المجال التعليمي هي الأكثر، وهذه ترتبط أيضاً بالمجال الثقافى، وأطمح أن يكون لي دور في تنمية المجال الإعلامى».

من جانب آخر أبدت عدد من المشاركات بنسبة بلغت (٣٠٪) رضاهن عن حجم مشاركتهن في تنمية المجتمع من خلال مواقعهن، إلا أنهن أبدين عدم رضاهن عن الفرص المتاحة وهو ما أشارت إليه الأستاذة نورة الفايز حيث تقول:

«إنني راضية إلى حد كبير عن مشاركتي الشخصية في تنمية مجتمعي سواء من خلال دوري الوظيفي كوني مديرة لمنظمة حكومية تعنى بالتنمية الإدارية، أو من خلال دوري التطوعي في عدد من المنظمات في المجتمع. ومن اللجان التي مازلت عضواً فيها الهيئة الاستشارية للمتحف الوطني، الهيئة الاستشارية لمؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله لرعاية الموهوبين، بالإضافة لمشاركات سابقة في لجان أخرى، أو مشاركات بحثية أو ندوات أو لقاءات يصعب حصرها، ولكنني غير راضية عن الفرص المتاحة لي بوصفي امرأة في هذا المجتمع وبما لدي من خبرة في المساهمة الفاعلة في تطوير المجتمع ومعالجة قضاياها وخاصة ما يختص بالمرأة واتخاذ القرارات الخاصة بشؤونها».

المرأة في السعودية

رسمت الصورة العامة لنتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بواقع مشاركة المرأة السعودية في تنمية المجتمع أن الغالبية راضيات عن درجة مشاركتهن، وتركز هذه المشاركة في مجالي التعليم والصحة مما قلل الفرص المتاحة لمشاركة المرأة، وطلبين في الوقت نفسه تنوع مجالات المشاركة بحيث تستجيب لمتطلبات التحديث التي تعيشها البلاد في مختلف المجالات.

حرية المرأة السعودية في مجتمعها:

الحرية من المفاهيم المرنة التي أفرط في استخدامها قوم وقرط في استخدامها آخرون، مما جعل الحديث عنها مجالاً واسعاً للجدل المفضي إلى الخلاف والاختلاف، ومن ثم فإن مفهوم الحرية ليس مفهوماً مطلقاً يمكن التعامل معه بصورة مباشرة ومحددة، وقد أشارت الأستاذة سهام الشهري إلى هذا المعنى بقولها:

«قبل النظر إلى حريتي بوصفي امرأة على النطاق الشخصي الضيق، علينا النظر إلى الكون بأكمله وما يحويه من الفضاء الفسيح؛ فهو يسير وقرط نظام كوني دقيق جداً لا يحيد عنه بأدنى

المقادير الافتراضية، وإن حدث فالكون بأكمله سيختل وسينهار إن ترك له مجازاً أقل من ١, ٠٪ من الحرية في التصرف، ومن ثم فنحن البشر جزء من المنظومة الكونية شرع الله لنا الحرية المقيدة ووفق إطار محدد يضمن لنا العيش بتوازن في شتى المجالات الإنسانية النفسية والاجتماعية، وإن عبثنا به اختل التوازن البشري بأسره. وما نراه من حولنا من مآسي البشر الذين تجاوزوا الحد المسموح لهم من الحرية الفطرية لهو خير دليل على ذلك».

إلا أن هذه الدراسة لا تعنى بالنقاش المفاهيمي لموضوع الحرية بقدر ما تحاول سبر جانب من واقعها في حياة المرأة السعودية، حيث رأت أغلب المشاركات (٧٠٪) أن حريتها غير مقيدة، فقد عبرت عن أولئك الأستاذة صافية أبو هليل^(١) فقالت:

«أنا لا أرى أن حريتي مقيدة في مجتمعي ولا يتبادر إلى ذهني وجود قيود على أحد المجالات التي تحتاج إلى حرية أكثر من ناحية كوني امرأة وأنا على قناعة تامة بأني أمارس حريتي الطبيعية في مجتمعي السعودي»

(١) صافية أبو هليل: عضو هيئة تعليمية.

المرأة في السعودية

وفي الوقت ذاته نسبت ٣٠٪ من المشاركات التقييد إلى النساء أنفسهن فقالت عن ذلك هبة برادة:

«المرأة السعودية تحتاج إلى أن تنظر إلى أبعد من تحت قدميها، فهي من يؤطر نفسه؛ لأنها تستطيع تحقيق ذاتها كما ترغب، كما تحتاج أن تكون طموحة أكثر ولا تضع أي عوائق في طريقها؛ لأنها هي من يصنع عوائقه بنفسه.»

أما أخريات مثلاً (١٠٪) من المشاركات أكدن على أن حرية المرأة غير مقيدة على مستوى الأنظمة، ولكن نظرة بعض الرجال هي التي قد تعيق تحركها حيث تقول الدكتورة منيرة العصيمي^(١):

«مثلت السعودية داخلياً وخليجياً وعالمياً ولم أشعر أنني مقيدة من قبل أنظمة بحد ذاتها، إنما هناك نظرة دونية من بعض الرجال بوصف المرأة إنسانة ضعيفة تحتاج إلى من يحميها حتى وإن كانت هي قادرة على ذلك.»

وفي الوقت الذي رأت فيه (٢٠٪) من المشاركات أن حرية المرأة السعودية تحيطها بعض القيود؛ فإنهن لم يطلقن هذا

١ - منيرة العصيمي: مدير عام التمريض، ورئيس مجلس إدارة، وعضو في عدة جمعيات علمية وخيرية، مثلت المملكة في محافل محلية وخليجية وعالمية.

الرأي بصورة عامة تشمل جميع المجالات، بل أشرن إلى وجود حرية للمرأة إلا أنها مفقودة في بعض المجالات التي يعتقدن أهمية إتاحة الفرصة لهن فيها، على اعتبار أن لهن القدرة على تحمُّل المسؤولية في بعض الأمور بصورة أفضل من الرجال.

وفي رأي آخر عن قيود الحرية التي تعاني منها المرأة السعودية أشار عدد من المشاركات في هذه الدراسة الميدانية بلغت نسبتهن (٢٠٪) إلى حاجة المرأة إلى حرية أكبر من خلال تخصيص أماكن للنساء بكامل إمكاناتها لتمارس دراستها وعملها واستثماراتها وتلقى الخدمة التي تريد، خاصة أنها تمثل نسبة عالية من المجتمع، دون أن تحتاج إلى مخالطة الرجال ومزاحمتهم على عدِّ مخالطة الرجال مصدر التقييد والحرج.

تعبّر النتيجة العامة لرؤية المرأة السعودية لواقع الحرية التي تتمتع بها والمجالات التي ترى أنه بحاجة إلى حرية أكبر فيها أن غالبية المشاركات يتمتعن بحرية كافية داخل المجتمع لا تمنعهن من ممارسة حقوقهن ووفقاً لقيم المجتمع وثقافته، مع إشارة بعضهن إلى ترسخ بعض المفاهيم الخاطئة لدى بعض الرجال انعكست على الفرص المتاحة لهن لخدمة أنفسهن ومجتمعهن. وأشارت أخريات

المرأة في السعودية

إلى الحاجة إلى توسيع المجالات المناسبة لطبيعتهن، وتوفير بيئات إدارية وتعليمية وخدمية نسائية لا تضطرهن إلى الاختلاط بالرجال بصورة تحدُّ من حريتهن وتقيّد فرص الإبداع لديهن.

قيادة المرأة السعودية للسيارة؛

قضية قيادة المرأة السعودية للسيارة من الموضوعات التي تثار بصورة متكررة في الصحافة المحلية، وقد نالت طيفاً واسعاً من الأخذ والرد عن مدى الحاجة لقيادة المرأة السيارة، والمتتبع لتلك الطروحات يلحظ أنها لم تخلُ من نقاشات موضوعية وأخرى تعبر عن رغبة شخصية من قبل بعضهم دون أن تأخذ بالحسبان الآثار السلبية المترتبة على ذلك. وقد أشارت الطبيبة أمل السويداني⁽¹⁾ إلى شكلية الطرح لهذه القضية قائلة:

«قيادة المرأة مسألة شكلية تطرح من وقت آخر لتبرز أن المرأة السعودية مسلوبة الحرية، وهذا غير صحيح بتاتاً؛ لأن المرأة قد تغلبت على أمور كثيرة وأبدعت أيضاً دون أن تكون القيادة حاجزاً يمنعها من التقدم».

(1) أمل صالح السويداني: طبيبة تخصص علاج طبيعي من جامعة الملك سعود.

وفي دراستنا الميدانية لهذه القضية أبدى (٦٠٪) من المشاركات تخوفهن من التبعات المترتبة على قيادة المرأة السعودية للسيارة، سواء كانت هذه التبعات تمثل أعباء إضافية تتحملها المرأة لتوفير بعض الخدمات المنزلية، أو مشكلات دينية واجتماعية وأمنية هي في غنى عنها، وأشارت إلى ذلك إحداهن بقولها:

«إذا قادت المرأة السيارة فسيكون ذلك عبئاً إضافياً».

ورفضت أخريات هذا الموضوع بشكل كلي انطلاقاً من كونه يعالج مشكلة بمشكلات أكبر منها على المستويات الدينية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والمرورية، إضافة إلى أن المرأة عندما يسمح لها بالقيادة لن تكون بديلاً عن السائق الأجنبي، وفي هذا الصدد أوردت الدكتورة سمر السقاف في معرض إجابتها عن هذا السؤال جزءاً من مقالة الصحفية الأمريكية تانيا سي هسو الذي نقلته صحيفة عرب نيوز حيث تقول:

«إن ارتدائي الحجاب وعدم تمكني من قيادة السيارة خلال المدة التي قضيتها في السعودية لم يمثل أي مشكلة لي، وقد أدركت لأول مرة في حياتي أن الرجال يتحدثون إلي مباشرة

المرأة في السعودية

بكل احترام وتقدير دون أن يكون لجسدي كوني امرأة أثر في ذلك التقدير، فإذا وجد من يقود لي السيارة وأحظى بالرفاهية فهل أرفضها؟».

إلى هذا المعنى أشارت الدكتورة منيرة العميل^(١) بقولها: «أتمتع بكامل حريتي وكرامتي مع وجود من يقدم لي خدمة القيادة، كما أنني أعتبر هذه المهنة تنقص من أنوثة المرأة التي يجب أن تحافظ عليها، ومشاكل أخرى تنتج من هذا الأمر». أما أولئك اللاتي أيّدن موضوع قيادة المرأة فقد اتّكأن على مخاطر السائقين الاجتماعية والحاجات الملحة للمرأة عند غياب عائلها وهو ما أكدته الدكتورة منى آل مشيط^(٢) إذ تقول: «قيادة السيارة تشكل أهمية كبيرة في حياتي بصفتي طبيبة وأحتاج أحياناً الخروج في أوقات مختلفة وكذلك للتنقل من مستشفى إلى آخر وأحياناً من المستشفى إلى العيادات الخارجية؛

(١) منيرة بنت محمد صالح العميل: رئيسة قسم الرياضيات في كلية التربية للبنات (الأقسام العلمية)، دكتوراه إحصاء رياضي، ماجستير إحصاء رياضي، بكالوريوس رياضيات، عضو هيئة تدريس، بقسم الرياضيات ورئيسة القسم، شاركت بالبرامج الإثرائية الصيفية التابعة لمؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله لرعاية الموهوبين، لها اهتمامات بالحاسب الآلي ومهارات التفكير.

(٢) منى بنت عبد الله بن سعيد آل مشيط: أستاذ مساعد بكلية الطب، جامعة الملك خالد، استشارية أمراض النساء والولادة، عميدة المركز الجامعي لدراسة الطالبات في جامعة الملك خالد، لها مساهمات عديدة في خدمة المجتمع وتنظيف المرأة، حضرت العديد من المؤتمرات والندوات.

لأنه لا يمكن أن يبقى السائق تحت أمري طوال ساعات العمل، والسائق يهدر المال ويدمر اقتصاد الأسرة ليس راتبه فقط ولكن من خلال استهلاكه للسيارة وللوقود ولتحرشاته أحياناً بعاملات المنازل والأطفال».

وأكد أخريات على الحاجة إلى معالجة الموضوع بطريقة أقل تبعات من قيادة المرأة برؤية استراتيجية، وهو ما عبرت عنه الأستاذة سهام الشهري بقولها:

«ليس من المهم جداً أن يكون من خلف مقود السيارة امرأة، ونتمنى في المستقبل القريب أن توجد حلول بديلة للسيارات خصوصاً في المدن الرئيسية للتخلص من أزمة اختناق الشوارع وقت الذروة، وأن يكون هناك تفعيل لمقترح النقل العام والقطارات السريعة داخل المدن، فلا نريد مزيداً من السيارات ولا نريد مزيداً من التلوث البيئي ولا نريد مزيداً من الاختناقات المرورية».

أظهرت الصورة العامة لآراء المشاركات حول قيادة المرأة السعودية للسيارة أن التبعات المترتبة على هذه القضية الجدلية أكثر من الإيجابيات المتوقعة منها، ومن ثم فإن الحاجة ماسة

المرأة في السعودية

لإيجاد حلول وطنية لتفعيل النقل العام والقطارات السريعة داخل المدن، وغير ذلك من وسائل تحقق أهداف مشاركة المرأة السعودية في التنمية المحلية مع المحافظة على قيم المجتمع السعودي وأعرافه المرعية.

عمل المرأة السعودية :

يُعدُّ عمل المرأة السعودية أحد أوجه المشاركة التكاملية الذي أظهرت الدراسة الميدانية أهميته القصوى بالنسبة للمرأة وللمجتمع. ففي الوقت الذي يمثل عمل المرأة مصدراً من مصادر تكامل شخصية المرأة وثقتها بنفسها وكسباً للرزق؛ يمثل في الوقت ذاته بُعداً تنموياً وخدمياً وتطويرياً على مختلف القطاعات في المجتمع، حيث أكدت جميع المشاركات على أهمية العمل في حياتهن، ومن ثم لم يمثل العمل في حد ذاته محل نقاش في حياة المرأة السعودية وإنما انحصر النقاش في الميادين التي يمكن أن تجد المرأة السعودية فرصتها المناسبة للعمل فيها، والأولويات التي تحدد ما ينبغي عليها أن تنهض بها، والأسباب التي تدفعها إلى نوع معين من العمل دون غيره.

فقد أشار ما نسبتهن (٥٠٪) من المشاركات إلى أن عمل المرأة المتمثل في تربية الأبناء ورعايتهم يأتي في الدرجة الأولى من سلم اهتماماتهن كونه الوظيفة الرئيسة ولما يعكسه هذا الاهتمام من تأثير بالغ على صناعة الأجيال، وهو ما لا ينبغي أن تتخلى عنه وتعمل كل ما في وسعها للقيام به خير قيام. وقد أشرن مع ذلك إلى الأدوار التوفيقية التي يمكن للمرأة أن تشارك فيها بما لا يتعارض مع وظيفتها الرئيسة.

وفي سياق التأكيد على أهمية عمل المرأة وأوجه مشاركتها قالت إحدى المشاركات التي تحفظت عن ذكر اسمها:

«عمل المرأة مهم جداً لأنه يحقق جانب الخصوصية في حياة المرأة المسلمة من خلال إيجاد المناخ الملائم لتعليم بنات المجتمع وتطبيب نسائه وخدمتهن في المجالات التي يحتجن إليها».

وأشارت مجموعة من المشاركات إلى أن من الأسباب التي تدفع المرأة إلى العمل غلاء المعيشة والحاجة إلى خلق توازن داخل الأسرة من الناحية المادية، فقد أصبح دخل المرأة مصدراً من مصادر دخل الأسرة بسبب ظروف الحياة الصعبة، هذا عدا اضطرار الكثير من النساء إلى إعالة أسر بأكملها بسبب

وفاة من يعولها أو لطلاقها أو لأي سبب آخر.

من جانبها أشارت الدكتورة برنجي إلى أن:

«المرأة نصف المجتمع، وعملها يعزز شخصيتها، ويزيد من خبراتها الإنسانية والمهنية، ويوسع آفاقها، ويمنحها الثقة بالنفس، ويشعرها أن علاقتها بزوجها لا تقوم على أساس نفعي بقدر ما تعتمد على تبادل الأدوار، وتعزيز دور كل من الأم والأب في بناء الأسرة وتممية المجتمع».

وتضيف: «عمل المرأة يشعرها بالطمأنينة والثقة على المستوى المادي والمعنوي، ومن ثم ينعكس على تهيئة الجو الأسري السليم لجميع أفراد العائلة».

وفي السياق نفسه أكدت هذا المعنى الأستاذة نورة الفايز

بقولها:

«العمل يدفع المرأة إلى اعتمادها على نفسها في الدخل وتقوية شخصيتها وثقتها بقدراتها وزيادة مهاراتها في التواصل مع من حولها وحتى في إدارة شؤون منزلها وتربية أبنائها، بالإضافة إلى أهمية مساهمتها الفاعلة في النهوض بمجتمعها ومشاركة الرجل في السعي لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للوطن، فهي

تمثل نصف المجتمع ومن ثم يقع على كاهلها نصف العبء». واستناداً إلى ما سبق فقد أكدت المشاركات في الدراسة على المنافع والإيجابيات التي تعود على المرأة ذاتها وعلى مجتمعها حيث إن العمل يعزز من شخصيتها ويزيد من خبرتها ويمنحها الثقة بالنفس، وفي الوقت نفسه يجعلها مشاركة فاعلة في مجتمعها. وفي الوقت نفسه أكدن على أهمية دور المرأة في تربية أبنائها، وهو عمل مهم للتنمية الشاملة للمجتمع السعودي، وينبغي حسابه في الناتج الوطني.

علاقة المرأة السعودية بذويها :

تخضع العلاقات الاجتماعية بصفة عامة للتنشئة الاجتماعية التي يكتسب خلالها الفرد جزءاً مهماً من سلوكياته في التعامل مع الآخرين. وبطبيعة الحال فإن علاقة المرأة بمن حولها ستتأثر بالبيئة التي تنشأ فيها، ومن ثم فإن العلاقة التسلطية أو الحوارية لا تخضع للجنس البشري بقدر ما تخضع للقيم والتقاليد التي تربي عليها. هذا ما دلت عليه آراء نسبة من المشاركات في هذه الدراسة بلغت (٢٥%) منهن، حيث تقول

الأستاذة هبة محمود:

«التسلط وارد في كل المجتمعات بين الرجل والمرأة، ليس بين المرأة السعودية والرجل السعودي بالتحديد، فالتسلط لا يظهر إلا عند أصحاب النزعة السلطوية سواء كانوا رجالاً أم نساء رغم تفاوت تلك النزعة بينهم. المشكلة تكمن حقيقة في ثقافة الحوار التي لم يعتد عليها بعض أبناء المجتمع السعودي في التعامل، ولكني أجد الأمر قد تتغلب عليه المرأة بذكائها في إيجاد قاعدة للحوار بينها وبين من حولها لتتعلمها وتعلمها. فثقافة الحوار لن يستعصي عليها ذلك طالما عرفت المفاتيح التي تحاور بها من حولها»

كما أن درجة التسلط أو الحوار في العلاقات الاجتماعية أمر نسبي يخضع في كثير منه للموقف الانفعالي ونوع الموضوع الذي يعكس درجة التسلط فيه، وهو ما أدى إلى تباين الآراء في هذه الدراسة الميدانية حول درجة التسلط الذي قد يمارسه الرجال في علاقتهم بالنساء مما يشير إلى تأثير هذه الآراء بخبرات تراكمية شخصية لا يمكن تعميمها. تشير نسبة من المشاركات بلغت (٦٠٪) إلى تميز علاقة المرأة السعودية

بأقاربها بالحوار والتفاهم الذي أكدته الدكتورة منى آل مشيط بقولها:

«علاقتي بذوي من الرجال رائعة وممتازة، فالأب هو الحب والعطف والعطاء والحنان، والأخ هو الصديق والحبیب والغالي، والزوج هو رفيق الدرب ونور العين. نشأت والحمد لله في أسرة متفاهمة لا تفرق بين البنت والولد وتزوجت ووجدت الرجل الذي يحترم المرأة ويقدرها ويعينها ويرعاها خير رعاية».

وأكدت أخريات على أن علاقتهن بذويهن من الرجال وخاصة من لهم ولاية عليهن قائمة على الاحترام المتبادل مع القناعة بحق الرجل في الولاية والرعاية كما أقرها الدين الإسلامي، حيث تقول الدكتورة أمل السويح:

«علاقتي بالرجال من الأقارب قائمة على التفاهم والحوار، فالمرأة لها الحق في إبداء رأيها كما للرجل، ولها حرية التصرف في شؤونها الخاصة كما للرجل، مع مراعاة ضوابط الشرع، والتي تزيدنا رفعة ومكانة عند ذوينا من الرجال، والذين يتولون القيام بحق الولاية والرعاية».

المرأة في السعودية

وفي المقابل رأت (٢٥٪) فقط من المشاركات أنها علاقة تتسم بالتسلط وفرض الرأي وهو ما نقله عن الأستاذة إلهام الشمري^(١) التي تقول:

«علاقتنا بالرجل يحكمها دوماً الفوقية من قبل الرجل وشعوره بالوصاية على المرأة، وعدم الثقة في قدرتها على التصرف وحماية نفسها وإن كان يوجد بعض الأسر التي لديها بعض من الوعي في التعامل مع المرأة كونها إنساناً وليس مخلوقاً قاصراً عن الفهم والتعامل مع الحياة».

ونسبة أخرى من الآراء بلغت (٥٪) نفت وجود التسلط في حياتها من قبل ذويها من الرجال، إلا أنها في الوقت نفسه ألمحت إلى وجود نوع من التسلط في حياة أخريات حيث تقول الأستاذة نورة الفايز:

«علاقتي بمن حولي من الرجال تُعدُّ جيدة وهذا ما ساعدني ولله الحمد في تحقيق ما وصلت إليه الآن، وهي أفضل بكثير جداً من غالبية النساء حولي، وأنا أعتقد أن لمهاراتي الشخصية في التواصل ودبلوماسية في التعامل وتنازلي كثيراً دوراً كبيراً

(١) إلهام أحمد الشمري: إعلامية وكاتبة في جريدة اليوم السعودية، ومهتمة بقضايا حقوق الإنسان.

في نجاحي. وهناك بعض الرجال الذين حولي لا زالت نظرتهم إلى المرأة دونية وثقتهم بها محدودة مهما بلغت سناً أو علماً أو خبرة في الحياة، كما يغلب عليهم التسلط والشك في تعاملهم مع النساء من حولهم، والتحاور والتفاهم مع النساء ليس مقبولاً بالنسبة لهم؛ لأنهم يرون أن قدرات المرأة وبعدها نظرها محدود».

وأرجعت أخريات بلغت نسبتهن (١٠٪) التسلط في جانب كبير منه إلى المرأة نفسها، عبرت عن ذلك الأستاذة هديل الزهراني^(١) فقالت:

«علاقة المرأة السعودية تقوم على ما تحدده المرأة نفسها؛ فهي تستطيع أن تكون علاقتها مبنية على الحوار والتفاهم وهي أيضاً تستطيع أن تجعل علاقتها مبنية على التسلط».

خلصت نتيجة الدراسة الميدانية حول علاقة المرأة بذويها من الرجال إلى أن طبيعة العلاقة تخضع بالدرجة الأولى إلى

(١) هديل إبراهيم الزهراني: صيدلانية تخرجت في جامعة الملك سعود، عملت صيدلانية مدة عام، وتعمل حالياً مدير إدارة الرعاية الصيدلانية في الشؤون الصحية في منطقة تبوك، بالإضافة إلى عضويتها في عدة لجان طبية، والإشراف على تدريب طلاب وطالبات الكليات والمعاهد الصحية الحكومية والخاصة في منطقة تبوك.

المرأة في السعودية

السمات الشخصية والتنشئة الاجتماعية بغض النظر عن الجنس، وبيئت أنه في الجملة تتسم العلاقة بالاحترام المتبادل والحوار والتفاهم، ولا تخلو في الوقت نفسه من وجود نوع من التسلط وفرض الرأي من قبل الرجال نتيجة لطبيعتهم الشخصية أو لأسباب قد تعود إلى المرأة ذاتها وهي حالات لا يمكن تعميمها على أفراد المجتمع كافة.



المرأة السعودية والإعلام السعودي



الإعلام السعودي المحلي أحد المجالات المهمة التي تعكس جانباً من مكانة المرأة السعودية من خلال طرحه قضاياها وإتاحته الفرصة لها للتعبير عن رأيها والكيفية التي يعالج بها تلك القضايا والمساحات المخصصة للموضوعات التي تهمها. وفي ضوء ذلك فقد تناولت الدراسة الميدانية هذا الموضوع من أربع زوايا:

١- الإعلام وقضايا المرأة السعودية :

اتفقت غالبية آراء المشاركات في هذه الدراسة بنسبة بلغت (٧٠٪) على أن الإعلام السعودي لم يمنح قضايا المرأة مساحة كافية في التناول والمعالجة، إلا أنه بدأ في الآونة الأخيرة الاهتمام بهذا الأمر، حيث تقول إحدى المشاركات: «الإعلام السعودي بدأ بالتغير في السنوات الأخيرة، وقد لاحظت - مثل غيري - اتجاه الإعلام السعودي إلى تسليط

المرأة في السعودية

الأضواء على بعض القضايا التي تهم المرأة، مثل: مشاكل العمل والبطالة عند النساء، ولكن ما زال المشوار طويلاً.

وهو ما أكدته إلهام الشمري بقولها:

«الإعلام السعودي تغير كثيراً نحو الأفضل، رغم أنه لا تزال هناك موضوعات شائكة يتحرج من تناولها، لكن تظل خطوات التغيير بحاجة إلى صبر، وهناك أمل كبير بأن تسير قضايا المرأة بشكل أشمل وأعمق وأكثر وعي في التعامل معها».

أما على مستوى أسلوب المعالجة، وألوية الطرح، فقد رأى بعضهن أنه يتصف بالسطحية والإثارة. تقول الدكتورة ندى برنجي:

«يتعامل الإعلام السعودي مع قضايا المرأة تعاملاً سطحياً إلى حد ما ولا يتعرض للمشكلات الحقيقية التي تمس المرأة في المجتمع».

وتقول إحدى المشاركات:

«تعاطي الإعلام السعودي مع قضايا المرأة سيئ، فهو إما يُسطّح موضوعاً ويفرغه من مضمونه، أو يعقد ويضخم موضوعات من أجل إثارتها».

وتؤكد الأستاذة نورة الفايز ذلك بقولها:

« طرح الإعلام السعودي قضايا المرأة لم يأخذ حتى الآن المنحى الصحيح، إذ يغلب عليه التطرف وعدم الموضوعية، فهو يأخذ إما التطرف المنفتح جداً وغير الملائم وغير المقبول في مجتمعنا، أو العكس يأخذ طابع التشدد وعدم الموضوعية والدقة، كما أنه يتم إغفال الكثير من القضايا المهمة التي تخص المرأة؛ فلا تتم تغطيتها التغطية الملائمة والكافية والعادلة، ولا تتم مناقشتها إعلامياً مع ذوي الاختصاص والمعنيين باتخاذ القرارات حولها».

من جهة أخرى رأت (٣٠٪) من المشاركات أن الإعلام السعودي لا زال بعيد الصلة عن المرأة وقضاياها. تقول الأستاذة هدى بدوي^(١):

«أساء الإعلام في تصوير المرأة السعودية وطرح قضاياها بصورة تختلف عن واقعها».

من جانبها تقول الدكتورة البندري العجلان^(٢):

«الإعلام السعودي لا يطرح تصور المرأة السعودية حقيقةً فهو يصور نموذجاً لا يمثل جميع السعوديات».

(١) هدى عبدالعزيز بدوي: مدرسة في التعليم العام في محافظة جدة.

(٢) البندري بنت عبدالعزيز العجلان: أستاذ مشارك في كلية التربية للبنات في الرياض، ووكيلة عميدة شؤون الطالبات.

أظهرت النتيجة العامة لآراء المشاركات نحو مدى طرح الإعلام السعودي قضايا المرأة أنه بدأ في الآونة الأخيرة منح المرأة السعودية مساحة كافية لمناقشة قضاياها، إلا أنه لا زال يتعامل مع بعض قضاياها تعاملاً سطحياً حيث صوّرت المرأة وطرح قضاياها بطريقة تختلف عن واقعها وعمّم نماذج لا تمثلها.

٢- القضايا التي ينبغي على الإعلام السعودي تناولها:

في الوقت الذي أبرزت الآراء الوظيفية التي ينبغي أن يقوم بها الإعلام السعودي وما يمكن أن يسهم به في تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة في المجتمع والتخفيف من معاناتها بتواصلها مع مجتمعها والمسؤولين فيه عبر وسائل الإعلام طرحت المشاركات في الدراسة الميدانية عدداً من المجالات التي يرين الحاجة إلى تناولها إعلامياً، فقد ذكرت إلهام الشمري:

«توسيع مجالات عمل المرأة، الأحكام القضائية التي تخصها وتحمي حقوقها، وخاصة في حالة الطلاق أو التعسف من قبل الزوج، وإعطاؤها فرصة للبروز إعلامياً، إذا كانت مؤهلة لذلك».

أما سعاد الأسمرى^(١) فتري:

«أن يسلط الإعلام الضوء على الأنظمة الحكومية التي مرت عليها السنين. يجب على الإعلام دراستها وتبسيط الضوء على البنود السلبية في الأنظمة التي تعيق مسيرة المرأة، وهذا لا يأتي إلا بالتخصص الصحفي في شؤون كل قطاع يتعامل مع المرأة. والعمل على تحسين الصورة الذهنية عن المرأة السعودية، وهذا لا يأتي إلا باكتشاف النماذج المشرفة والفاعلة وتقديمها للمجتمع».

وتؤكد الدكتورة أمل السويح على أهمية تناول الإعلام إلى القضايا التربوية في حياة المرأة فتقول:

«إن من أهم ما يحتاج إلى وقفات إعلامية كبيرة هو توعية المرأة بدورها الأساسي، ووظيفتها الأولى، وهي تربية الجيل، وما يحتاج إليه ذلك من إعداد علمي لها بعقيدة ثابتة راسخة، وعلم بأصول الدين وأساسيات التربية، وشؤون الحياة والدور الاجتماعي لها، لينشأ الجيل الذي يقود الأمة ويرفع مكانتها ويعيد إليها مجدها، ذلك أن الناظر يرى كثيراً من النساء -

(١) سعاد ظافر الأسمرى: أول محررة سعودية تعمل في الصحافة العالمية بوصفها محررة اقتصادية متخصصة، عملت في صحيفة «الوطن» السعودية ومجلة فوربز الأمريكية.

المرأة في السعودية

هداهن الله - أوكلن مهمة التربية إلى من لا ينبغي أن يتسلّمها، من عاملات لا نعلم ديانتهن، أو إلى قنوات فضائية همها زعزعة الدين ونشر الفساد، أو إلى قرناء لا نعلم ما وراءهم، فلا ترسيخ لعقيدة سليمة يستطيع الجيل التصدي بها لما يواجهه من فتن وبدع ومذاهب هدامة، كما أن المرأة اهتمت بتحصيل المال والجمال دون العلم».

ورصدت الدكتورة منى آل مشيط عدداً من المجالات التي ترى أهميتها فقالت:

«تحتاج الأم أثناء فترة الحمل وأثناء الولادة إلى رعاية من المجتمع بصفة عامة ومن الأسرة بصفة خاصة، والإعلام يغفل هذا الجانب المهم. كما أنها بحاجة إلى أن يتطرق الإعلام إلى حقوق الأطفال وحقوق المرأة في حضانة أطفالها، ونحتاج المرأة عبر وسائل الإعلام إلى توعية مستمرة عن كيفية التعامل مع الآخر، كيف نحترمه ونقدره ونعطيه حقوقه؟ كيف نكون سفراء لبلادنا عندما نغادرها».

وتضيف الدكتورة ندى برنجي:

«على الإعلام أن يبرز دور المرأة الريادي والمتميز على المستوى الإقليمي والعالمي، وأن يتناول بكل شفافية المشكلات

الشائكة؛ كالعنف الأسري والفقر وأسباب الطلاق وتأخر سن الزواج والانحرافات السلوكية لدى بعض الفتيات وعدم الفهم والتواصل بين الزوجين».

وتأسيساً على ما تقدم أبرزت آراء المشاركات دور الإعلام وأهميته في معالجة قضايا المرأة، وذكرت عدداً من المجالات المهمة التي ترى أنه ينبغي للإعلام السعودي تناولها ومن أهمها توعية المرأة بدورها الأساس ووظيفتها الأولى وهي تربية الجيل، وحقوق المرأة وواجباتها، وكيف تكون سفير خير لبلادها، وإبراز الإنجازات والأعمال الريادية التي حققتها، إضافة إلى دور الإعلام في مناقشة المشكلات التي تعاني منها المرأة السعودية في حياتها اليومية.

٣- مدى حيادية الإعلام السعودي في تناوله قضايا المرأة:

الحياد في الطرح والتناول الإعلامي من الموضوعات الجدلية التي لم تحسم بوصفها تناقش مسألة لا يمكن واقعياً القول بها؛ لأن العاملين في وسائل الإعلام من الكتّاب والمحرفين ومن يشترك في بناء المضمون الإعلامي لا ينفكون عن سماتهم

المرأة في السعودية

الشخصية وقيمهم الثقافية وتشبثهم الاجتماعية ومن ثم فإن فكر الواحد منهم وطرحه الإعلامي سيكون بلا شك انعكاساً طبيعياً لشخصيته من جهة، وتوجهات الوسيلة التي يعمل بها من جهة أخرى وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، وتبقى الموضوعية والحياد في التناول مسألة نسبية. وقد اختلفت آراء المشاركين في هذه الدراسة الميدانية بين من تتحدث عن أسلوب المعالجة وبين حيادية الطرح، إلا أن الأغلبية منهن (٨٠٪) يرين أن الإعلام السعودي - والصحافة تحديداً - يتسم خطابه بالرأي الواحد الذي لا يعكس جوانب الموضوع وإيجابياته وسلبياته، وهو في الوقت ذاته - كما ذكرن - يميل إلى السلبية وعدم متابعة الملفات التي يثيرها بين الفينة والأخرى، وتعتبر عن هذا الرأي الغالب الأستاذة سعاد الأسمرى فتقول:

«قليلة هي الصحف الحيادية، أو بمعنى أدق التي تضع المهنية في العمل خطأ عريضاً لسياستها في النشر، فبعض الصحف تنشر أخبار الفضائح وتركز على المرأة فيها بوصفها طرفاً مثيراً، وتحشد كل النصوص الدينية والآراء الفقهية لتدعم موقفها ذلك، وأخرى تفتح الباب على مصراعيه لتفسخ المرأة عن أصالتها. وكل هؤلاء يفضون الطرف البصير عن المرأة

الشريك الفاعل والرئيس في التنمية ويسلبونها الثقة الجديرة بها».

ويرى أخريات أن الطابع الذكوري الذي يتسم به الإعلام السعودي جعل كثيراً من تناوله موضوعات المرأة لا يعبر عن هويتها. وقد أشارت إلى ذلك الأستاذة هيا الشريف فقالت:

«الحياد غير موجود في مجتمعنا، فالصحافة تتكون من (بشر) ولا مجال للتخلص من الرأي الشخصي والميول والاعتقادات والأفكار الخاصة، فأغلب الطرح الذكوري (ضد)، وأغلب الطرح النسائي (مع بقوة) لذا لا تجد الوسطية والمنطق أبداً؛ إلا ما ندر».

وفي المقابل تحدثت مجموعة من المشاركات عن طرح إعلامي يقترب إلى حد ما من الحيادية في تناول قضايا المرأة. تقول الدكتورة منى آل مشيط:

«الصحافة السعودية لها دورها الإيجابي في دعم مسيرة المرأة وتطويرها رغم عتبي على بعض الكُتاب الذين يسعون إلى إقصاء المرأة وربط ما يحملونه من أفكار تهميشية للمرأة وذلك من وجهة نظرهم الضيقة».

وتواصل التعبير عن هذا الرأي الأستاذة إلهام الشمري فتقول:

المرأة في السعودية

«بعض الصحف أفسحت مجالاً كبيراً للحديث عن قضايا المرأة، وبعضها أغفل ذلك. وإن مشاركة التلفزيون والإذاعة ضعيفة وبعيدة عن الطرح الواقعي أو أحياناً قليلة جداً، وما زال هناك رهبة من الدخول إلى عالم المرأة من قِبَل الإعلام بسبب بعض الآراء المتطرفة».

بصورة عامة اتجهت آراء الأغلبية إلى اتّسام المعالجة الإعلامية لقضايا المرأة في الإعلام السعودي بالتحيز إلى الرأي الواحد الذي لا يتيح فرصة كافية لتناول الموضوع من زواياه الإيجابية والسلبية، وأشارت نسبة محدودة من المشاركات إلى طرح إعلامي يقترب إلى حدٍّ ما من الحيادية في تناول قضايا المرأة وهو اتجاه جديد أخذ في الظهور والتطور.

٤- مدى قدرة الكُتاب على مناقشة قضايا المرأة السعودية نيابة عنها :

يطرح الكتاب الرجال عبر وسائل الإعلام السعودية بين الفينة والأخرى موضوعات وقضايا تخص المرأة، يحاولون خلالها مناقشة هذه القضايا. وتشكل طروحاتهم المكانة التي تحتلها المرأة من وجهة نظرهم، سواء في تلمسهم احتياجاتها

والمشكلات التي تواجهها أو في توعيتها و تثقيفها في أمور تمسها. ومن ثم فقد حاولت الدراسة الميدانية أن تقيس اتجاهات المرأة نفسها نحو هذا الموضوع، وقد انقسمت آراء المشاركات إلى ثلاثة آراء:

حيث يرى (٥٠%) منهن أن الكُتّاب الرجال غير قادرين على عرض ومناقشة قضايا المرأة بالصورة التي تتطلع إليها المرأة السعودية وتعكس واقعها واحتياجاتها وتقدم الحلول التي تناسبها. وقد عبّر عدد من المشاركات عن دوافعهن لتبني هذا الرأي، فقالت سميرة المغربي^(١):

«لا أعتقد أن الرجال قادرون على ذلك؛ لأن صاحب الشأن هو الأقدر في التعبير عن رأيه». وقالت أخرى:

«لا أرى أنهم قادرون على مناقشة تلك القضايا كونهم بعيدين عن حاجات المرأة، وحتى عند علمهم بها فهم يقيسونها بمدى حاجتهم».

وتشير الدكتورة ندى برنجي إلى ذلك بقولها:

«الرجال غير قادرين على ذلك؛ لأن آراءهم تعكس نظرة

(١) سميرة سعد الدين المغربي: ماجستير عضو هيئة تعليمية، في المنطقة الغربية.

المرأة في السعودية

الرجل إلى الأمور وهي في الغالب مغايرة لنظرة المرأة». وجاء الرأي الثاني بصورة مغايرة للرأي الأول، مثلته (١٠٪) من المشاركات، حيث يؤكد هذا الرأي على أن الكتاب الرجال أقدر على مناقشة قضايا المرأة منها؛ لما يملكونه من خبرات وتجربة سبقت المرأة في مجال الكتابة الإعلامية، وبعْدَ نظر وعقلانية تمكنهم من القيام بهذا الدور الحيوي. تقول إحدهن: «الكتاب أقدر من الكاتبات في عرض ومناقشة قضايا المرأة إعلامياً؛ لأنها أحياناً تكون عاطفية أو متحيزة لجانب مشكلة معينة».

أما الرأي الثالث فقد اتسم بالتوسط في تناول الموضوع وهو ما أشار إليه (٤٠٪) من المشاركات، وقد ارتبط بالفكر والموضوعية كما تقول الدكتورة سمر السقاف: «المسألة ليست مسألة رجل أو امرأة بل مسألة فكر وموضوعية».

وتضيف الأستاذة نورة الفايز:

«من الرجال من يناقش قضايا المرأة بعدالة وموضوعية واثّزان، كما أن هناك من يناقش هذه القضايا بدون أية موضوعية، وهناك فئة ثالثة لا يعنيه أمر المرأة ولا قضاياها

إطلاقاً، وأنا أعتقد أن مناقشة قضايا المرأة مثلها مثل أي قضايا في المجتمع يجب أن تناقش وتعالج من جميع الفئات من الرجال والنساء كونهم شركاء في الحياة».

ويمتد الرأي في هذا الاتجاه مع الأستاذة عائشة الشهري فتقول:

«أحياناً يكون هنالك كُتّاب قادرين على طرح ومعالجة بعض قضايا المرأة السعودية من باب الخبرة الصحفية والاجتماعية ويبحثون عن حلول موضوعية وإبداء رأي صائب حول ذلك، وأحياناً نجد المرأة أكثر قدرة في الكتابة عن قضاياها؛ لأنها تشعر بها قبل أن تكتبها أو عانت منها هي أو إحدى قريباتها أو صديقاتها؛ فهي تكتب بصدق لقربها من التجربة، وبعض الآخرون من الرجال أو النساء يكتبون بتسطيح مطلق أو مبالغة».

عكست الصورة العامة لآراء المشاركات نحو قدرة الكُتّاب على مناقشة قضايا المرأة السعودية نيابة عنها انقسام آراء المشاركات حول هذا الموضوع إلى ثلاثة آراء، حيث ترى (٥٠٪) منهن عدم قدرة الكُتّاب على عرض ومناقشة قضايا المرأة بالصورة التي تعكس واقعها واحتياجاتها وتطلعاتها، بينما رأت

المرأة في السعودية

(٤٠٪) منهم أن المسألة ليست مرتبطة بالرجل والمرأة بقدر ارتباطها بالفكر وموضوعية الطرح كونها قضايا مجتمعية تناقش من قبل الرجال والنساء كونهم شركاء في الحياة. أما الرأي الثالث الذي مثلته (١٠٪) من المشاركات فقد أكد على أن الرجال أقدر على مناقشة قضايا المرأة منها؛ لما يملكونه من خبرات وتجارب سبقت المرأة في مجال الكتابة الإعلامية.



المرأة السعودية والإعلام الغربي



امتداداً للحديث عن الإعلام وكيف تعامل مع قضايا المرأة محلياً، يتناول هذا المحور الإعلام الغربي وكيفية تعامله مع قضايا المرأة السعودية، الذي يؤثر بدوره على الرأي العام الغربي في نظرتة إلى المرأة السعودية.

الفهم القاصر لواقع المرأة السعودية :

فعن درجة تفهم الإعلام الغربي لواقع المرأة السعودية في ضوء القيم الثقافية المحددة لطبيعتها ونمط حياتها؛ ذكرت أغلب المشاركات (٨٠٪) أن الإعلام الغربي غير متفهم لوضع المرأة السعودية، وأشارن إلى عدد من الأسباب التي يمكن أن تفسر قصور الإعلام الغربي في فهم قضاياها، فأرجع بعضهن ذلك إلى قصور ذاتي في إعلامنا فقالت سهام الشمري:

«المتأمل الغربي في إعلامنا الراهن سيأخذ بلا شك فكرة

المرأة في السعودية

مغلوبة جداً وصورة مضخمة سيئة تشير إلى واقع المرأة الخيالي الذي يصور مرارة العيش في المجتمع المغلق! إعلامنا لم يقدم المرأة بالجانب المشرق الناصع الذي يكفي لأن يشع للعالمين. لم يبرز الدور الفعال للمرأة السعودية المبدعة في كل المجالات التنافسية، ولم يحدث بياناته في هذا الخصوص، والمؤسف أن نرى الإعلام والصحافة والجامعات والعريقة الغربية تحتفل بالعائلة السعودية في وقت لم يعط إعلامنا المحلي الأهمية المناسبة لهذا الحدث».

وقالت في الاتجاه نفسه الدكتورة أمل السويح:

«أرى أن فهمه - الإعلام الغربي - قاصر إن لم يكن خاطئاً أصلاً، وذلك اعتماداً على المعلومات التي استفاد منها وتعامل بناءً عليها، فهو يستقي المعلومات من وسائل الإعلام التي قد تركز على جانب دون آخر، كما قد يكون محورها السلبيات دون الإيجابيات، ثم إن الإعلام الغربي قد لا يفهم بعض الأمور التي هي من قواعد شريعتنا، فبينما نرى الحجاب وقاية وعزة للمرأة؛ قد يرى الإعلام الغربي أنه حجب لعقل المرأة، أو إخفاء لعيب في وجهها».

وقالت أخرى:

«الإعلام الغربي محمّل بتصورات السلبية المسبقة التي تنعكس على معالجاته الإعلامية، وأكبر دليل على ذلك أن زوار وزائرات السعودية يتفاجؤون بما يرونه. ونحن ساهمنا في هذا الجهل؛ لأننا لم نتعمق في نشر حقيقة وضعنا».

المصادر المعرفية المغلوطة:

أما الأستاذة سعاد الأسمرى فقد أرجعت ذلك إلى فقدان الإعلام الغربي المهنية المرتبطة بالميدان فقالت:

«لا يعي الإعلام الغربي هذا الواقع كثيراً لأنه يعتمد على مصادر قليلة في معلوماته ويكتب عنها بصورة مكتبية تفتقد المهنية في تغطية قضايا المرأة السعودية. لأنه لا يعرف الميدان الذي تعيش فيه، ويقف للكتابة عنها من دائرة بعيدة خارج الدائرة التي هي فيها».

وأشارت الأستاذة هيا الشريف إلى نوعية المصادر فقالت:

«لا يوجد أي فهم لواقع المرأة السعودية من قبل الإعلام الغربي؛ إذ مصدر معلوماتهم غالباً ما يكون معتمداً لكل أوجه

المرأة في السعودية

الضوء في المرأة، وغالباً ما يكون من نساء واجهن صعوبات ومن ثم الصورة أن المرأة السعودية مظلومة ومغيبّة ومسيّرة وجاهلة».

ولاستكمال الصورة في الحديث عن المصادر تقول الأستاذة عائشة الشهري:

«ينبغي علينا توضيح الصورة الصادقة دائماً للغرب وعرض المشكلات وحلّها لأنها من الواقع. وهناك أسر رائعة عاشت في السعودية ونقلت فكرة رائعة للغرب فهي تأخذ من هذا الجانب، وهناك من عاش لفترة قصيرة وتعرّض لموقف سلبي فهو ينشر صورة سيئة عن الوطن بشكل عام ودون موضوعية أو حيادية».

التشويه المتعمد:

واعتبرت (١٠٪) من المشاركات أن الإعلام الغربي متفهم لواقع المرأة السعودية إلا أنه يتعمد تشويه صورتها والبحث عن السلبيات التي تحقق أهدافه. وعبرت عن هذا الرأي الدكتورة منيرة العميل فقالت:

«الإعلام الغربي يفهم واقع المرأة السعودية جيداً؛ لأن عمله

منظم ومحدد الأهداف ومدروس لكنه يستهدف القضاء على هويتها بالدرجة الأولى».

وراوح في الرأي (١٠٪) من المشاركات ممن أشرن إلى أن الإعلام الغربي يقدم طروحات صادقة وأخرى سلبية.

أما عن الأهداف التي تتطوي عليها تناولات الإعلام الغربي لقضايا المرأة السعودية فقد اتفقت آراء المشاركات بنسبة بلغت (٩٠٪) على أنه يحمل أهدافاً لا تصب في صالح المرأة حتى وإن أظهر أنه يهدف إلى تحريرها وإنقاذها. وقد عبرت المشاركات عن هذا الرأي بصور مختلفة، فقالت هيبب محمود:

«قد تظهر القشرة على السطح شهية ومغرية إلا أنها في واقع الأمر سامة وغير صالحة للأكل، وبهذا المنطق يُخيل لبعضهم أن الإعلام الغربي يعمل لصالح المرأة، ولكن أهدافه بعيدة المدى ضارة بمجتمعنا الذي أساسه المرأة؛ الأم والأخت والزوجة والبنات اللاتي لو صلحن صلح المجتمع وإن فسدن كان كذلك. فمسألة تدخلهم في الحجاب مثلاً يظهر حقدهم الدفين كون المرأة تتمسك بدينها وبمبادئها التي تجعلها صاحبة قرار وحق عكس نساءهم اللاتي يبحثن عن أنفسهن دائماً».

المرأة في السعودية

وفي بُعدٍ سياسي اقتصادي لأهداف الإعلام الغربي تقول
الدكتورة منى آل مشيط:

«للإعلام الغربي أهدافٍ من تناول قضاياها، فالسعودية قلب
العالم الإسلامي وأكبر دولة مصدرة للبترول في العالم، إضافة
إلى القضايا الساخنة في المنطقة مما يثير الفضول لدى الغربيين
لمعرفة المجتمع السعودي، إضافة إلى بعض القوى المهيمنة على
الإعلام الغربي والتي لها توجهاتها المعادية للمملكة».

وتحدثت من المنظور الديني الدكتورة أمل السويح فقالت:

«إن الإعلام الغربي في غالب الأمر يريد تشويه صورة
الإسلام من خلال إبراز قضايا للمرأة وخصوصاً في المجتمع
السعودي على أنها تتنافى مع الحرية التي يجب أن تتمتع بها
المرأة، وما علموا أن الحرية كلها في ديننا. هم يركزون على
المجتمع السعودي لأنه والله الحمد الأكثر التزاماً بالشرع، ولأن
العالم أجمع يرى السعودية منبع الدين فهي مهبط الوحي».

وتؤكد الأستاذة نورة الفايز على البعد المقصود لدى الإعلام

الغربي في استهداف المجتمع السعودي فتقول:

«إن أهداف الإعلام الغربي واضحة وهي ليست للتحسين

والتطوير كما يتوقع بعضهم بل للتصيد والتشهير وإيجاد الفرقة والتشويش في المجتمع، ومن المفترض أن نعي أغراضهم وأن نتحاشى طرحهم وأن ندافع بقوة عن قيمنا ومبادئنا وأهدافنا، وأن لا نتأثر إطلاقاً بطروحاتهم ولا نتفاعل معها».

ومن الآراء من أشار إلى وجود نسبة من الموضوعية في الطرح ونزاهة الهدف بما نسبته (5%) من المشاركات، وعبرت عن ذلك الأستاذة إلهام الشمري فقالت:

«أهداف بعضهم مغرضة، لكن لا ننكر أن بعض منافذ الإعلام نزيهة في الغرب، لكننا نخاف من مواجهة حقائقنا ونقاط ضعفنا لهذا نتهمهم جميعاً بالتآمر علينا».

وتواصلت مع هذا الرأي الأستاذة عائشة الشهري فقالت: «بعض الغربيين لديه المصداقية والرؤية الحقيقية للمجتمع السعودي فيكتب من هذا المنظار الصادق، وهناك فئة أخرى تكتب عن الظلم دائماً والأذى ولا ترى الوجه المشرق. ينبغي علينا توضيح الصورة الصادقة دائماً. للغرب وعرض المشكلات وحلها لأنها من الواقع».

التحيز الواضح:

واستناداً إلى ما أكدته غالبية آراء المشاركات من ارتباط الإعلام الغربي في تناوله قضايا المرأة السعودية بأهداف واستراتيجيات محددة قد تكون سياسية أو اقتصادية أو دينية فقد دلت تلك الآراء - كما ذكرت أغلب المشاركات - على أن هذا الإعلام بعيد عن الموضوعية والحياد في معالجته تلك القضايا وتحيزه التام لتحقيق ما يهدف إليه، حيث تربط الأستاذة نورة الفايز بين الأهداف والموضوعية بقولها:

«الإعلام الغربي حتى وإن كان طرحه - في أحيان قليلة جداً - موضوعياً فأهدافه ليست واضحة ولا عادلة، كما أنه يتحيز في أحيان كثيرة إلى فئة دون أخرى بهدف إيجاد الفرقة في مجتمعنا، ولذلك فمهما كان طرحه فأنا لا أراه موضوعياً ولا صادقاً ولا أميناً ولا يجب أن نثق به».

وعن استغلال الإعلام الغربي لبعض الشعارات لتمير أهدافه تقول الدكتورة نعيمة الغامدي⁽¹⁾:

«الإعلام الغربي منحاز وغير منصف فهو يدعو إلى حرية

(1) نعيمة الغامدي: عضو هيئة تدريس في الدمام.

غير منضبطة للمرأة بدعوى رغبتها في الحصول على حقوقها، وهناك فرق شاسع بين هذه وتلك».

وهو ما أشارت إليه الطبيبة أمل السويداني بقولها:
«الإعلام الغربي يظهر الجانب السيئ في المرأة من كل الموضوعات وهي قليلة ومحدودة وتحدث في كل مجتمعات العالم، ولكن يحدث تركيز عليها دون أن يظهر النساء اللاتي يمثلن المجتمع بشكل سليم وواقعي؛ فالمجتمع يضم الكثير والكثير من النساء السعوديات المبدعات في كل المجالات».

النتيجة العامة :

كشفت آراء المشاركات في الدراسة الميدانية حقيقةً أجمعن عليها تشير إلى عدم تفهم الإعلام الغربي واقع المرأة السعودية، ونسبَ جانباً من قصوه في ذلك التفهم إلى اعتماده على مصادر معلوماتية لا تمثل واقع المرأة السعودية، حيث يعتمد على ما تعرضه بعض وسائل الإعلام من نماذج فردية، أو من خلال تواصله المباشر مع نساء لهن مشكلات شخصية، مستنداً إلى هذا القصور في تحقيق أهدافه وتحيزه الواضح،



المرأة في السعودية

وسعيه المقصود للإساءة إلى الإسلام والمسلمين من خلال تشويه صورة المرأة السعودية.



الخاتمة:

المرأة السعودية.. العوائق والطموحات

د. بدرية بنت سعود البشر



التطواف الموضوعي لما تضمّنه هذا الإصدار من قضايا أساسية في مسيرة المرأة السعودية يخلص إلى حقيقة لا تبرحها عين الناقد الحصيف، وهي أن المرأة السعودية خطت خطوات متسارعة في مجالات العلم والمعرفة، وبخاصة في السنوات الأخيرة، محققة إنجازات علمية وعملية ومهنية لا يمكن تجاهلها، وأصبح لها حضور مشهود، ومشاركة فاعلة في مجتمعتها، وبات من المؤلفين أن تطرح آراءها في كثير من المؤتمرات والندوات والمناسبات العامة والخاصة، بثقة وقناعة بما تؤمن به من مبادئ وقيم.

هذه الحقيقة هي التي دعت المنصفات داخل المملكة وخارجها إلى أن يقدرن دورها، ويحترمن مسيرتها التي ضمنت رقيها في مختلف الجوانب الحياتية. ومن ذلك ما قالته لورا بوش Laura Bush أثناء زيارتها للسعودية ولقائها بنماذج مشرّفة من النساء السعوديات: (لقد كانت لدي صورة معاكسة لما شاهدته

المرأة في السعودية

في المرأة السعودية ، حيث ظننت أنها منغلقة ، وأن الخصوصية تطفئ عليها ، ولكن على العكس من ذلك وجدت المرأة السعودية قوية ومتقفة). وهو المعنى الذي يفسره ما قالتها السفيرة كارين هيوز Karen Hughes - وكيلة شؤون العلاقات العامة في وزارة الخارجية الأمريكية، والكاتبة في صحيفة نيويورك تايمز New York Times:- (إن المرأة السعودية تحتل مكانة بارزة في مجتمعها من خلال دورها الهام والفاعل في التنمية، إذ تتبوأ مراكز قيادية في التعليم والطب والتدريب والجامعات والمؤسسات المجتمعية، إضافة إلى دورها الإنساني من خلال إسهاماتها في جمعيات إنسانية عدة).

ندرك نحن النساء السعوديات أننا لسنا بحاجة إلى شهادة الآخر عن إنجازاتنا، لكن هذا الآخر لا يفتأ يثير قضايانا - بلسانه أو بلسان غيره - في محاولات عدة، وبنفس متصل لا يعرف الانقطاع أو اليأس، ابتغاء فرض نموذجنا علينا وعلى غيرنا من نساء العالمين. وهم بذلك يريدون أن يجعلوا من ثقافتهم ومنجزهم الحضاري مرجعية كونية شاملة ومتفردة، تُفرض على غيرهم طوعاً أو كرهاً، متجاهلين أن الكون - وإن تأثر بحضارتهم في جانبها المادي الصرف - يحتفظ لنفسه

بتنوع ثقافي لا يقبل الذوبان أو الانصهار في حضارة اهتمت بالجسد وأهملت الروح، فكان الاستشهاد بالرأي الصادر منهم هو بد مما ليس منه بد.

هذا بالتأكيد لا يعني أن المرأة السعودية قد بلغت من الكمال منتهاه، فنحن ندرك أن مجتمعنا أخذ للتو بزمام التنمية الشاملة في مجالاتها المختلفة، وهو ما يفرض على المرأة السعودية واقعاً جديداً ينبغي أن تتعامل معه بفاعلية منشودة، ودور مرتجى، دون أن يؤثر ذلك على معادلة التوازن التي تحفظ لها مكانتها التي أرادها الله لها، وبين ما هو مطلوب منها في مجتمعها.

طموحات أمام المرأة السعودية :

ومن منطلق معادلة التوازن التي تسعى المرأة السعودية إلى تحقيقها في حياتها ومجتمعها، فإنها - وهي تستشرف مستقبل التنمية في بلادها - لتؤكد على قضايا أساسية في مسيرة النهضة الحضارية، ومن ذلك:

١- المراجعة الدائمة لأولويات قضايا المرأة السعودية الواقعية لتحقيق المشاركة الفاعلة في التنمية بأسرع وقت وبأقل خسارة، في ظل المعايير الشرعية التي راعت احتياجات المرأة وحفظت

حقوقها بوصفها مواطنة صالحة ومنتجة.

٢- التفاعل البنّاء مع كل عمل من الأعمال أو نشاط من الأنشطة التي تحتاجها المرأة السعودية، من حيث الدراسة والتقييم لمعرفة الإيجابيات والسلبيات، بعيداً عن الحكم المسبق أو الحساسية المفرطة.

٣- المبادرة الناجزة إلى فتح المجالات الجديدة التي تتناسب ووضع المرأة في المجتمع السعودي وتلبي احتياجاتها المختلفة.

٤- تفعيل مفهوم (العمل عن بعد) الذي يتيح للمرأة أن تعمل وتنتج وهي في منزلها، وفي الوقت نفسه تعزز المشاركة في الاقتصاد الوطني وفي النهضة الاجتماعية. وبذلك تستطيع المرأة أن تجمع بين تحقيق الأصل في دورها الاجتماعي وهو القرار في المنزل وبين العمل بوصفها عضواً فاعلاً ومنتجاً في المجتمع. ونشير في هذا إلى التقرير الصادر عن الأمم المتحدة عام (١٩٨٥م) الذي يؤكد على أن النساء في الدول الصناعية يساهمن بأكثر من ٢٥ - ٤٠٪ من ناتج الدخل القومي بأعمالهن المنزلية. ونشير أيضاً إلى النتائج التي كشفتها دراسة أجريت في أكتوبر عام (١٩٩٦م) والتي دلت على أن ما يقارب من ٤٦ مليوناً من أصحاب الأعمال المنزلية في الولايات المتحدة معظمهم من

النساء اللاتي يعملن من أجل تحقيق موازنة أفضل بين متطلبات الأسرة وحاجات المجتمع. وقد بات هذا المفهوم سائداً في الدول الصناعية الكبرى، وبخاصة في أوروبا والولايات المتحدة، وهو ما أتاح فرصاً للعمل والإنتاج للرجال والنساء على حد سواء.

٥- إبراز منجزات المرأة السعودية على المستويين المحلي والعالمي؛ بتكثيف الضوء الإعلامي على المنجز النسائي الحضاري في مجالات العلم والمعرفة.

عوائق المرأة السعودية :

وإن من تمام تحقيق الطموحات التي تتطلع إليها المرأة السعودية النظر إلى ما قد يعترض مسيرتها من معوقات، والعمل الجاد على تذليلها وإزاحتها عن مسيرتها، وهي في أصلها معوقات تستند إلى تنظير فلسفي يتقاطع بشكل جاد مع ثقافة المرأة السعودية التي تستمد منها حراكها داخل الأسرة والمجتمع. ومن ذلك:

١- أن كثيراً ممن يطالب بإصلاح شؤون المرأة السعودية ينطلق بعلم أو بجهل من تجارب مستوردة لم تستطع إثبات جدواها في موطنها الأصلي، فضلاً عن أن تكون مفيدة ونافعة

المرأة في السعودية

في بيئة مستتبته، ما جعل المرأة السعودية في صراع بين رغبتها الصادقة في المزيد من التقدم والنهوض، وبين من يريد لها أن تكون نموذجاً مسخاً لثقافات غريبة عنها.

٢- أن بعض مشكلات المرأة السعودية انقلبت من مشكلة تبحث عن حل إلى موضع خصومة بين تيارات متباينة، فبدلاً من أن تتضافر الجهود إلى تحقيق حل جذري لبعض مشكلاتها، إذا بالمشكلة نفسها تصبح محلاً للاحتراب الداخلي من قبل تيارات فكرية متضادة، ولذا كانت الحلول المطروحة لهذه المشكلات أشبه ما تكون بالحلول المؤقتة أو غير الواقعية.

٣- تعاني المرأة السعودية في بلادنا انتقاًً عجبياً في إبراز إنجازاتها في مجتمعتها، وممارسة بعض وسائل الإعلام، حيث تكاد تنحصر اهتماماتهم في إبراز إنجازاتها الهامشية، وكثيراً ما يضخمون هذه الأعمال على حساب الإنجازات الحقيقية الرائدة؛ فهم مثلاً يحتفلون بالمرأة حين يرونها في وظيفة كابتن طائرة أو فارسة جواد، ونحوها من هذه الأعمال الهامشية التي لا تشكل همماً من هموم المرأة، ولا متنفساً يوسع للمرأة آفاق العمل المثمر، الذي به تسهم في خدمة مجتمعتها وتطويره، بل تؤثر سلباً على قيم المجتمع وثقافته. وفي المقابل تتوارى الإنجازات الكبرى

للمرأة السعودية في مجالات العلم كالطب، والفيزياء، وغيرها مما هو جدير بأن يُقدّم على أنه منجز حضاري يحسب للمرأة السعودية.

وبعد:

ما تفهمه المرأة السعودية هو أن التطور الذي ينبغي أن تكون عليه مرهون بقيم المجتمع السعودي وتوازنته، فالهدف من مشاركتها في النهوض التنموي الذي تعيشه بلادها هو أن تكون منتجة ومشاركة فيه وفق قيم دينها وثقافتها، ولا تتطلع المرأة السعودية أبداً إلى اليوم الذي يختل فيه هذا التوازن الفطري، فتصبح المعادلة فيه مقلوبة يجني الفرد والأسرة والمجتمع ثمارها المريرة. والمرأة السعودية وهي تسجل مشاهد حقيقية في المشاركة التنموية الإيجابية أثبتت - ولا تزال - جدارتها في مجالات التعليم، والطب، والتمريض، والإدارة، والتجارة، وفي المجالات الإنسانية والتطوعية. فما المطلوب بعدئذ من المرأة السعودية؟ وما حقيقة الدعوات التي تطالب بمنحها حرية أكبر مما تعيشها الآن؟

وعلى الرغم من النجاحات المتتالية التي حققتها المرأة

المرأة في السعودية

السعودية في مجالات التنمية المختلفة التي تحدثت عنها أكثر من كاتبة في ثنايا هذا الخطاب فإن العجب لا يزال يملكنا نحن السعوديات من إثارة موضوع المرأة كلما ذكر المجتمع السعودي في خطاب الغرب الثقافى والإعلامى، وهو ما نَعُدُّه تدخلاً سافراً في شؤوننا الداخلية، وعدم احترام لخصوصية الدول والثقافات، وهو ما يناقض ما نصت عليه الوثائق الدولية. إن من العقل القول بأن ما يمكن اعتباره تمكيناً للمرأة في ثقافة أو مجتمع ما لا يمكن تعميمه على جميع الثقافات والمجتمعات، وعلينا - إذا كنا نروم التفاهم الحقيقي - أن نعترف بدور القيم والتقاليد والثقافات التي تختلف من منطقة إلى أخرى، والتي تستمد أسسها من القيم الدينية أو العرفية التي تسود هذه المجتمعات.